

الدولية

مجلة الأكاديمية السورية الدولية

مجلة علمية دورية
محكمة متخصصة

العدد الأول
حزيران 2023

تُعنى بنشر الدراسات المتعلقة بالشؤون الدولية والدبلوماسية
بما فيها الاقتصاد والقانون الدولي

إشكالية الاعتراف الدولي بحكومة طالبان بعد الانسحاب الأمريكي

زياد محمد عوض¹

الملخص

إنَّ حصول حكومة طالبان على الاعتراف الدولي هو مسألة بالغة التعقيد؛ فهي تعتمد على التجاذبات السياسية الدولية، وتعتمد على التزام طالبان بالشروط الدولية التي لا تتوافق في بعض البنود مع أيديولوجية الحركة. لكن من المؤكد أنَّ الحركة ستستفيد من التجارب السابقة الأمر الذي قد يدفع العديد من الدول للاعتراف بالحركة حتى لو كان اعتراف ضمني عن طريق إقامة علاقات بين هذه الدول والحركة. ومن خلال ردود الفعل الدولية على سيطرة الحركة على البلاد يمكن القول إنَّ المجتمع الدولي أضحي أكثر مرونة في التعامل مع الحركة، وكان ذلك جلياً من خلال ردود الفعل الدولية التي لم ترفض الحركة بشكل قاطع باستثناء بعض الدول؛ الأمر الذي يؤكِّد أنَّ طالبان لن تكون معزولة دولياً في المستقبل، وستحظى بعلاقات مع عددٍ من الدول حتى لو كانت هذه العلاقات في الخفاء.

الكلمات المفتاحية: حكومة طالبان - الانسحاب الأمريكي - الاعتراف الدولي.

Abstract

The Taliban's attainment of the international recognition is a very complex issue. It relies on international political strife, and relies on the Taliban's commitment to international conditions that, in some cases, do not correspond to the movement's ideology. But it is certain that the movement will benefit from previous experiences, which may prompt many countries to recognize the movement, even if it is a tacit recognition by establishing relations between these countries and the movement. Through the international reactions to the movement's control of the country, it can be said that the international community has become more flexible in dealing with the movement, and this was evident through the international reactions that did not reject the movement categorically, with the exception of some countries. This confirms that the Taliban will not be isolated internationally in the future and will have relations with many countries, even if these the relations are in secret.

Keywords: Taliban government- US withdrawal- International recognition.

¹طالب دراسات عليا في قسم العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق

المقدمة:

منذ سيطرة طالبان على السلطة في أفغانستان في 30 آب من عام 2021، باشرت الحركة بالسيطرة على جميع مفاصل الدولة، ولم تتأخر عن إعلان حكومتها المؤقتة التي لم تلقَ ترحيباً، أو تضامناً دولياً بسبب طريقة سيطرة الحركة على السلطة، وتصنيف الحركة على أنها حركة إرهابية في معظم الدول. وعليه؛ بدأت مساعي حكومة طالبان الجديدة لكسب الاعتراف الدولي في محاولة للاندماج بالمجتمع الدولي، وكسر عزلتها الدولية؛ الأمر الذي شكّل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي؛ تحدّي يمكن وصفه بالتحدي الأيديولوجي؛ بسبب خلفية طالبان المتشددة، وارتباطها في بعض المواقع بالقاعدة. ونتيجة لذلك كانت ردود الفعل الدولية متباينة؛ حيث أعلنت بعض الدول استعدادها للاعتراف بطالبان انطلاقاً من الأمر الواقع، وأخرى أعلنت استعدادها للاعتراف المشروط بالعديد من الشروط الداخلية والخارجية بالنسبة لحكومة طالبان، وبعضها أعلن عدم رغبته للاعتراف بها بشكل سريع، وإثماً التريث لمراقبة أداء حركة طالبان وحكومتها، ومدى توافقها مع المعايير والمبادئ الدولية؛ ممّا جعل من قضية الاعتراف بحكومة طالبان قضية بالغة الأهمية على المستوى الدولي أحدثت ردود أفعال وتحركات غير مسبقة، وتبدلات على مستوى مواقف الدول من الحركة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة التنبؤ بمستقبل حكومة طالبان في أفغانستان من خلال وضع سيناريوهات محتملة؛ انطلاقاً من المؤشرات الدولية، ومن خلال تحليل المواقف الدولية تجاه سيطرة طالبان على السلطة؛ الأمر الذي يساعد في التنبؤ بمستقبل الحركة من حيث إمكانية حصولها على الاعتراف الدولي من عدمه.

أهداف البحث:

- 1- التعرف على نشوء حركة طالبان وتطورها.
- 2- تحليل الدوافع الأمريكية للانسحاب من أفغانستان.
- 3- دراسة محددات وشروط الاعتراف الدولي بحكومة طالبان.
- 4- وضع سيناريوهات للتنبؤ بإمكانية حصول حكومة طالبان على الاعتراف الدولي.

إشكالية البحث:

إنّ حركة طالبان ليست جديدة على المجتمع الدولي؛ فهي كانت قد سيطرت على السلطة في أواخر القرن العشرين، وحينها لم تعترف فيها سوى ثلاث دول؛ هي: السعودية، والإمارات، وباكستان. ومن خلال سيطرتها الحالية على السلطة في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، وتشكيل حكومتها التي تصنّف ضمن حكومات الأمر الواقع بدأت حكومة طالبان تسعى لكسب الاعتراف الدولي وشرعنة حكومتها. وعليه؛ تكمن إشكالية البحث في مدى إمكانية اكتساب حكومة طالبان للاعتراف الدولي.

أسئلة البحث:

تركز هذه الورقة على الإجابة عن السؤال الآتي:

ما هي إمكانية حصول طالبان على الاعتراف الدولي؟

يتفرّع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هي آلية الاعتراف الدولي وفق القانون الدولي؟
- 2- ما هي المحددات والشروط التي قد تؤثر في كسب طالبان للاعتراف الدولي؟
- 3- هل يتوافق الأداء الحكومي لطالبان مع متطلبات المجتمع الدولي؟

4- ماهي السيناريوهات المحتملة للاعتراف الدولي بطالبان؟

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

-كلما تخلت طالبان عن ممارساتها المتشددة، وكلما عملت على تنفيذ شروط المجتمع الدولي بمصادقية ساهم ذلك في كسبها الاعتراف الدولي.

المنهج المستخدم:

-أستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تم دراسة حركة طالبان، وتحليل بنيتها الداخلية، وجمع المعلومات والبيانات الخاصة فيها، وتحليل تفاعلات المجتمع الدولي مع هذه الحركة من خلال الربط بين الظروف الدولية وظروف الحركة؛ إضافة إلى تحليل العوامل والشروط والآلية التي تسمح لحكومة طالبان بالحصول على الاعتراف الدولي. كما أستخدم منهج دراسة الحالة؛ إذ إن الاعتراف الدولي قضية عالمية عامة تُعنى بها جميع الدول والحكومات، وتم التركيز في هذه الورقة البحثية على حالة أفغانستان وحكومة طالبان؛ بسبب الخصوصية لقيام هذه الحكومة من جهة، وعلاقة حركة طالبان غير المستقرة مع المجتمع الدولي من جهة أخرى.

تقسيم البحث:

-المحور الأول: نشأة وتطور حركة طالبان.

-المحور الثاني: أسباب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

-المحور الثالث: الاعتراف الدولي وحالة أفغانستان.

-المحور الرابع: محددات الاعتراف بحكومة طالبان.

-المحور الخامس: الشروط الدولية للاعتراف بحكومة طالبان.

-المحور السادس: الأداء الحكومي لحكومة طالبان.

-المحور السابع: سيناريوهات الاعتراف بحكومة طالبان.

المحور الأول- نشأة وتطور حركة طالبان.

أولاً- نشأة حركة طالبان.

بدأت سيطرت حركة طالبان على السلطة في أفغانستان عام 1996؛ علماً أن أول ظهور للحركة كان عام 1994 بقيادة "الملا عمر" في قندهار ثاني أكبر المدن الأفغانية.² ينتمي معظم مقاتلي الحركة إلى الأصل البشتوني؛ حيث تعدّ الحركة من القبائل البشتون المتاخمة لباكستان التي حكمت أفغانستان تاريخياً وعلمياً؛ لذلك قامت القبائل البشتونية بمساعدة طالبان،³ وذلك من خلال المساعدة بتوفير الملاذ الآمن لطالبان إبان النزاع مع القوات السوفييتية، واستخدام المدارس القرآنية كمراكز لتأسيس الحركة. ومع بداية عام 2001 كانت الحركة قد وسّعت من نطاق سيطرتها لتشمل نحو 90% من الأراضي الأفغانية بعد نجاحها في السيطرة على مزيد من

² . مروة. حامد. البديري، وردة. هاشم. علي، آية. احمد محمد. محمود، نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجاً، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية-مجلد: 34. العدد الأول. ص -ص: 1-73. جامعة حلوان، (2020، مارس). ص:20.

³ عطية تركي، خليل، احمد. (2023، مارس). الجماعات الجهادية في أفغانستان: دراسة تحليلية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية. موقع الكتروني. شوه بتاريخ 2023/4/14. للمزيد راجع:

<https://democraticac.de/?p=88888>

المقاطعات الشمالية.⁴ اجتذبت طالبان الدعم الشعبي في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي؛ من خلال الوعود بفرض الاستقرار، وسيادة القانون بعد سنين عدة من الصراع الداخلي بين الجماعات الجهادية المتنافسة.⁵ تمتلك حركة طالبان قوة مالية كبيرة تجعلها تستقطب المقاتلين بشكل أكبر وأسهل. كما تعد قوتها المالية على درجة كبيرة من الغرابة والغموض؛ حيث تتراوح تقديرات الميزانية السنوية لطالبان حوالي 500 مليون دولار، ولكن يصعب تتبع هذه المبالغ أو التحقق منها؛ علماً أنّ أساس تمويل طالبان هو تجارة الأفيون.⁷

ثانياً- أهداف حركة طالبان.

إنّ أهداف حركة طالبان في بدايات تأسيسها وسيطرتها على السلطة كانت محدودة نوعاً ما، وقد تركزت أهدافها في البداية على فرض الشريعة الإسلامية، ونزع سلاح كل الميلشيات المتنافسة بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان.⁸ وسرعان ما ظهرت أهداف جديدة للحركة على المستوى الداخلي للدولة الأفغانية، ولكن لم تحدد الحركة أهدافها بشكل مباشر، وإنّما ظهرت هذه الأهداف من خلال خطابات قيادات الحركة وأمرائها المقاتلين، ويمكن تحديد أهم هذه الأهداف من خلال ما يلي:⁹

- 1- يعد الجهاد أهم أهداف الجماعة.
 - 2- فرض الأمن والاستقرار، ووقف جمع الأتاوات، وعمليات السلب والنهب التي كان يقوم بها المسلحون.
 - 3- إقامة حكومة إسلامية على نهج الخلافة الراشدة.
 - 4- قلع جذور التعصبات القومية والقبلية.
 - 5- التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة وإلزامه.
 - 6- تكوين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
 - 7- تحويل الاقتصاد الأفغاني إلى اقتصاد إسلامي.
- وعليه؛ يمكن القول إنّ أهداف الحركة هي أهداف دينية بالملء؛ الأمر الذي يجعل منها حركة جهادية أكثر ما تكون حركة سياسية. وهذا ما جعل من حركة طالبان حركة متعصبة متشددة تتبع لتنظيمات القاعدة؛ الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يتعامل معها بحذر كبير لعدم الاقتناع بهذه الحركة فعلياً، وقد تجلّى هذا بشكل واضح في الدعم الدولي للولايات المتحدة الأمريكية إبان عملياتها العسكرية في أفغانستان التي استهدفت القضاء على طالبان وإزاحتها من السلطة.

ثالثاً- المواقف الدولية من ظهور طالبان.

حظيت طالبان في بدايات تأسيسها بالدعم الأمريكي وذلك يرجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية؛ أبرزها: عامل الطاقة، وحجم الاحتياطات الطاقوية في منطقة قزوين وآسيا الوسطى؛ حيث كانت أفغانستان البلد الوحيد الذي

⁴ . مروة. حامد. البديري، وردة. هاشم. علي، آية. احمد محمد. محمود، مرجع سابق. ص: 21.

⁵ . تمثلت الجماعات الجهادية المتنافسة بالحزب الديمقراطي الشعبي بزعامة "تجيب الله" وحزب الجمعية الأفغانية بزعامة برهان الدين رباني وجماعة قلب الدين حكيمتار.

⁶ . laub. Zachary, The Taliban in Afghanistan, Council on foreign relations, Pp: 1-9. New York: American, (2014, July), P: 4.

⁷ . weigand. F, Jackson. A, The Taliban s war for legitimacy in Afghanistan, Current history, Pp: 143-148, (2019, April), p: 147.

⁸ . brahimi. A, the Taliban's evolving ideology, working paper, pp: 2-19, (2010, July), LSE global governance.

⁹ . مروة. حامد. البديري، وردة. هاشم. علي، آية. احمد محمد. محمود، نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مرجع سابق، ص: 25.

يمكن أن ينقل نفط وغاز آسيا الوسطى عبره الى موانئ ومحطات الشحن في البحار، وكانت طالبان هي المؤهلة للقيام بذلك بسبب صراعها مع الاتحاد السوفياتي¹⁰. إضافةً إلى ذلك؛ كانت الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان تتسقن سياستهما تجاه أفغانستان لإضعاف نفوذ إيران في أفغانستان؛ باعتبار أن أغلبية الجماعات الجهادية وأكبرها كانوا من الطاجيك الذين يتكلمون الفارسية¹¹. كما اعترفت كل من الإمارات والسعودية وباكستان دبلوماسياً عام 1996 بحكومة طالبان، ولكن هذه الدول لم تفتح سفارة أو قنصلية تمثلها في أفغانستان، وإنما أدارت هذه الدول علاقتها مع حكومة طالبان عبر التواصل مع وزير الخارجية الأفغاني في باكستان¹². ولكن سرعان ما تأججت الخلافات بين الحركة والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن بدأت تشعر الأخيرة أن طالبان تهدد أمنها القومي، وتحديدًا منذ ظهور "أسامة بن لادن" على الساحة، وقيامه بعددٍ من عمليات التفجير ضد سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وسفنها في أواخر تسعينات القرن الماضي، ثم جاء تبني "بن لادن" لهجمات 11 أيلول؛ التي استهدفت مركز التجارة الدولية لتكون العامل الأهم والأساسي للغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2002، والذي استمر لما يقارب 20 عاماً انتهت بالإعلان الأمريكي الانسحاب الكامل من الأراضي الأفغانية في آب من عام 2021 لتسيطر حركة طالبان على العاصمة الأفغانية كابل، وتستولي على السلطة بعد هروب الرئيس الافغاني.

المحور الثاني- أسباب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

على الرغم من أن الانسحاب الأمريكي كان مفاجئاً بعض الشيء؛ إلا أنه لم يكن مستبعداً تماماً. وكانت اتفاقية السلام لعام 2020 التي وقعتا الولايات المتحدة الأمريكية مع طالبان دليلاً هاماً على اقتراب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها في التحالف يلتزمون من خلال هذا الاتفاق بالانسحاب من أفغانستان. وبالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات بعد توقيع الاتفاق؛ أبرزها: التقليل من عدة القوات الأمريكية في أفغانستان، والانسحاب من خمس قواعد عسكرية¹³. وعلى الرغم من قرار الانسحاب كان قد تبناه الرئيس الأسبق "دونالد ترامب"؛ إلا أن "جون بايدن" التزم بخطة الانسحاب، وأعلن الانسحاب الكامل من أفغانستان، ويمكن القول إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان جاء نتيجة اجتماع عدة عوامل داخلية وخارجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً- الأسباب الداخلية.

1-التغيير في أولويات السياسة الخارجية الامريكية؛ فالسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدين شهدت تغييراً في الأهداف والتوجهات؛ فالإرهاب لم يعد الخطر الأكبر الذي يهدد المصالح الأمريكية؛ فهناك الصين وروسيا وغيرها من القوى الصاعدة تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية¹⁴. إضافةً إلى ذلك؛ فإن القوى الصاعدة

¹⁰ . فضلي. فاضل عباس. نادية، السياسة الخارجية الامريكية تجاه أفغانستان، مجلة دراسات دولية، العدد: 45، ص-ص: 35 - 58. مركز الدراسات الدولية. ص: 37.

¹¹ . مروة. حامد. البديري، وردة. هاشم. علي، آية. احمد محمد. محمود، نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مرجع سابق، ص: 32.

¹² . احمد. مولانا، من الاعتراف به الى المشاركة في الحرب عليها... تاريخ العلاقة المعقدة بين الامارات وطالبان، موقع عربي بوست، نشر بتاريخ: 2021/12/3، شوهده بتاريخ: 2023/5/26، للمزيد راجع:

<https://arabicpost.live/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2021/12/03/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-4>

¹³ . مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، أسباب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ورقة سياسة، ص-ص: 1-10، 2021، ص: 4+3.

¹⁴ . صالح. أحمد إسماعيل. ياسين، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد: 15، عدد: 14، ص-ص: 453-493. جامعة بني سويف. ابريل 2022. ص: 466.

داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين جعلت قضية إنهاء العمليات العسكرية الأمريكية في الخارج جزءاً من برنامجها وأهدافها السياسية، وأبرز هذه القوى تيار اليمين المتطرف في الحزب الجمهوري الذي يتبنى شعار "الولايات المتحدة الأمريكية أولاً" في إشارة لرفض العولمة والتمدد الأمريكي؛ في حين أنّ تيار اليسار في الحزب الديمقراطي يطالب بإنهاء التورط العسكري الخارجي، واعتماد الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، وهذا ما يعني تغييرات جذرية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى للانخراط في كل مكان خارج حدودها للمحافظة على أمنها القومي بمفهومه الواسع.

2- ظهور مناطق تشكّل مصالح حيوية أكثر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تحوّل تركيز الولايات المتحدة الأمريكية الأمني والدبلوماسي من الشرق الأوسط إلى المحيطين الهندي والهادئ.¹⁵

ثانياً: الأسباب الخارجية:

1- عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق الهدف الأساسي من حملتها العسكرية المتمثل القضاء على طالبان، وتنظيم القاعدة؛ إضافة إلى الفشل في تحقيق استقرار سياسي، أو تقدّم اقتصادي وأمني كما هو مفترض من أهداف الحملة.¹⁶ على الرغم من أنّ البعض يدّعي أنّ الحملة الأمريكية قد استوفت مهامها، وهذا ما دفعها للانسحاب إلا أنّ العودة للخلف والإطّلاع على هدف الحملة الرئيسي المتمثل بالقضاء على طالبان يبيّن أنّ الحملة الأمريكية فشلت في هدفها الأساسي؛ حيث أنّ الحركة بقيت على مدى عشرين سنة قائمة، وتحفظ بتنظيمها وقوتها العسكرية.

2- تصاعد الهجمات الإرهابية في أنحاء العالم فرض على الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب، وعدم تركيز القوات الأمريكية في دولة واحدة فقط.¹⁷

3- يمكن عدّ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان من أجل الضغط على الدول الكبرى، ومحاولة إشغالها بهذه القضية؛ خاصة أنّ روسيا والصين يعدّان من أكثر المتضررين من قرار الانسحاب بسبب تهديد الحركة لأمن هذه البلدان واستقرارها.

المحور الثالث - الاعتراف الدولي وفق احكام القانون الدولي.

إنّ الاعتراف الدولي هو عملية يتم من خلالها قبول حقائق معينة ومنحها وضعاً قانونياً معيناً؛ مثل الدولة أو السيادة على الأراضي المكتسبة حديثاً، أو الآثار الدولية لمنح الجنسية. من خلال الاعتراف الدولي أو الحكومي يمكن للدولة ممارسة حقوقها بموجب القانون الدولي، وقد تكون مسؤولة قانونياً عن تصرفات الحكومة حتى بعد استبدالها؛ إضافة إلى أنّ الاعتراف الحكومي لا يتطلب تطبيع العلاقات، أو إقامة علاقات دبلوماسية، أو تأييد معنوي أو سياسي للحكومة.¹⁸ ويمكن التأكيد على أنّ عملية الاعتراف الدولي هي عملية سياسية؛ حيث تقرّر كلّ دولة بنفسها ما إذا كانت ستقوم بعملية الاعتراف. ما يعني أنّه بإمكان الدول تجاوز بعض الشروط الدولية الضرورية للاعتراف بالدول والحكومات إذا ما حدث توافق سياسي بين الدولة المعنية والدول الأخرى.

¹⁵ . Strategic Annual Report 2021, "Middle East: Withdrawal of US Forces, Revival of the Taliban Regime, and Search for a New Regional Order", the Japan institute of international affairs, Pp: 62-67. (24,2,2022), P: 62.

¹⁶ . عادل. الحمد، أفغانستان وصعود طالبان. صحيفة البيان، ص-ص: 83-106، 2007، ص: 90.

¹⁷ . صالح. احمد إسماعيل. ياسين، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مرجع سابق، ص: 466.

¹⁸ . bridgeman. T, And Anderson. S, Recognition and the Taliban, the brooking's institution, (September, 2021).

أولاً- الفرق بين الاعتراف بالدول والحكومات.

عرّف القانون الدولي الاعتراف بالدولة على أنّه: "التصرّف الحرّ الذي يصدر عن دولة أو عدة دول للإقرار بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معين تتمتع بنظام سياسي، واستقلال كامل، وتقدر على الوفاء بالتزامات القانون الدولي".¹⁹ وبسبب الجدل القائم على آلية عملية الاعتراف من حيث قانونية الدولة بضرورة الاعتراف الدولي من عدمه ظهر اتجاه يجمع بين النظريتين لتوفير صورة مفاهيمية شاملة لظاهرة الاعتراف من خلال تقديم نوعين من الدولة: الدولة الطبيعية، والدولة القانونية. والاعتراف بالدولة القانونية من قبل المجتمع الدولي هو أمر إلزامي لكن ليس بالضرورة ذلك بالنسبة للدولة الطبيعية التي تقي بالمعايير والسمات الأساسية للدولة.²⁰ بمعنى أنّ الدول الطبيعية التي تتكون من عناصر الدولة الأساسية: الإقليم، والسكان، والسلطة لا تحتاج إلى ضرورة الاعتراف الدولي؛ في حين أنّ التغيير بوضع دولة قائمة بطريقة ما يحتاج إلى الاعتراف من قبل المجتمع الدولي، وتحديدًا في حالات تغيير الحكومات القائمة على القوة والثورة والحروب؛ على عكس حالات الانتقال الدستوري والسلمي للسلطة؛ لذلك وجب التفريق بين الاعتراف بالدولة، والاعتراف بالحكومات، فالأول المعاصر لم يعد يتبنّى ضرورة الاعتراف بالحكومات رسمياً؛ أي بشكل علني، ولكن التركيز بدلاً من ذلك على استمرار العلاقات الدبلوماسية، أو قطعها؛²¹ أي أنّ استمرار العلاقات الدبلوماسية من عدمها أصبح المعيار الأساسي للاعتراف بالحكومات.

وقد عرّف مجمع القانون الدولي الاعتراف بالحكومة على أنّه: "التصرّف الحرّ الذي يصدر عن دولة أو عدة دول للإقرار بوجود سلطة أو حكومة معينة قادرة على حفظ الأمن، وتمثيل الدولة القائمة في المجتمع الدولي، والقيام بجميع التزاماتها تجاه الدول الأخرى".²² والاعترافات بالحكومات يكون من خلال التمييز بين نوعين؛ فالحكومات التي تستبدل بطريقة طبيعية ودستورية لا تحتاج إلى اعتراف الحكومات والدول الأخرى، لكن قيام حكومة جديدة عن طريق العنف يثير مشكلتين هما: الشرعية، والصبغة القانونية لسلطانها²³ كما هو الحال بالنسبة إلى **حكومات الأمر الواقع**، وهي الحكومات التي تمتلك عناصر الحكومة الشرعية، ولكن سيطرتها على السلطة كانت بطرق غير مشروعة²⁴؛ علماً أنّ الحكومة الواقعية يمكن أن تتحول إلى حكومة قانونية بعد إجراء انتخابات نيابية في البلاد.²⁵ إضافة إلى ذلك؛ تبرز إشكالية الاعتراف بالحكومات وضرورته في حالات التنازع بين سلطتين أو أكثر وحالات الانقلاب المسلح.

¹⁹ ركيي. رابح، أساس وطبيعة الاعتراف الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد: 10، عدد: 2، ص: 530-565، (2017، 19)، جامعة غرداية، ص: 535.

²⁰ . Faheem. M, And khan. M, Recognition of the Taliban Government in Afghanistan and International Community, strategic studies. Vol:42, no: 1, pp: 81-96, institute of strategic studies Islamabad. P: 83.

²¹ . jeand Aspremont, "Recognition international law", oxford bibliographies, 23 november 2020, retrieved:

22/4/2023, for more information: <https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199796953/obo-9780199796953-0009.xml>.

²² فوزيل. فطيمة. زهرة، الاعتراف في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مستغانم: الجزائر، ص: 50.

²³ . ركيي. رابح، أساس وطبيعة الاعتراف الدولي، مرجع سابق، ص: 544.

²⁴ . kobey. E, international law- recognition and non- recognition of foreign governments, journals At Marquette law scholarly commons, vol: 34, no: 6, Marquette law review.

²⁵ . ركيي. رابح، أساس وطبيعة الاعتراف الدولي، مرجع سابق، ص: 546.

ثانياً- معايير الاعتراف بالحكومات.

إنَّ الاعتراف بالحكومات الجديدة يخضع الى اعتبارات معينة؛ اعتبارات سياسية، وقانونية أساسية؛ حيث يشترط الاعتراف بالحكومة الجديدة عدة شروط وهي:

- 1- بحسب نظرية الشرعية الدولية؛ ينبغي ألا يكون قيام حكومة جديدة مخالفاً للقانون الدولي، أو نتيجة لخرق التزامات دولية عامة أو خاصة.²⁶
 - 2- أن تثبت أنها تقوم فعلاً بالسيطرة على إرادة الدولة وسلطانها.
 - 3- أن تكون قادرة على القيام بالتزاماتها الدولية بعد زوال الحكومة السابقة.²⁷
 - 4- أن تكون الحكومة قادرة على ممارسة سيطرة فعالة على إقليم معين.²⁸
 - 5- زوال الحكومات السابقة ودستورية الحكومات الجديدة.
 - 6- أن تستلم الحكومة الجديدة السلطة بالقوة كما هو الحال في حكومات الأمر الواقع.²⁹
- ومن ثم؛ تعدّ هذه الاعتبارات القانونية أساس عملية الاعتراف، ثم تأتي الاعتبارات السياسية للدول والحكومات كمحدد لحصول الحكومة على الاعتراف الدولي.

ثالثاً- تأثير الاعتراف بالحكومة من عدمه على الاعتراف بالدول.

لابدّ من التأكيد على أنّ عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لا يؤثر في الشخصية القانونية للدولة، ولا تفقد عضويتها في المنظمات الدولية؛ حيث أنّ تغيير الحكومة مسألة داخلية لا يؤثر على مركز الدولة الخارجي.³⁰

رابعاً- صور الاعتراف الدولي.

بالنسبة لصور الاعتراف الدولي؛ فهي ذاتها بالنسبة للحكومات والدول. قد ينشأ الاعتراف بعدة صور مثل؛ الاعتراف الصريح، أو العلني، والاعتراف الواقعي أو الضمني. أما الاعتراف الصريح أو العلني: هو اعتراف رسمي يتم من خلال إعراب الدولة المعترفة صراحةً عن قبولها بالدولة الجديدة عضواً في المجتمع الدولي،³¹ وينشأ هذا الاعتراف من خلال مفاوضات محسوبة تؤدي إلى معاهدة معينة.³² قد يكون الاعتراف العلني فردياً صادراً عن السلطة المختصة في الدولة المعترفة، وذلك من خلال قبول ممثل دبلوماسي أو قنصلي، وقد يكون جماعياً عندما تقرر مجموعة من الدول الاعتراف بالحكومة الجديدة، أو الدولة الجديدة من خلال إبرام معاهدة جماعية تعترف بقيام دولة أو شرعية الحكومة.³³ أما الاعتراف الواقعي الضمني؛ فهو اعتراف ضمني ناجم عن التعامل مع الدولة الجديدة، أو الحكومة الجديدة كما لو كانت دولة مُعترفاً بها صراحةً؛ فتعتمد الدول الأخرى معها معاهدات غير سياسية، أو تتبادل معها التمثيل القنصلي دون أن يسبق هذه التصرفات أي اعتراف رسمي بها،

²⁶ . شهبوب. حكيمة، الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون، مجلة آفاق العلوم، العدد السابع، ص-ص: 326-334، مارس 2017، جامعة الجلفة، ص: 328.

²⁷ . فوضيل. فطيمة. زهرة، الاعتراف في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 51.

²⁸ . fincke. F, the state between fact and law: the role of recognition and the conditions under which it is granted in the creation of new states, journals pan, pp:15- 81, polish yearbook of international law, 2016, p: 55.

²⁹ . شهبوب. حكيمة، الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص: 330.

³⁰ . ركيبي. رابح، أساس وطبيعة الاعتراف الدولي، مرجع سابق، ص: 545.

³¹ . منتديات ستار تايمز للشؤون القانونية، أنواع الاعتراف الدولي في القانون الدولي، موقع الكتروني، نشر بتاريخ: 2021/8/11، شهود بتاريخ

2023/4/29، للمزيد راجع: <https://www.startimes.com/f.aspx?t=38434397>

³² . O.h.thormodsgard and Roger D. moore, "Recognition in international law, washington university law review, vol: 12, no: 2, pp: 108-117. (1927, January), p: 110+111.

³³ . منتديات ستار تايمز للشؤون القانونية، أنواع الاعتراف في القانون الدولي، مرجع سابق.

ويطلق بعض الفقهاء على هذا النوع من الاعتراف مسمى الاعتراف المؤقت،³⁴ ويتمثل الاعتراف الضمني بعدة مؤشرات؛ هي:³⁵

- 1-الإفادة بتسلم مذكرة بشأن تشكيل حكومة جديدة.
 - 2-الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية.
 - 3-إبرام معاهدات مع الحكومة الجديدة.
 - 4-المشاركة في مؤتمرات دولية؛ مثل المؤتمرات التي تُعقد برعاية الأمم المتحدة.
 - 5-الاعتراف بحكومة ثورة في حال عجزت الحكومة الموجودة عن قمع الثورة بشكل سريع وفوري.
- إنّ هذا يعني أنّه ليس من الضروري أن تعترف أي دولة بدولة أو حكومة جديدة بشكل علني؛ ممّا يعني قدرة الدول على إقامة علاقات مع الدولة أو الكيان المراد الاعتراف به؛ سواء كانت هذه العلاقات اقتصادية، أو سياسية، أو حتى عسكرية؛ ومن ثمّ فإنّ هذا الأمر يعطي مجالاً أوسع للدول للمناورة في أي عملية اعتراف تريد القيام بها. كما أنّها تعطي الدول الوقت اللازم الذي من خلاله تستطيع الدول تقييم الطرف الآخر، ومدى وفائه بالتزاماته.

خامساً- الاعتراف الدولي وحالة أفغانستان.

بالنسبة لدولة أفغانستان وحركة طالبان، فإنّ دولة أفغانستان كدولة مستقلة تضمّ المعايير الأساسية للدولة الإقليم، والسكان، والسلطة لا تحتاج إلى اعتراف دولي بعد سيطرة حركة طالبان على السلطة؛ إذ لا زالت تحتفظ بشخصيتها القانونية الدولية تجاه المجتمع الدولي، وبكون حركة طالبان قد استولت على السلطة بالقوة، وأعلنت حكومتها المؤقتة فذلك يستوجب تصنيفها ضمن الحكومات الواقعية، أو حكومات الأمر الواقع، وهي الحكومات التي تفرض نفسها على البلاد بأساليب القوة والعنف؛ ما يعني أنّ تفاعل هذه الحكومة مع المجتمع الدولي يستوجب ضرورة الاعتراف من قبل دول وحكومات المجتمع الدولي؛ ومن ثمّ في الحالة الأفغانية وحركة طالبان، فالاعتراف الواجب هو الاعتراف بالحكومة وليس الاعتراف بالدولة. وباعتبار حركة طالبان وحكومتها تسيطر على إرادة الدولة بشكل فعلي وتحكم سلطتها، فإنّ المعيار الأهم للاعتراف بها يكمن في الاعتبارات السياسية للدول وسياساتها الخارجية.

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه توجد عدة مؤشرات دولية أثبتت بداية الاعتراف بحكومة طالبان بشكلٍ ضمني دون الإعلان بشكل صريح عن هذا الاعتراف. ولعلّ أبرز هذه المؤشرات؛ زيارة وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" إلى كابول قادماً من مشاركته في قمة منظمة التعاون الإسلامية في إسلام آباد للالتقاء بمسؤولي طالبان من أجل التفاوض في عدة قضايا هامة بالنسبة للطرف الصيني³⁶؛ باعتبار أنّ الصين لديها مصالح اقتصادية كبيرة في أفغانستان؛ لا سيما في قطاع التعدين، ويعد منجم (مس عينل) للنحاس، والعقد المبرم من أجل استخراج النفط في ولايتي فراب وسربل من الاستثمارات الرئيسية في البلاد؛ لذلك تحاول الصين الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع طالبان، خاصة في ظلّ سعي الصين لدمج أفغانستان في مبادرة الصين "حزام

³⁴. شهبوب. حكيمة، الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون، مجلة آفاق للعلوم، مجلد 2، عدد 7، ص-ص: 326-334، جامعة الجلفة، ص: 329.

³⁵. فوزيل. فطيمة. زهرة، الاعتراف في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019، ص: 41.

³⁶. يوسف. بدر، "طالبان" تسعى الى الاعتراف بها "حكومة أمر واقع" في اجتماع بكين، صحيفة النهار العربي، نشر بتاريخ 2022/3/28، شوهي في تاريخ: 2023/5/22، للمزيد راجع:

واحد طريق واحد".³⁷ كما واصلت الصين دعم عناصر أجنحة طالبان في منتديات الأمم المتحدة قبل إلغاء تجميد الأصول الأفغانية الخاضعة للعقوبات الدولية.³⁸ وهذا ما يعني أنّ الصين تعطي الأولوية للعلاقات مع أفغانستان، خاصة أنّ سفارتها لا زالت تعمل في كابول.

إضافةً إلى ذلك، التقى المبعوث الخاص للرئيس الروسي "زامير كابولوف" على رأس وفد من ممثلي وزارات الدفاع والداخلية والاقتصاد، والصناعة، والزراعة، والطاقة، نائب رئيس الوزراء في حكومة طالبان للشؤون الاقتصادية "ملا عبدالغني برادر" للتباحث في عدة قضايا اقتصادية وسياسية.³⁹ وعلى الرغم من التحذير الروسي لحركة طالبان من المساس بالمصالح الروسية في مناطق أفغانستان الواقعة بالقرب من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنّ الرئيس بوتين صرّح بأنّ موسكو ستساعد أفغانستان التي تعد جمهورية سوفيتية سابقة في مواجهة تداعيات خروج الناتو من أفغانستان.⁴⁰ كما جاء في تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية؛ أنّ حكومة طالبان أعلنت أنّ إيران أبرمت اتفاقية مع كابول لاستيراد 350 ألف طن من النفط الإيراني.⁴¹

ومن ثمّ؛ يمكن التأكيد على أنّ حكومة طالبان في سعيها للاعتراف الدولي لا تحتاج للاعتراف الصريح والعلمي بها، وإنّما يمكنها كسب الاعتراف الدولي بشكلٍ تدريجي من خلال إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الأخرى. ومن خلال المؤشرات السابقة، يتضح أنّ عملية الاعتراف الدولي بحكومة طالبان ستكون عبر مراحل عديدة تعتمد على توجهات الدول، ومصالح الدول الكبرى والإقليمية. كما أنّ هذا المؤشرات تدلّ على أنّ حكومة طالبان لم تعد معزولة تماماً، وإنّما بدأت بالتفاعل مع المجتمع الدولي عبر بوابات الاتحاد الروسي وجمهورية الصين، وهذا ما يجعل المجتمع الدولي أكثر اطمئناناً تجاه الحركة وحكومتها. لذلك، يمكن القول إنّ عملية الاعتراف بحكومة طالبان ستحتاج المزيد من الوقت، وستكون مرهونة بالعديد من الشروط والمحددات التي وضعها المجتمع الدولي.

المحور الرابع - محددات الاعتراف بحكومة بطالبان.

يمكن القول إنّّه يوجد عدد من المحددات التي قد تؤثر في عملية الاعتراف بحركة طالبان؛ خاصة أنّ سيطرة طالبان على السلطة شكّلت صدمة دولية؛ بسبب سيطرتها السريعة على العاصمة الأفغانية كابل. إنّ هذه المحددات ترتبط بالمصلحة الدولية والفردية للدول، وترتبط أيضاً بالاستقرار السياسي والأمني خاصة بالنسبة لتلك الدول الحدودية مع أفغانستان. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى:

1- المحددات الداخلية: تشمل جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية في الداخل الأفغاني، وهذه المحددات تتلخص بالقضايا الآتية:⁴²

³⁷ . المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عام على حكم طالبان.. احكام القبضه داخلياً وانسداد الأفق خارجياً، ص-ص: 3- 17، 4 سبتمبر 2022، ص: 12.

³⁸ . feisu. J, yuan. J, treading lightly: Chinas footprint in a Taliban – led Afghanistan, no: 8, pp: 1-19, Stockholm international peace research institute (sipri), p: 13.

³⁹ . يوسف. بدر، "طالبان" تسعى الى الاعتراف بها "حكومة أمر واقع" في اجتماع بكين، مرجع سابق.

⁴⁰ . شيماء. فاروق، تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان محلياً وإقليمياً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، موقع الكتروني، نشر بتاريخ: 6 أغسطس 2021، شوه في تاريخ: 2023/4/30، للمزيد راجع:

<https://democraticac.de/?p=76571>

⁴¹ . المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مرجع سابق، ص: 8.

⁴² . أحمد دياب، مستقبل الصراع الإقليمي على أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، مركز الامارات للسياسات، نشر بتاريخ: 27 يوليو 2020، شوه بتاريخ: 2023/4/25، للمزيد انظر هنا:

أ-الموقع الجيواستراتيجي الهام لأفغانستان على الخريطة الدولية؛ فهي تقع في وسط المناطق الآسيوية الرئيس؛ مثل آسيا الوسطى، وجنوب القارة وغربها، والشرق الأقصى؛ ما يجعل منها ومن منطقة آسيا الوسطى منطقتين محوريّتين للسيطرة على مختلف المناطق الأخرى. إضافةً إلى ذلك تتمتع أفغانستان بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهماً لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب.

ب-امتلاك أفغانستان موارد وثروات طبيعية عديدة: نفط وغاز، وثورات منجمية كالذهب، والنحاس، والحديد والكوبالت، والليثيوم، إضافةً إلى اليورانيوم، والعناصر الأرضية النادرة.

ج-الخوف من أن يسهم عزل طالبان في جعلها بؤرة للتوتر والنزاعات العدوانية.

د-الخوف من مدّ جسور التواصل مع الحركات الراديكالية.

هـ-خوف الأمم المتحدة من أن يسهم عدم الاعتراف بطالبان مع المضى في عزلها بانزلاق البلاد في براثن الانهيار الاقتصادي الوشيك الذي يهدّد حياة الملايين من مواطنيها، وينذر بمضاعفة المأساة الإنسانية.⁴³

و-شمولية حكم طالبان وممارساته الاستبدادية سيصعّب من عملية الاعتراف؛ خاصة وأن هذه الممارسات ترتبط ببعيد أيديولوجي ديني؛ الأمر سيجعل الدول الكبرى لا تتقبل وجود طالبان في الحكم القرار الداخلي لحركة طالبان غير موحد، وهي منقسمة على نفسها. وفي حال انتصار معسكر الصقور⁴⁴ وأخذت الدولة شكلاً أقرب لحكم طالبان الأول بين عامي 1996 و2001 فإنه سيصعب على معظم الدول الاعتراف بهذه السلطة.⁴⁵

ن-قوة طالبان التي ظهرت جلياً في سرعة السيطرة على العاصمة كابل؛ ممّا قد يجعل الاعتراف بطالبان أمر لا بدّ منه؛ بسبب عدم وجود قوة توازي قوة طالبان.

ك-إمكانية تغيير طالبان للنهج الذي مارسه في مطلع الألفية الجديدة؛ من حيث احترام الحقوق المدنية، وإعطاء المرأة لحقوقها، وهي وعود أطلقتها طالبان بالفعل.

ل-التأييد الشعبي الذي تحظى به الحركة، والذي ساهم بشكل كبير في استيلاء حركة طالبان على السلطة.

ي-صعود داعش في الداخل الأفغاني؛ الأمر الذي قد يصعّب من عملية الاعتراف بطالبان.

2- المحددات الخارجية: ترتبط هذه المحددات ارتباطاً كبيراً بمصالح الدول؛ سواء تلك الدول التي تربطها علاقات مباشرة مع أفغانستان، أو حتى التي لا تربطها علاقات مباشرة، وتشمل هذه المحددات:

أ-بنية النظام الدولي، وهو المحدد الأهم وقد يكون الأكثر تأثيراً في مسألة الاعتراف الدولي بحكومة طالبان؛ فالتنافس على قيادة العالم بين القوى العالمية قد يدفع ببعضها إلى الاعتراف بحكومة طالبان؛ للحدّ من نفوذ الأطراف الأخرى في أفغانستان؛ خاصة أن موقع أفغانستان الجغرافي يشكل أهمية جيواستراتيجية لهذه الدول. وهذا ما بدأ يظهر بشكل واضح من خلال التقارب بين حكومة طالبان من جهة، وكل من الصين وروسيا من

<https://epc.ae/ar/topic/future-of-the-regional-struggle-over-afghanistan-after-american-withdrawal>

⁴³. بشير عبد الفتاح، الاعتراف الدولي بطالبان، موقع الشرق الاخباري، نشر بتاريخ: 13 سبتمبر 2021، شوه بتاريخ: 2023/4/5، للمزيد انظر هنا:

<https://www.shoroknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=9777192-a8f8-47ef-8943-9fd88fdcu2d7> .

⁴⁴ يتكون معسكر الصقور من "المحافظين الجدد" بزعامة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وفريقه الرئاسي؛ الذين دفعوا باتجاه انخراط أمريكي كبير في شؤون الشرق الأوسط، ووقفوا وراء الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان؛ بهدف ديمقراطية تلك الدول.

⁴⁵ . د. ماجد بن محمد الانصاري، العقبات أمام اعتراف دولي بطالبان، جريدة الشرق، نشر بتاريخ: 2021/9/6، شوه بتاريخ: 2023/4/5، للمزيد انظر هنا:

<https://al-sharq.com/opinion/06/09/2021>

جهة أخرى؛ إذ تحاول الدولتان التأثير في النظام العالمي، ومحاولة تغيير ملامحه. ومن ثم؛ فقد تسعى كل من الصين وروسيا إلى الاعتراف بحكومة طالبان؛ لزيادة نفوذهما في المنطقة في مواجهة النفوذ الأمريكي.

ب- استعداد أطراف دولية للتعامل مع طالبان كالصين وروسيا وإيران، وقد تؤدي مثل هذه المبادرات من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية للتعامل مع طالبان إلى انتهاج الأخيرة سياسة التسوية والمماثلة في تنفيذ شروط المجتمع الدولي للاعتراف بحكومتها المقبلة.⁴⁶ مما قد يؤخر عملية الاعتراف الدولي بحكومة طالبان لعدم الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ج- الأوروبيون لا يريدون تدفق اللاجئين إلى بلادهم؛ الأمر الذي قد يساهم في اعترافهم بطالبان، وعدم عزلها دولياً.

د- الصين ترى أيضاً بعض الفوائد الاقتصادية المحتملة في أفغانستان؛ مثل التعدين والبنية التحتية، ويمكن لأفغانستان أن تستغل المساعدات الصينية؛ لأنّ المساعدات من الدول الغربية قد انخفضت بشكل كبير.⁴⁷

هـ- الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنّ الاعتراف بحكومة طالبان قد يساعد نسبياً على تحجيم تقاربها مع الصين.⁴⁸

و- بالنسبة لروسيا فإنه يمكن لها تعزيز نفوذها ومكاسبها من سيطرة طالبان على كابول وانسحاب القوات الأمريكية؛ عبر استغلالها عدداً من الفرص التي تمكّنها من التواجد الإقليمي في منطقة وسط آسيا بشكل أكبر مما سبق، خاصة في ظل غياب القوات الأمريكية عن المشهد، وبالتالي تعزيز التواجد الأمني في منطقة وسط آسيا؛ إضافة إلى تعزيز مكانتها في أفغانستان كقوة عظمى.⁴⁹

ن- بالنسبة لدول الجوار وتحديداً باكستان فإنّها تعدّ خطوة الانسحاب الأمريكي خطوة مهمة لحفظ أمنها القومي؛ حيث أنّه باتفاقها مع الصين، وأفغانستان ستمكّن من التضييق على الهند منافستها الأولى في المنطقة، ويعدّ الموقف الباكستاني الأكثر وضوحاً عندما أعلنت صراحةً دعمها لوصول طالبان للسلطة.⁵⁰

خامساً- الشروط الدولية للاعتراف بطالبان.

أكدت معظم الدول أنّ الاعتراف بحكومة طالبان ينبغي أن يكون مشروطاً بعددٍ من الشروط التي على أساسها يمكن الاعتراف بحكومة طالبان؛ لذلك فإنّ معظم الدول تتبع سياسة النفس الطويل بخصوص الاعتراف بحكومة

⁴⁶ . رانيا مكرم، الاعتراف المشروط: هل ينجح المجتمع الدولي في إعادة تأهيل طالبان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 9 سبتمبر 2021، شوهده بتاريخ 2023/4/6، للمزيد انظر هنا: <https://www.futureuae.com/an/mainpage/item/6602>

⁴⁷ . Ian Johnson. The Taliban want international recognition. Countries are debating. THE WORLD. September,17,2021. Retrieved 23/4/2023, for more information: <https://www.priorg/stories/2021-09-17/Taliban-want-international-recognition-countries-are-debating> .

⁴⁸ . حسام إبراهيم، محددات حاكمة: هل تعترف واشنطن بحكومة طالبان المقبلة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 4 سبتمبر 2021، شوهده بتاريخ 2023/4/6، للمزيد انظر هنا:

<https://futureuae.com/ar-/mainpage/item/6580>

⁴⁹ . سهير الشربيني، كيف تستغل روسيا صعود طالبان لتعزيز تواجدتها في اسيا الوسطى؟، موقع مجلة البيان الالكتروني، نشر بتاريخ

2021/9/12، شوهده بتاريخ: 2023/4/7، للمزيد انظر هنا:

<https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=13652>

⁵⁰ . بابلو أوجو، أفغانستان تحت حكم طالبان: من المستفيد ومن المتضرر؟، موقع bbc news الاخباري، 3 سبتمبر 2021، شوهده بتاريخ 2023/4/7، للمزيد انظر هنا:

<https://www.bbc.com/arabic/world-58420486.amp>

طالبان، وذلك بسبب رغبة الدول في التأكد من التزام طالبان بالشروط الموضوعية من قبل المجتمع الدولي؛ خاصة إن طالبان أطلقت وعود بالوفاء والالتزام بهذه الشروط.

وفي اجتماع لمجموعة الدول الصناعية السبع (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) في 24 آب من عام 2021 أعلنت هذه الدول أن الاعتراف بحكومة طالبان يجب أن يكون مشروطاً بعدة شروط، وهي الشروط التي تبنتها معظم دول المجتمع الدولي؛ كونها شروطاً حقوقية وإنسانية بالدرجة الأولى، وهي:⁵¹

1. عدم استخدام الأراضي الأفغانية لتصدير الإرهاب.
2. احترام الحركة لحقوق الإنسان، وخاصة النساء.
3. تشكيل حكومة شاملة تضم جميع أطراف الشعب الأفغاني.
4. السماح بوصول المساعدات الإنسانية.
- 5- السماح للمواطنين الأجانب والفئات الضعيفة من الأفغان بمغادرة البلاد.

إن تنفيذ هذه الشروط سيفرض على الدول الانتظار والتريث بمسألة اعترافها بحركة أو بحكومة طالبان لحين التأكد من التزام طالبان بتنفيذ هذه الشروط؛ خاصة وأن طالبان ستواجه عدداً من الصعوبات في تنفيذ هذه الشروط؛ بسبب صعود داعش، وانقسام الحركة على نفسها، ومدى قدرة طالبان على تشكيل حكومة شاملة تضم جميع أطراف الشعب الأفغاني؛ مما سيوضح قدرة طالبان وكفائتها في تجاوز هذه الصعوبات، وفي توجيه سياساتها بالمسار الصحيح، وعلى هذا الأساس ستحدد الدول موقفها من ناحية الاعتراف بحكومة طالبان.

المحور السادس - الأداء الحكومي لحركة طالبان.

منذ سيطرة طالبان على السلطة في آب من عام 2021 أعلنت الحركة في السابع من ذات الشهر "محمد حسن آخند" رئيساً للوزراء بالنيابة في حكومة مؤقتة جديدة في إمارة أفغانستان الإسلامية تخضع لرقابة زعيم الإمارة الإسلامية "الملا هبة الله آخند زاده المولوي". راهن كثيرون منذ عودة طالبان إلى السلطة على فشل الحركة في إدارة البلاد، وتخليصها من أزماتها الاقتصادية والعسكرية. كما أن الحكومة تحتاج للاعتراف الدولي من أجل الاندماج والتفاعل مع المجتمع الدولي؛ لذلك كان التزام طالبان بالقوانين الدولية والشروط الدولية هو المعيار الأساسي لحصول الحكومة على الاعتراف الدولي. ومنذ استلام طالبان للسلطة، أصدرت حكومتها مرسوماً بالعفو العام، وأكدت أنها لن تتعرض للجنود، أو الموظفين في الحكومة السابقة؛⁵² كمحاولة لإرسال تطمينات للمجتمع الدولي بعد المخاوف من عمليات إبادة جماعية إبان سيطرة الحركة على السلطة؛ خاصة أن فترتها السابقة في السلطة اشتهرت بالكثير من عمليات القتل والإبادة.

⁵¹ . رانيا مكرم، الاعتراف المشروط: هل ينجح المجتمع الدولي في إعادة تأهيل طالبان، مرجع سابق.

⁵² . شبكة العربية الحدث الإخبارية، حركة طالبان تؤكد سعيها لتشكيل جيش أفغاني كبير، موقع الكتروني، نشر بتاريخ 2022/11/21، شوهد بتاريخ 2023/4/30، للمزيد راجع:

<https://www.alhadath.net/2022/02/21/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D8%A7-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%AF-4500-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%87%D8%A7>

على مستوى التشكيل الحكومي للحركة؛ هيمنت إثنية البشتون على المناصب الرئيسية في الحكومة الأفغانية الجديدة؛ في حين كان تمثيل الجماعات العرقية الأخرى محدوداً، وكان واضحاً استبعاد القوى السياسية الأخرى كافة التي كانت ضمن النظام السابق.⁵³ وفي تقرير صادر عن مجلس العموم البريطاني، أكد أن طالبان فشلت في الالتزام في وعودها بتكوين حكومة شاملة. كما أنه لا يزال العنف قائماً في سياسات طالبان؛ بسبب مساعي الأخيرة في محاربة الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.⁵⁴ وقد يكون الأمر الأخير مثيراً للمجتمع الدولي الذي يحاول القضاء على جذور داعش في كل الأماكن؛ إلا أن عدم تشكيل حكومة شاملة حتى اللحظة يثير الشكوك في مصداقية طالبان فيما يخص تعددية الحياة السياسية دون ممارسة الإقصاء السياسي والفكري، وهذا ما قد يجعل من حكومة طالبان تستمر في عزلتها الدولية؛ ما يعني صعوبة إدارة البلاد وحل مشاكلها الاقتصادية والسياسية.

فضلاً عن ذلك؛ تمارس حركة طالبان وحكومتها نظام الفصل العنصري الجنسي تجاه النساء؛ حيث سُرحن من عملهن الحكومي، وتمنع النساء من السفر وحدهن. كما تعاني النساء من حالات تعنيف متزايد في الأسرة وفي الأماكن العامة،⁵⁵ وبحسب وكالات إخبارية، فإن المرأة الأفغانية تعاني من الاضطهاد في مجالات عدّة؛ حيث مُنعت الأفغانيات العاملات مع منظمات الأمم المتحدة من ممارسة مهامهن، ومُنعت الفتيات من الالتحاق بالمدارس العامة في المرحلتين المتوسطة والثانوية في معظم أنحاء البلاد. كما اعتقلت حكومة طالبان خمس نساء شاركن في مظاهر احتجاجية في كانون الثاني من عام 2022 في العاصمة كابل.

أيضاً، وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة؛ فإن حكومة طالبان قررت إغلاق الجامعات أمام الطالبات في جميع أنحاء البلاد حتى إشعار آخر، وهذا ما وصفه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان "قولكرتورك" بأنه ضربة موجعة قاسية أخرى لحقوق النساء والفتيات الأفغانيات ونكسة مؤسفة للبلد بأكمله.⁵⁶ كما لم يتم تمثيل أي سيدات في الحكومة الجديدة، وتم حل وزارة شؤون المرأة التي أُستحدثت في الحكومات التي تشكّلت في ظلّ الاحتلال الأمريكي لأفغانستان.⁵⁷ وبالتأكيد فإنّ هذه الممارسات هي بمثابة الخطوط الحمراء بالنسبة للمجتمع الدولي، وتعدّ خرقاً واضحاً لوعود طالبان وعدم التزامها بشروط المجتمع الدولي.

⁵³ . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دلالات أول حكومة تصريف أعمال في عهد طالبان. نشر بتاريخ: 12 سبتمبر 2021، شوه

بتاريخ: 2023/5/23، للمزيد راجع:

<https://futureuae.com/ar->

[AE/Mainpage/Item/6610/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%82%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6610/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%82%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86)

⁵⁴ . mills. Claire, loft. Philip, ward. Matt, brien. Philip, Afghanistan: one year under a Taliban government, house of commons library, number 9632, pp: 4-45. (10, October, 2022), p: 10+11.

⁵⁵ . المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عام على حكم "طالبان" احكام القبضه داخلياً وانسداد الأفق خارجياً، مرجع سابق، ص: 4.

⁵⁶ . الأمم المتحدة، أفغانستان: تنامي الادانات الأممية بعد قرار طالبان منع النساء والفتيات من الالتحاق بالجامعات، ديسمبر 2022، شوه بتاريخ:

2023/5/22، للمزيد راجع: <https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116917>

⁵⁷ . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرجع سابق.

في مجال آخر، وبحسب منظمات صحفية أفغانية؛ فإنّ الحكومة الأفغانية قامت بإغلاق راديو "آزادي" و"صوت أمريكا" في أفغانستان.⁵⁸ كما قامت باعتقال ثلاثة صحفيين، وأصدرت تعميماً على جميع المذيعات في البرامج التلفزيونية بارتداء الحجاب بحسب ما جاء في الوكالات الاخبارية.

مما سبق، يتضح أنّ حكومة طالبان لم تلتزم بالمواثيق والقوانين الدولية. كما أنّها أبقت على كثير من ممارساتها القمعية تجاه المرأة والصحافة، وهو ما يشبه فترتها السابقة في الحكم أواخر القرن العشرين؛ لذلك يمكن القول إنّ طالبان لم تتخلّ عن سياساتها التي تتوافق مع عقيدتها المتشددة؛ على الرغم من توقع الكثيرين عكس ذلك. فضلاً عن ذلك؛ لم يكن الأداء الحكومي لطالبان خلال الفترة الماضية منتجاً على جميع الأصعدة بسبب ضعف الإمكانيات وعزلتها الدولية. ومن ثمّ؛ فإنّ عملية الاعتراف الدولي بحكومة طالبان هي عملية سياسية بالمطلق، وتعتمد على التفاعلات السياسية للمجتمع الدولي من خلال علاقات التنافس والصراع بين الدول الكبرى.

المحور السابع- سيناريوهات الاعتراف بحكومة طالبان.

انطلاقاً من شروط ومحددات الاعتراف الدولي بحكومة طالبان من جهة، والأداء الحكومي لطالبان من جهة ثانية؛ يمكن وضع عدة سيناريوهات محتملة لإمكانية حصول حكومة طالبان على الاعتراف الدولي من عدمه. **السيناريو الأول:** عزل طالبان دولياً وعدم الاعتراف بها؛ إضافةً إلى عدم إقامة علاقات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية معها، وذلك انطلاقاً من ممارسات حكومتها القمعية والإقصائية؛ ما يعني تردي الأوضاع في الداخل الافغاني، وسيادة الفوضى، وسيادة النزاعات والحروب الأهلية في أفغانستان من جهة، ومحاولة المجتمع الدولي سحب السلطة من أفغانستان من جهة أخرى؛ ما يعني أنّ الملف الأفغاني لن يُغلق بفترة زمنية قصيرة؛ بسبب احتمالية تكرار التدخل الأجنبي السابق في أراضي أفغانستان.

السيناريو الثاني: عدم الاعتراف بطالبان بشكلٍ علني على المدى القصير، والاكتفاء بإقامة علاقات معها على جميع الأصعدة، وإن كان هذا نوعاً من الاعتراف الدولي، وستقتصر عملية الاعتراف هذه على إقامة علاقات تجارية كما حدث مع الصين وإيران مؤخراً؛ إضافةً إلى إمكانية نشوء علاقات تبادل قنصلي بين حكومة طالبان والدول الأخرى؛ أي أنّ ذلك بمثابة حصول حكومة طالبان على اعتراف مؤقت ضمني، وبالتأكيد سيسمح ذلك للمجتمع الدولي بالتريث، وأخذ الوقت اللازم الذي من خلاله تستطيع الدول تقييم أداء حكومة طالبان ومدى التزامها بشروط المجتمع الدولي. ومن خلال ردود الفعل الدولية التي لم ترفض حكومة طالبان وممارساتها بشكل قطعي، وتبادل العلاقات مع بعض الدول الكبرى كروسيا والصين يمكن القول إنّ هذا السيناريو هو الأكثر واقعية والأكثر احتمالية للحدوث، وهذا واضح جلياً من المؤشرات الدولية الحالية.

السيناريو الثالث: يُبنى هذا السيناريو على الاعتراف بشكلٍ علني وجماعي بحركة طالبان، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية، ومن ثمّ؛ كسر عزلة طالبان الدولية ودمجها في المجتمع الدولي من خلال إقامة علاقات شاملة مع المجتمع الدولي. ويمكن القول إنّ هذا السيناريو مستحيل الحدوث على المدى الزمني القصير؛ بسبب خلفية طالبان التاريخية، وعقيدتها المتشددة التي تسببت بالكثير من العمليات الإرهابية في الدول الأخرى. كما أنّ أيديولوجية طالبان وممارسات حكومتها منذ استلامها للسلطة لن تشجّع الدول الأخرى على عملية الاعتراف؛ بسبب الرفض الدولي للمتشددين والأيديولوجيات الراديكالية، وعملية الاعتراف الدولي ترتبط بأداء وسلوك طالبان

⁵⁸ . صحيفة اكاديمية DW، طالبان تغلق موقعين اخباريين بتمويل امريكي في أفغانستان، نشر بتاريخ: 2023/2/11، شوهه بتاريخ: 2023/5/22،

للمزيد راجع: <https://P.du.com/p/4NMWO>

على المدى الطويل؛ فضلاً عن التجاذبات والمساومات السياسية بين الدول الكبرى التي تعد المحطة الأولى في عملية الاعتراف.

الخاتمة:

نستدل من كل مما سبق أنّ عملية الاعتراف الدولي بطالبان هي عملية بالغة التعقيد، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام الدولي الفوضوية، وما قد ينشأ عنها من مساومات واتفاقيات فردية بين أفغانستان والدول الكبرى. كما أنّ الاعتراف الدولي بحكومة طالبان مرتبط بسلوكها في الفترة القادمة، ومدى قدرتها على تجاوز التحديات الداخلية، ومدى مصداقيتها في تشكيل حكومة شاملة تضم جميع أطراف الشعب الأفغاني، وتحقيق جميع الشروط الدولية اللازمة لعملية الاعتراف؛ لذلك فإنّه من المستبعد حالياً حصول حركة أو حكومة طالبان على اعتراف دولي جماعي صريح، ومن المرجح أن يقتصر الاعتراف الدولي حالياً فيها عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول الراغبة في تقييم الأداء الحكومي لطالبان، والدول التي ترتبط بأفغانستان بمصالح اقتصادية وسياسية معينة، وهذا مرتبط برغبة طالبان الفعلية بالاندماج بالمجتمع الدولي، والاستفادة من التجربة السابقة لتصحيح الأخطاء، وتبني سياسات واقعية بما يتلائم ومعايير المجتمع الدولي.

المراجع:

1. أحمد دياب، مستقبل الصراع الإقليمي على أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، مركز الامارات للسياسات، نشر بتاريخ: 27 يوليو 2020، شوهو بتاريخ 2023/4/25، للمزيد انظر هنا:
<https://epc.ae/ar/topic/future-of-the-regional-struggle-over-afghanistan-after-american-withdrawal>
2. بشير عبد الفتاح، الاعتراف الدولي بطالبان، موقع الشرق الاخباري، نشر بتاريخ: 13 سبتمبر 2021، للمزيد انظر هنا:
<https://www.shoroknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=9777192-a8f8-47ef-8943-9fd88f8dcu2d7>
3. د. ماجد بن محمد الانصاري، العقوبات أمام اعتراف دولي بطالبان، جريدة الشرق، نشر بتاريخ: 2021/9/6، شوهو بتاريخ: 2023/4/5، للمزيد انظر هنا:
<https://al-sharq.com/opinion/06/09/2021>
4. حسام إبراهيم، محددات حاكمة: هل تعترف واشنطن بحكومة طالبان المقبلة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 4 سبتمبر 2021، شوهو بتاريخ 2023/4/6، للمزيد انظر هنا:
<https://futureuae.com/ar-/mainpage/item/6580>
5. سهير الشربيني، كيف تستغل روسيا صعود طالبان لتعزيز تواجدتها في اسيا الوسطى؟، موقع مجلة البيان الالكتروني، نشر بتاريخ 2021/9/12، شوهو بتاريخ: 2023/4/7، للمزيد انظر هنا:
<https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=13652>
6. بابلو أوجو، أفغانستان تحت حكم طالبان: من المستفيد ومن المتضرر؟، موقع bbc news الاخباري، 3 سبتمبر 2021، شوهو بتاريخ 2023/4/7، للمزيد انظر هنا:
<https://www.bbc.com/arabic/world-58420486.amp>
7. رانيا مكرم، الاعتراف المشروط: هل ينجح المجتمع الدولي في إعادة تأهيل طالبان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 9 سبتمبر 2021، شوهو بتاريخ: 2023/4/6، للمزيد راجع:
<https://www.futureuae.com/an/mainpage/item/6602>
8. البديري، حامد، مروة، علي، هاشم، ورده، محمود، أحمد محمد، آية. (2020، مارس). نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجاً. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. مجلد: 34. العدد الأول. ص-ص: 1-73. حلوان: مصر. جامعة حلوان.
9. عطية تركي، خليل، احمد. (2023، مارس). الجماعات الجهادية في أفغانستان: دراسة تحليلية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية. موقع الالكتروني. شوهو بتاريخ 2023/4/14. للمزيد راجع:
<https://democraticac.de/?p=88888>
10. فضلي. فاضل عباس. نادية، السياسة الخارجية الامريكية تجاه أفغانستان، مجلة دراسات دولية، العدد: 45، ص-ص: 35 - 58، العراق، مركز الدراسات الدولية.
11. مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، أسباب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ورقة سياسية. 2021، ص-ص: 1-10.
12. عادل. الحمد، أفغانستان وصعود طالبان. صحيفة البيان، ص-ص: 83-106، 2007.
13. ياسين. احمد إسماعيل. صالح، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد: 15، عدد: 14، ص-ص: 493-453. جامعة بني سويف، ابريل 2022. ص: 466.
14. ركيي. رايح، أساس وطبيعة الاعتراف الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد: 10، عدد: 2، ص-ص: 530-565، (2017، 2، 19)، جامعة غرداية، ص: 535.
15. فوزيل. فطيمة. زهرة، الاعتراف في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مستغانم: الجزائر، ص: 50.
16. منتديات ستار تايمز للشؤون القانونية، أنواع الاعتراف الدولي في القانون الدولي، موقع الالكتروني، نشر بتاريخ: 2021/8/11، شوهو بتاريخ 2023/4/29، للمزيد راجع:
<https://www.startimes.com/f.aspx?t=38434397>

17. شهبوب. حكمة، الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون، مجلة آفاق للعلوم، مجلد: 2، عدد: 7، ص-ص: 326-334، جامعة الجلفة، ص: 329.

18. د. ماجد بن محمد الانصاري، العقبات أمام اعتراف دولي بطالبان، جريدة الشرق، نشر بتاريخ: 2021/9/6، للمزيد انظر هنا:

<https://alsharq.com/opinion/06/09/2021>

19. رانيا مكرم، الاعتراف المشروط: هل ينجح المجتمع الدولي في إعادة تأهيل طالبان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 9 سبتمبر 2021، شوهده بتاريخ: للمزيد انظر هنا:

<https://www.futureuae.com/an/mainpage/item/6602>

20. حسام إبراهيم، محددات حكمة: هل تعترف واشنطن بحكومة طالبان المقبلة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ 4 سبتمبر 2021، للمزيد انظر هنا:

<https://futureuae.com/ar-/mainpage/item/6580>

21. سهير الشربيني، كيف تستغل روسيا صعود طالبان لتعزيز تواجدتها في اسيا الوسطى؟، موقع مجلة البيان الالكتروني، نشر بتاريخ 2021/9/12، للمزيد راجع:

<https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=13652>

22. شهبوب. حكمة، الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع، ص-ص: 326-334، مارس 2017، جامعة الجلفة.

23. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عام على حكم طالبان.. احكام القبضه داخليا وانسداد الأفق خارجياً، ص-ص: 3-17، 4 سبتمبر 2022.

24. يوسف. بدر، "طالبان" تسعى الى الاعتراف بها "حكومة أمر واقع" في اجتماع بكين، صحيفة النهار العربي، نشر بتاريخ 2022/3/28، شوهده في تاريخ: 2023/5/22، للمزيد راجع:

<https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/27032022083955384>

25. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دلالات أول حكومة تصريف اعمال في عهد طالبان. نشر بتاريخ: 12 سبتمبر 2021، شوهده بتاريخ: 2023/5/23، للمزيد راجع:

<https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/6610/>

26. صحيفة اكاديمية DW، طالبان تغلق موقعين اخباريين بتمويل امريكي في أفغانستان، نشر بتاريخ: 2023/2/11، شوهده بتاريخ: 2023/5/22، للمزيد راجع:

<https://P.du.com/p/4NMWO>

27. احمد. مولانا، من الاعتراف به الى المشاركة في الحرب عليها... تاريخ العلاقة المعقدة بين الامارات وطالبان، موقع عربي بوست، نشر بتاريخ: 2021/12/3، شوهده بتاريخ: 2023/5/26، للمزيد راجع:

<https://arabicpost.live/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2021/12/03/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-4>

المراجع الأجنبية:

1. jeand Aspremont, "Recognition international law", oxford bibliographies, 23 November 2020, retrieved: 22/4/2023, for more information: <https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199796953/obo-9780199796953-0009.xml>.
2. Ian Johnson, The Taliban want international recognition, Countries are debating, THE WORLD, September.17.2021, retrieved: 25/4/2023, for more information: <https://www.priorg/stories/2021-09-17/Taliban-want-international-recognition-countries-are-debating>

3. Laub. Zachary, The Taliban in Afghanistan. Pp: 1-9. New York: American. Council on foreign relations. (2014, July).
4. Weigand. F, Jackson. A, The Taliban s war for legitimacy in Afghanistan. Pp: 143-148. Current history. (2019, April).
5. dorronsoro. G, the Taliban winning strategy in Afghanistan. Pp: 1-32. Carnegie endowment for international peace.
6. Strategic Annual Report 2021, "Middle East: Withdrawal of US Forces, Revival of the Taliban Regime, and Search for a New Regional Order", the Japan institute of international affairs. Pp: 62-67, 2022.
7. bridgeman. Tess. And Anderson. Scott, Recognition and the Taliban, the brooking's institution. (September, 2022).
8. Faheem. M, khan. M, Recognition of the Taliban Government in Afghanistan and International Community, strategic studies. Vol:42, no: 1, pp: 81-96, institute of strategic studies Islamabad.
9. O.h.thormod sgard and Roger D. moore, "Recognition in international law, washington university law review, vol: 12, no: 2, pp: 108-117. (1927, January).
10. Ian Johnson. The Taliban want international recognition. Countries are debating. THE WORLD. (September,17,2021). retrieved: 23/4/2023, for more information: <https://www.priorg/stories/2021-09-17/Taliban-want-international-recognition-countries-are-debating> .
11. mills. Claire, loft. Philip, ward. Matt, brien. Philip, Afghanistan: one year under a Taliban government, house of commons library, number 9632, pp: 4-45. (10, October, 2022).
12. brahimi. A, the Taliban's evolving ideology, working paper, pp: 2-19, (2010, July), LSE global governance.
13. fincke. F, the state between fact and law: the role of recognition and the conditions under which it is granted in the creation of new states, journals pan, pp:15- 81, polish yearbook of international law, 2016.
14. kobey. E, international law- recognition and non- recognition of foreign governments, journals At Marquette law scholarly commons, vol: 34, no: 6, Marquette law review.
15. feisu. J, yuan. J, treading lightly: Chinas footprint in a Taliban – led Afghanistan, no: 8, pp: 1-19, Stockholm international peace research institute (sipri).

العلاقة بين القوة والمعرفة في نظرية ما بعد الحداثة وأثرها على العلاقات الدولية

لمى الشطلي¹

ملخص

على إثر الواقع الدولي المعقد والذي ظهرت من خلاله الكثير من الظواهر التي استتدت لعدة معايير وميادين مختلفة لإمكان تحليلها تنامت الحاجة للبحث في أسباب نشوء الظاهرة أكثر من الحاجة في تفسير الظاهرة نفسها، وزاد الاهتمام في رصد العلاقات القائمة التي ترتبط بها والتي أدت لتكوينها؛ فالقوة مثلاً أبدت دوراً ريادياً بتكوين المعرفة؛ هذا ما اصطلاحه تيار ما بعد الحداثة ذي النزعة النقدية، والداعي الأول لتفكيك العلاقات وفهمها؛ ممّا استدعى ضرورة الاعتماد على التحليل المركب في محاولة لفهم أعمق وأكثر شمولية لبعض المفاهيم والظواهر الدولية.

الكلمات المفتاحية: القوة- المعرفة- ما بعد الحداثة- المفاهيم- الظواهر الدولية.

The Relationship between Power and Knowledge in Postmodern Theory and its Impact on International Relations.

Summary

In the aftermath of the complex international reality, through which many phenomena emerged that were based on several criteria and different fields in order to be analyzed, the need to search for the causes of emergence grew more than the need to explain the phenomenon itself, and interest increased in monitoring the existing relationships that are linked to it and that led to its formation. Postmodernism, which has a critical tendency and the first advocate for dismantling and understanding relations, has played a pioneering role in this formation of knowledge, which necessitated the necessity of relying on complex analysis in an attempt to understand a deeper and more comprehensive understanding of some international concepts and phenomena.

Keywords: power- knowledge- postmodernism- concepts- international phenomena.

¹ باحثة في العلاقات الدولية والدبلوماسية

مقدمة:

تتعدد الصور في تعريف القوة فمنهم من عدّها بأنها " القدرة على التأثير في الغير، وحمل الآخرين للخضوع لمصالح مالك القوة"، وعرفها اتجاه آخر " بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لدولة أو جماعة معينة على إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم، ويترتب عليه التأثير في الموقف لصالح الاتجاه الذي يفضلها صاحب القوة"²، أما المعرفة فعرفها البعض على أنّها " مجموعة من المعاني، والمفاهيم، والمعتقدات، والأحكام والتصورات الفكرية؛ التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به"³، بينما وصفها فوكو بشبكة مفهومية تتضمن كل الأنماط المعرفية في حقبة زمنية معينة⁴. المعرفة قوة⁵، ويفتح هذا القول للعالم (بيكون) أفق التفكير في هذه العلاقة القائمة على متغيرين وجود أحدهما مرتبط بالآخر، ولنقل بأن وجود أحدهما يستدعي وجود الآخر، وبين هذا وذاك لدينا عدة أنماط لدراسة هذه العلاقة؛ مما يجعل مجال التفكير مفتوح أمام احتمالات عديدة. ونظراً لما حملته بعض الظواهر الدولية من سمات فرضتها القوة أولاً على الوجود بالبداية لتتحول بعدها لمعرفة يتم التعاطي معها على أسس وضعتها القوة، وترجمت آلية التعامل معها ذهبت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين القوة والمعرفة، وأثرها في تفسير ظواهر بالعالم خلقت جدلاً دائر في إطلاق حكم يتسم إلى حد ما ب(الموضوعية العلمية) التي شغلت تحديداً مفكري ما بعد الحداثة.

مشكلة البحث:

إنّ المعرفة هي الإطار العام لأي دراسة والقاعدة الأولى للانطلاق بمجال البحث العلمي، وقد مرّت عبر القرون الماضية بالكثير من التساؤلات حول ماهيتها؟! ومن أين تأتي؟! "الأبستمولوجيا" وما هي الأسس التي تستند عليها لتأخذ الشكل النهائي، ولتكون البداية المنطقية التي تركز عليها الدراسات العلمية، والطريق الذي يسلكه المنهج في تحديد المعايير التي يجب أخذها دون غيرها لتحليل الظاهرة المدروسة؟! لكن ماذا لو كان هناك عناصر أخرى تتفاعل مع آلية المعرفة، وتضع طريقاً يتسم بصور عديدة تفرض بنية تحليل مركبة لاستخلاص الأسباب الحقيقية وراء الظواهر. فقد استطاعت القوة مثلاً إثبات دور سلطوي على المعرفة ووضعتها ضمن قالب نقدي عند أتباع ما بعد الوضعية "ما بعد الحداثة" الذين عدّوا هذه العلاقة جوهرية ينتج على أثرها نظرة مختلفة للظاهرة؛ من هنا تتطرق إشكالية الدراسة:

كيف أثّرت القوة على المعرفة لدى نظرية ما بعد الحداثة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدة:

- ما العلاقة بين القوة والمعرفة بمفهوم ما بعد الحداثة؟
- كيف أنتجت القوة مفاهيم معرفية اتخذت كأساس في تفسير الظواهر الدولية وكيفية التعامل معها؟
- كيف أثّرت القوة على صياغة الخطاب المعرفي وتصديره بمنظور ما بعد الحداثة ؟

² أبو عبد، شيماء، القوة في العلاقات الدولية، مجلة المعهد المصري، المجلد 4، العدد 13، مصر، يناير 2019، ص 76.

³ سفيان، ساسي، مفهوم المعرفة العلمية، مؤسسة الحوار المتمدن، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1033، ديسمبر 2004.

⁴ فوكو، ميشيل: حفريات المعرفة، تر: يفوت، سالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1986، ص 176.

⁵ Knowledge is power (Quotation), monticello, <https://www.monticello.org/research-education/thomas-jefferson-encyclopedia/knowledge-power-quotation/>, date of visit 12/5/2023.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة في اعتماد التفكير النقدي أساساً لتفكيك العلاقة بين القوة والمعرفة، والركيزة التي قادت إلى فكر ما بعد الحداثة الذين رفعوا الظواهر الدولية من درجة التفسير إلى ما خلف التفسير نفسه، فانطلقت هذه الدراسة تبحث في العوامل والأسباب والعلاقات الكامنة وراء الظاهرة بما فيها من أثر القوة على المعرفة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تساهم هذه الدراسة في محاولة زيادة عدد الأبحاث العربية في مجال العلاقات الدولية، والتي في ظل الظروف الراهنة هي الطريق الأنسب والأصح لفهم ما تمر به المنطقة العربية من حروب وأزمات تستهدف أمنها وأمانها واستقرارها.

أهداف البحث:

- بيان العلاقة بين القوة والمعرفة لدى أتباع ما بعد الحداثة.
- التحقق من تأثير القوة بإنتاج مفاهيم معرفية وتفسير بعض الظواهر دولية بمنظور ما بعد الحداثة.
- تقييم أثر القوة في الخطاب المعرفي بفكر ما بعد الحداثة.

فرضية البحث:

- يوجد أثر للقوة على المعرفة بحسب نظرية ما بعد الحداثة.
- ساهمت القوة بتكوين مفاهيم حديثة اتخذت كأساس في فهم وتفسير الظواهر في العلاقات الدولية.

منهج البحث:

تم اتباع منهجين في هذه الدراسة:

- **المنهج الوصفي** لبيان طبيعة العلاقة بين القوة والمعرفة وكيف أوصلتنا إلى فكر ما بعد الحداثة الذي عدّ هذه العلاقة جوهرية وكشف عنها عبر منهجه الجينولوجي.
- **المنهج التحليلي** لتحليل أثر القوة على المعرفة وكيف ساهمت بتشكيل مفاهيم مثل السيادة التي استندت على قواعد معرفية عملت بترسيخ مفهوم القوة واعتمدت عليه لاستمرارها وبقائها، وكيف أثّرت القوة على تناول بعض الظواهر الدولية وآلية الخطاب والبناء المعرفي.

تقسيم البحث:**مقدمة.**

المحور الأول: القوة والمعرفة بأبستمولوجيا ما بعد الحداثة ومنهجها.

المطلب الأول: العلاقة بين القوة والمعرفة بمنظور ما بعد الحداثة.

المطلب الثاني: المنهج الجينولوجي لكشف أثر القوة على المعرفة بفكر ما بعد الحداثة.

المحور الثاني: دور القوة بإنتاج المعرفة والخطاب بمفهوم ما بعد الحداثة.

المطلب الأول: إفراز مفاهيم معرفية باستخدام القوة.

المطلب الثاني: أثر القوة في صياغة الخطاب المعرفي.

نتائج البحث**الخاتمة.**

المحور الأول - القوة والمعرفة بأبستمولوجيا ما بعد الحداثة ومنهجها.

الأبستمولوجيا قسم من الفلسفة الذي يُعنى بالمعرفة العلمية وأول من استخدام مصطلح الأبستمولوجيا المفكر الإنكليزي **James Frederick Ferrier** في كتاب **Instituts of Metaphysics** الصادر عام 1854؛ حيث ميّز بين فرعين أساسيين من فروع الفلسفة هما الأبستمولوجيا والأنطولوجيا. تهتم الأبستمولوجيا⁶ بالأسس والمعايير التي تقوم عليها العلوم وصلاحياتها كنمط للمعرفة⁷؛ في حين يرى المفكر الفرنسي "أندري لالاند" أنّ الأبستمولوجيا ذلك المبحث الذي يعالج نقدية مبادئ العلوم المختلفة، وفروعها، ونتائجها بهدف التوصل إلى إرساء أساسها المنطقي. كما أنها تتشدد تحديد قيمة هذه العلوم ودرجة موضوعيتها⁸، والأسس الأبستمولوجية التي قامت عليها نظرية ما بعد الحداثة تقوم على نفي فكرة الموضوعية والحيادية، وإمكانية الوصول لمعرفة موثوقة تؤدي لحقيقة مطلقة، وكانت هذه نقطة الانطلاق في توجيه النقد لأتباع الوضعية الذين تبنا معرفة تأسيسية **Foundational** قائمة على إمكانية فصل الذات عن الموضوع، وبالتالي الوصول لمعرفة غير ملوثة أو متأثرة بقيم أو مصالح أو قوة ومبنية على التفكير العلمي⁹، وتؤدي بمحصلتها لحقيقة مثبتة. بيد أنهم بحسب ما بعد الحداثة الموضوعية التي يدّعونها تكشف انحيازهم وتصوراتهم فقط، وهذا ما جعل أتباع ما بعد الحداثة ضد تأسيسيين (**Anti- Foundationalist**) يرفضون وجود معايير ثابتة يمكن اعتمادها كمرجعية لقياس صحة أو خطأ الادّعاءات المعرفية¹⁰، وأوضحوا على إثره أنّ المعرفة متأثرة بالقوة، وتتفاعل معها وهذا ما سيتم دراسته في المطلب الأول.

المطلب الأول - العلاقة بين القوة والمعرفة بمنظور ما بعد الحداثة.

يدعي المفكر "فرانز فانون" أنّ الحياد في المعرفة يخدم القوة أو الأقوياء¹¹، وتتقل "أميرة سلمى" عن تيري إيجلتون أنّه "ليس هناك شيء يسمى معرفة حقيقية سابقة على معرفة مشوهة بالمصالح والأحكام القيمية، ويكون إنتاج المعرفة مدفوعاً باهتمام معين، والمعرفة المنتجة تكون مشكّلة بالمصالح التي لا تكون مجرد تحيزات تجازف بها، والادّعاء أنّ المعرفة تكون 'خالية من القيمة'، هو بحد ذاته حكم قيمي"¹²، وقد سارت بعض نظريات العلاقات الدولية على المنهج الوضعي الذي تبني فكرة الحياد القائم على تعليق القيم، والمصالح، وعلاقات القوة؛ سعيًا وراء المعرفة الموضوعية، وهي المعرفة التي لم تلوثها المؤثرات الخارجية، وتقوم على العقل المحض¹³. جاءت ما بعد الحداثة لتتقد هذا الأساس، وتؤكد بأنّه من المستحيل الذهاب بالحياد للوصول إلى المعرفة؛ بل إنّ المعرفة غير محصنة من طرق عمل القوة، وهذا ما أكّده ميشيل فوكو "نحن نتعرض لإنتاج الحقيقة من خلال السلطة التي لا يمكننا ممارستها إلّا من خلال إنتاج الحقيقة.. السلطة لا تتوقف أبداً عن

⁶ مركب من الكلمة اليونانية episteme التي تعني العلم أو المعرفة العلمية وlogie وهي في اليونانية logos . النظرية أو الدراسة النقدية. نقلاً عن عبد الحميد، حسن، نظرية المعرفة العلمية (الأبستمولوجيا)، ترجمة خاصة لكتاب روبريلانشيه، مطبوعات جامعة الكويت، 1986، ص7.

⁷ Dhombres, Jean, Marietti, Angèle Kremer, **L'épistémologie : état des lieux et positions.**

Ellipses Edition, Paris, 2006. P : 5-6.

⁸ لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية/ ترجمة: خليل، خليل أحمد، ط2، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2001، ج3، ص1455.

⁹ المصري، خالد موسى، نظريات العلاقات الدولية، ط1، السوربة للعلاقات العامة، سوريا، 2018، ص163.

¹⁰ عديلة، محمد الطاهر "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2015، ص298.

¹¹ Fanon, Franz (1963). *Wretched of the Earth*. New York: Grove Press.

¹² سلمى، أميرة "عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية"، ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، رام الله- فلسطين، 2009، ص87.

¹³ بورتيشيل، سكوت، وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: صفار، محمد، ط1؛ مصر، المركز القومي للترجمة، 2014، ص279.

تفسيرها، وتحقيقاتها، وتسجيلها للحقيقة فهي مؤسساتية ومهنية وتكافئ سعيها¹⁴؛ تلك العلاقة الغير قابلة للفصل تجعل من الصعب ظهور المعرفة بشكل نقي وحيادي وغير منحازة إلى أي قوة تسبقها؛ بل تبدو المعرفة خاضعة لإرادة القوة والقوي الذي يكون الحقيقة كيفما يشاء؛ لذلك ذهب فوكو بأن "القوة تنتج المعرفة، وكلّ قوة تحتاج إلى المعرفة، وكلّ معرفة تعتمد وتتعرّز بعلاقات القوة الموجودة"، ومن ثمّ لا وجود لأي شيء كحقيقة منفصلة عن القوة؛ ذاك ما حذى بريتشارد أشلي على كشف هذه العلاقة خلال تحليله في العلاقات الدولية؛ فأطروحته تستلزم أنّ الفن الحديث لإدارة شؤون الدولة ما هو إلا الفن الحديث لإدارة شؤون الإنسان، وسعى لبيان أنّ باراداييم السيادة ينشئ في نفس الوقت سلطة أبستمولوجية ورؤية معينة للحياة السياسية الحديثة¹⁵. إنّ مفهوم السيادة الذي أنتجته معرفة الإنسان صار يمارس عليه نفسه والسيادة والتي تعبر بجوهرها عن مبدأ القوة لا يمكنها البقاء بدونها، والقوة لا يمكنها الاستمرار بدون سيادة؛ فإذا كانت القوة وجه السيادة والسيادة تطبع كلاً من الإنسان والدولة معاً حسبما قال "جيني إدكينز وفيرونيك" لربما صار بمقدورنا أن نفكر بأنّ القوة تطبع كلاً من الإنسان والدولة، وإذا أمعنا التفكير بمفهوم السيادة بمنظور ما بعد الحداثة نجد أنّه ارتبط بالصيرورة التاريخية، وبممارسات القوة رغم معارضة علماء الاتجاه السائد الذين حاولوا إعطاء صفة المعنى الثابت عليه، وهذا يدفعنا أن نتساءل كيف تكونت فكرة السيادة؟ وما هي العوامل والأسباب التي عملت على إنشائها؟ ونتقاطع بذات الطرح لتساؤل "فوكو" كيف تأسست الدولة ذات السيادة باعتبارها النمط المعياري للذاتية الدولية، وعن طريق أية ممارسات وتمثيلات سياسية؟¹⁶

إنّ الإجابة عما سبق استدعى أن يتخذ أتباع ما بعد الحداثة التفكير أسلوباً في محاولة لفهم لماذا كانت الدولة ذات السيادة النمط المعياري للذاتية في العلاقات الدولية، واتخذوا أربعة عناصر بالتحليل (العنف، والحدود، والهوية، وفن إدارة شؤون الدولة)، وسلاحظ بشكل جلي؛ أنّ القوة هي الأساس الذي استند عليه مفهوم السيادة. -**العنف**: يقول برادلي كلين "الدولة تعتمد على العنف لتأسيس نفسها باعتبارها دولاً"¹⁷، وأسماه بالعنف الاستراتيجي، وهنا نستطيع أن نستدرك الخلاف القائم بين ما بعد الحداثة الذين عدّوا العنف (استخدام القوة) فعل تأسيسيّ إنشائي، وبين أصحاب التوجّه الوضعي الذين اعتبروه مفهوم لاحق لتكوين الدولة ينم عن الممارسات التي تتخذها في حال الشعور بالخطر وعدم الأمان وسط نظام دولي تسوده الفوضى، وتغيب عنه السلطة المركزية أي أنّه فعل بحكم الوضع القائم، وأداة لتوازن القوى وسياساتها.

-**الحدود**: تم تعيينها نتيجة الصراعات المستمرة بين القوى المختلفة، وبرصد الوقت الراهن أصبحت الحدود عمل سياسي بامتياز، ويمكن أن تتبدّل ويعاد تشكيلها على أساس يخدم أمان الدولة وقوتها؛ فإذا كان لكلّ فاعل سياسي حدود طبيعية فإنّ حصته من الفضاء السياسي تتحدّد بما لديه على الأرض، ويقول جيرويد توتيل "إنّ الجغرافيا تدور حول القوة؛ رغم افتراض أنّها بريئة دائماً فإنّ جغرافية العالم ليست نتاجاً للطبيعة، ولكنّها نتاج لتواريخ الصراع بين السلطات المتنافسة على سلطة تنظيم واحتلال وإدارة الفضاء"¹⁸.

إذاً؛ الحدود حملت في معناها الضمني ممارسات حقيقية للقوة والعنف، ولا يمكن أن تكون هناك سيادة قائمة دون تعيين الحدود اللازمة، ودون استخدام القوة في تعيينها والحفاظ عليها.

¹⁴ Foucault, Michel (1980). Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972,p93.-1977. Edited by Colin Gordon. New York: Pantheon Books.

¹⁵ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص280.

¹⁶ المرجع السابق، ص294.

¹⁷ المرجع السابق، ص 296.

¹⁸ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص300.

-الهوية:

مصطنعة بواسطة الممارسات الانضباطية التي تحاول فرض المعايير على السكان؛ بما يعطيهم إحساساً بالوحدة، وبواسطة الممارسات الاستيعادية يتم تأمين الهوية الداخلية. هناك علاقة تكاملية بين احتواء الآخر الداخلي والخارجي؛ مما يساعد على بناء الهوية السياسية¹⁹؛ أي فسروا نشوء الهوية السياسية بارتباطها بالتهديد ما بين الأنا والآخر، والتركيز بالحفاظ على الذات من خطر الآخر، والآخر بالنسبة لهم المعارضة الداخلية (بتعريضها للخطر مفهوماً معيناً للذات) فيتم ممارسة الطرد أو الضبط أو الاحتواء؛ بالإضافة لكل ما هو خارج حدود الدولة أن تركيز الدول ذات السيادة على مفهوم الخطر في خطاباتها ليس لعهده تهديداً لهوية الدولة، أو وجودها حسب كامل؛ بل هو شرط وجودها، وخلصت ما بعد الحداثة أن الاعتراف بالهويات السياسية لا يوجد بشكل سابق على التفرقة بين الذات والآخر، لكن كيف تتم عمليات التفرقة أو الفصل؟ ومن الذي يحددها؟ وكيف يتم التعامل معها؟ ولماذا يتم تأسيس الهوية على مبدأ مواجهة الآخر؟

يقودنا جميع ما سبق إلى أن عمليات القوة تجبينا على ما ذكرناه من تساؤلات، ويمكن المضي بأن ممارسات الدولة ذات السيادة قائمة على القوة بهدف ضمان أمن وحماية هويتها السياسية؛ بل أن التقسيم القائم على الذات والآخر في ظل نظام دولي تسوده الفوضى يدفع بصورة مباشرة إلى استخدام القوة، وهذا ما برّر استخدام بعض نظريات العلاقات الدولية لمنطق القوة الصرفة بطريقة التعاطي مع الدول طالما كان هدفها البقاء والاستمرار.

-فن إدارة شؤون الدول:

إن فن إدارة الدولة مرتبط بأداء السياسة الخارجية والداخلية لها، والمقصود جميع الممارسات والسياسات التي تقوم بها الدول في سبيل الوصول لغاياتها وبما يضمن الحفاظ عليها واستمرارها؛ أي أن تلك الممارسات هي التي تخلق ذاتية الدول، وهذا ما أكدته آشلي "الذوات ليس لها وجود سابق على الممارسة السياسية"؛ أي أن الدول بمنظورها تشكل أدائياً من خلال تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية، واستراتيجيات الأمن والدفاع، وبروتوكولات عقد المعاهدات، والممارسات التمثيلية في الأمم المتحدة، ويذهب فيبر إلى أن "الدولة الأمة ذات السيادة ليست ذوات معطاة سلفاً، ولكنها ذوات قيد الصنع"، وبإمكاننا إضافة أنه خلال عملية تصنيعها تخضع لسلسلة تتفاعل القوة بكل آلياتها لنراها منتجة بالشكل النهائي.

تركز ما بعد الحداثة على أن تقديم نمط الذاتية المتمثل بالسيادة يقوم على أساس استخدام العنف الذي يتم إخفاؤه بإبراز صورة تتسم بالطبيعية، بينما تُمارس هيمنة حقيقية كشف عنها آشلي بتعريفه لها "مجموعة من الممارسات المعيارية القائمة على المعرفة، وتتماهى مع دولة ومجتمع داخلي معينين، وينظر إليها باعتبارها بارادياً عملياً للذاتية والسلوك السياسي المتصفين بالسيادة"²⁰؛ أي أن الهيمنة تعمل بالتأكيد على نموذج معين بذاته يُطرح كمثال تنظيمي في سبيل استبعاد أي صورة مخالفة للنموذج الموضوع مسبقاً (النموذج متجدد بحسب الظروف السياسية والتاريخية)، وذلك ما يبرر ظهور مفهوم الدولة الفاشلة أو المارقة، وحتى الإرهابية مقابل الدولة ذات السيادة؛ لأنها فشلت بتحقيق نموذج السيادة بحسب النمط السائد فيتم استخدام القوة لجعلها تخضع لذات النمط المحدد. أما عن طريق التدخل العسكري، أو الشروط التي ترافق المساعدة الأجنبية، والاعتراف الدبلوماسي وعمليات التنشئة عامة. لب الأمر أنماط الذاتية تحقق السيطرة عبر الزمان والمكان من خلال تجسيد وفرض القوة²¹.

¹⁹ المرجع السابق، ص 303.

²⁰ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص 305.

²¹ المرجع السابق، ص 306.

نلاحظ أنّ تفكيك السيادة إلى العناصر المشكلة لها بحسب ما بعد الحداثة قد كشف أنّ القوة الفعل الرئيس المكون لها، وأنّ تحقيق السيادة يعني استكمالاً لترسيخها بكل مجالاتها، وإنّ العلاقة التبادلية التي تجمع بين القوة والمعرفة شديدة الترابط هذا ما أكّده عبد الناصر جندلي بقوله "مفهوم بديان عن مقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له، ولا يحركه شيء سوى دينامية كامنة فيه ونابعة منه، وأنّ اعتماد نظرية ما بعد الحداثة على قوة المعرفة في إطارها الأبستمولوجي تكون العلاقات الدولية قد تدعّت بطريقة منهجية لفهم و استيعاب وتوضيح الواقع"²²، وبعد بيان هذه العلاقة كان لا بدّ من إعادة النظر لما سبق والعودة لما مضى، والتفكير مجدداً بالتاريخ بمنظور العلاقة بين القوة والمعرفة، وقد استخدمت ما بعد الحداثة لهذا المنهج الجينولوجي الذي سوف ندرسه بالمطلب الثاني.

المطلب الثاني- المنهج الجينولوجي لكشف العلاقة بين القوة والمعرفة بفكر ما بعد الحداثة.

هو نمط من الفكر التاريخي يكشف ويسجل أهمية علاقات القوة-المعرفة؛ إنّه لون من التاريخ الذي يضفي التاريخانية على تلك الأشياء التي يظن أنّها أسمى من التاريخ؛ بما في ذلك تلك الأشياء أو الأفكار التي دُفنت، أو غطيت، أو استبعدت من مجال النظر في كتابة وصنع التاريخ²³؛ بمعنى الجينولوجي يعيد قراءة التاريخ بعدسة القوة-المعرفة لتحقيق من عمليات الاستبعاد والتغطية التي مارسها القوة على حساب المنظومات المعرفية المتعددة، وتعود جذور هذا المنهج إلى "نيتشه" الذي أشار إلى أنّ هناك منظومات من المعرفة تسود وتهيمن عبر التاريخ، وفي المقابل هناك منظومات من المعرفة أو الحقائق تختفي؛ هذا يعني أنّ أتباع ما بعد الحداثة يعدون المعرفة دائماً محكومة بالإطار السياسي والتاريخي في فترة زمنية معينة؛ فهي متأثرة بالزمان والمكان والرؤية التي ولدت فيها"²⁴، ويمكن أن نضرب مثلاً على ماسبق:

الحادثة التي ساهمت بخلق ظاهرة حديثة بالعلاقات الدولية (الحرب على الإرهاب) التي يراها البعض بأنّها وجه آخر للحرب الباردة؛ فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 التي تم الأخذ بها على أنّها فعل إرهابي (معرفة) ما كان إلا انطباع لإرادة القوة الأمريكية التي ارتأت بأنّ خلق هكذا رواية وتصديرها دولياً يمكن أن يؤدي إلى توظيف سياسي لاحق يخدم مصالحها واستراتيجياتها "المرويات التاريخية تمارس وظائف سياسية حيوية في الحاضر؛ إذ يمكن استخدامها باعتبارها موارد في الصراعات السياسية المعاصرة"²⁵؛ بالمقابل يمكن أن يكون هناك مفاهيم معرفية أخرى تقود إلى أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر فعل انتقامي أو نزاع ديني ولربما صراع حضارات أم إجرام وعنف... إلخ. إنّ القوة الأمريكية قد حددت استخدام الإرهاب كمفهوم معرفي دون غيره تماشياً مع رؤيتها الاستراتيجية التي كان لها بالغ الأثر في سياستها الخارجية بالوقت الحاضر.

فرضت القوة مفاهيم معينة دون غيرها بما يخدم الأقوياء، وهذا ما أكّده دريدا "علينا أن ندرك هنا وجود استراتيجيات وعلاقات للقوة، وإنّ القوة المسيطرة هي تلك التي تتمكن من أن تفرض وتضفي الشرعية وتقنن على نطاق قومي أو عالمي الاصطلاحات، وبالتالي التأويل الذي يلائمها بأفضل طريقة في موقف معين"²⁶.

²² جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1،

2007، ص 333.

²³ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص 280، 281.

²⁴ المصري، خالد موسى، مرجع سابق، ص 165، 166.

²⁵ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص 283.

²⁶ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص 287.

إنّ هذه العلاقة بين القوة والمعرفة، وباستخدام المنهج الجينولوجي لم تكشف فقط عن ممارسات القوة؛ بل ذهب ليؤكد بأنّ استخدام القوة لمعرفة دون غيرها فعل منتج آخر؛ بمعنى أنّه يعطي مفاهيم جديدة تنتقل بها القوة من فاعل الهيمنة والتسلط إلى فعل الإنتاج بكفاءة، وهذا ما سوف نتحدث عنه بالمبحث الثاني.

المحور الثاني- دور القوة بإنتاج المعرفة والخطاب المعرفي بمفهوم ما بعد الحداثة.

بعد أنّ بيّنا كيف هيمنت القوة على المعرفة على مرّ التاريخ، وكيف أنّها ذاتها تنتج معرفة خاضعة لها، وتساهم بتكوين مفاهيم أساسية في حقل العلاقات الدولية تؤخذ كما هي سيتم دراسة بعض المفاهيم التي أفرزتها القوة بناءً على ظواهر دولية في المطلب الأول بالتفصيل:

المطلب الأول- إفراز مفاهيم معرفية باستخدام القوة.

أنّتجت القوة مجموعة من المفاهيم بالعلاقات الدولية، والتي استندت على ظواهر دولية كانت بمثابة النقلة النوعية للعلاقات والسياسات بين الدول سنتناول بعضها على قسمين:

أولاً- الحرب على الإرهاب.

إنّ إنتاج القوة تبلور بأهم إشكاله بفرز المفهوم المعرفي الحرب على الإرهاب؛ فكما تطرّفنا سابقاً كان يمكن لهذه التسمية أن تأخذ أي شكل آخر بيد أنّ القوة قد لعبت الدور الأهم في تحديدها بهذا الشكل ليتم استخدامها كاستراتيجية بيد القوة العظمى بالعالم الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ترجمته حرفياً الباحثة الأمريكية أودري لورد بقولها (أدوات السيد لن تفكك أبداً منزل السيد)²⁷؛ فباتت الحرب على الإرهاب الذريعة التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير حربها على دول لا تتماشى مع أفكارها أو سياساتها بالمنطقة؛ بل ويمكن أن تشنّ حرباً عليها بمجرد أنّها اصطفت بطرف من تعتبره الولايات المتحدة يشكل خطراً حقيقياً، ومنافس لها في قيادة العالم، ويمكن أن تكون هناك أهداف ومصالح أمريكية لا تتحقق إلاّ بشنّ هجوم عسكري على الأرض؛ فبدأت حربها على ما تسميه بالإرهاب بغزو أفغانستان عام 2001؛ بحجة إيواء حركة طالبان الحاكمة زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" المسؤول الأول عن حادثة الحادي عشر من سبتمبر كان ظاهر الغزو القضاء على القاعدة وطالبان؛ فانحرفت عن هذه الأهداف من أجل استخدام القوة العسكرية على الأراضي الأفغانية التي تتمتع بموقع استراتيجي؛ فلو تمّ القضاء على طالبان، واعتقال المطلوبين فلن تكون لها حجة بالبقاء في أفغانستان²⁸؛ لأنّ هناك جانب معرفي آخر من استخدام القوة على الأرض. إنّ التواجد العسكري، وإنشاء قواعد دائمة في أفغانستان سيؤمّن مصالح واشنطن الرامية إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى²⁹؛ فضلاً عن التفكير بالهدف بعيد المدى الذي يكمن في التمرکز الاستراتيجي في قلب منطقة آسيا الوسطى³⁰. إنّ هذا التمرکز الذي يعكس ما جاء في مشروع القرن الأمريكي الجديد، ويمكننا القول أنّها حاولت أن تلعب دور القوة الضابطة على الأرض؛ فأفغانستان تتوسّط معظم القوى النووية في العالم (روسيا-الصين-الهند-باكستان-إيران في المستقبل). إنّ سيناريو الحرب الأمريكية على أفغانستان لم يكن في صلبه إلاّ إعادة صياغة للتوازنات السياسية في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقاً، وأوروبا غرباً، وتمتّ ترجمته ببسط النفوذ الأمريكي في المنطقة،

²⁷ Lorde, Audre (1984). Sister Outsider: Essays and Speeches. "The Master's Tools Will Never Dismantle the Master's House". Berkeley: Crossing Press, pp. 110-113.

²⁸ حسنين، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص63.

²⁹ سرور، عبد الناصر، الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، 2009، ص41.

³⁰ المرجع السابق، ص55.

واستمرت الولايات المتحدة بحربها على الإرهاب لتكون المنطقة العربية في مرمى الهدف؛ متجاوزةً بهذا حصر المعرفة المتعلقة بالقضاء على تنظيم القاعدة كوجهة أساسية بحربها على الإرهاب؛ بل قامت بتوسيع الإطار المعرفي إلى الدول التي تراعه بحسب قولها. لعبت القوة الأمريكية مرةً أخرى الدور البارز بإضفاء المفهوم وتوسيعه، وقامت بإعادة إنتاج معرفة تستند إلى عمليات القوة، وهذا ما صرح به نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني "التركيز على بن لادن أو تنظيم القاعدة لا يكفي، وإنما الأهم هي الدول، والنظم والمؤسسات التي ترعى الإرهاب"³¹ لندخل في آلية فرز يتم عبرها تصنيف دولة ما بأنها راعية للإرهاب في حين يمكن أن تكون هناك دولة أخرى تقوم بذات الفعل ولا تدخل بالتصنيف، وهذا يتم بشكل فج عن أثر القوة بيد القوي، والتي وحدها تحدد من يجب أدانته، ومن يجب التغاضي والسكوت عنه، وابتكرت لأجل هذا مفاهيم معرفية استندت عليها أمام العالم، واكتسبت من خلالها شرعية الفعل عبر مكانتها وموقعها في العالم لا عبر ما تتجلى به تلك المفاهيم في الحقيقة فشكت " الفوضى الخلقة".

ثانياً- الفوضى الخلقة.

فلسفة سياسية تعمل على تحويل دولة إلى حالة من الفوضى؛ إذ يجري تدمير أو تقليل سلطة القانون التي تربط المجتمع الواحد في الدولة، وتخلق هذه الفوضى حالة جديدة من اللانظام، وتفرض أمراً واقعاً يكون هدفه الرئيس عادة إسقاط النظام السابق³². إن هذا المفهوم الذي طرحته رسمياً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندوليزا رايس) كان ينادي بنشر الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، وتركز تنفيذه على دول الشرق الأوسط، لم يكن في الحقيقة سوى وسيلة مستحدثة من أجل الهيمنة على تلك المنطقة المحورية في صراع القوى المتنافسة. إن فرض الديمقراطية بالقوة قد وجدت ضالتها زمن جورج بوش الابن الذي عدّها الأساس النظري لمشروعه في الشرق الأوسط.

وبهذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الحجة المناسبة لغزو العراق عام 2003 تحت عنوان التغيير السياسي المنطوي على الديمقراطية، وتخليصه من أسلحة الدمار الشامل ومن المنظمات الإرهابية على أراضيها، وشكل احتلال العراق محور مشروع الإصلاح الأمريكي المستند بالدرجة الأولى على تغيير النظام السياسي، بينما بالبعد الآخر للحرب تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أكبر قدر من الإمكانات الحيوية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وكانت تسعى دوماً لمنع أي نفوذ سوفياتي في المنطقة منذ الحرب الباردة، وحاولت كسب أكبر قدر ممكن من دول المنطقة لصالحها، ولقد قسم بريجنسكي بإحدى دراساته تحت عنوان "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القرن الواحد والعشرون" المصالح الأمريكية إلى مصالح حيوية ومهمة ومجرد مصالح، والذي يهمنها هنا المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يرى بريجنسكي المصالح الحيوية في ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وتأمين موارد النفط والغاز لتصديرهما؛ إضافة إلى استمرار العلاقة الخاصة مع إسرائيل وضمان بقاءها دولة قوية، ودعم أنظمة مصر والأردن والسعودية ضد التهديدات التي تتعرض لها، ومنطقة الشرق الأوسط تمتلك ثلثي احتياطي النفط العالمي، ويفترض حسن جوهر "إن النفط واستخداماته، والسياسات المرتبطة به سوف يحتل مركزاً متقدماً في توزيع معايير القوى العالمية، وبالنتيجة فإن من يتحكم بهذا المورد الحيوي والاستراتيجي سوف يتمكن من ممارسة تأثيرات هامة على المستوى العالمي،

³¹ المراغي، محمود، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص15.

³² الباججي، هاشم محمد، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذ تجزئة المجزء، الدولة الفاشلة، الفوضى الخلقة"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، 2016، ص56.

ولاسيما فيما يتعلّق بتحديد هيكله النظام العالمي³³، وبالذهاب إلى البعد السياسي نجد أنّها حاولت السيطرة على القوى المعارضة لسياساتها في المنطقة؛ مثل: إيران، والعراق، والسودان، وسوريا، وهذا ما يتجسّد الآن بواقع الحروب والأزمات التي تعيشها تلك الدول. "إنّ القوة المهيمنة هي التي تقيم مستويات الخطر، وتتحكّم بمصادره، وطرق مواجهته، وتقوم كذلك باختيار الوقت المناسب للتدخل وتحديد موعد وقف العمليات بما يتماشى مع مصالحها"³⁴. لقد حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية ما تصبو إليه بحربها على العراق، وهذا ما أكّده كولن باول "إنّ الحملة العسكرية على العراق سوف تتيح للولايات المتحدة الأمريكية إجراء تغييرات جذرية في الشرق الأوسط، وحلّ المشكلة الفلسطينية، وتأمين المصالح الأمريكية على المدى البعيد"³⁵.

إنّ المعرفة خضعت لإرادة القوة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية التي عدّت المنطقة العربية مركزاً لصناعة الإرهاب الذي يتولّد من الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية، وشرّعت لنفسها باستخدام القوة على تغيير الأنظمة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي قامت بالاستناد على مفاهيم معرفية فرضت نفسها فقط لأنّها كانت بلسان أبناء القوة وفكرهم.

وباستحضار مفهوم السيادة وكيف أنّه استند إلى القوة وهي تعزّزت به؛ فقد تراجع أيضاً بفعل القوة ذاتها؛ فسياسة القوة الأمريكية بالحرب على الإرهاب مثّلت سابقة خطيرة بالعلاقات الدولية عرضت فيها مفهوم السيادة للتآكل والانحسار، وهذا ما أكّده ريتشارد هاس بقوله "إنّ الدول لم تعد سيّدة عندما تتحول أراضيها إلى ملاذات آمنة للإرهاب الدولي"³⁶، لكن استراتيجية القوة بالحرب على الإرهاب حتى تكتمل صورتها ليتم تصديرها، وجعل العالم يتقبّلها احتاجت لخطاب قوي يدعمها أمام الدول الغربية أولاً، ثمّ باقي الدول لكي يتم التعامل معها على أنّها إجراء ضروري في سبيل استقرار الدول وحمايتها.

المطلب الثاني - أثر القوة في صياغة الخطاب المعرفي.

إنّ للخطاب وجهان؛ أولهما بمعناه الاصطلاحي اللغوي، والذي يعني كلّ كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء كان مكتوباً أو ملفوظاً، وثانيهما ما يحمله من معنى ضمني غير مذكور صراحةً، وهذا ما سلّطت ما بعد الحداثة تركيزها عليه. يقول الفيلسوف غرايس عام 1975م: أنّ للكلام دلالات غير ملفوظة يدركها المتحدث والسامع دون علامة معلنة أو واضحة.

لقد تبلور مفهوم الخطاب بمعنى اصطلاحى ودلالي متميز عند ميشيل فوكو الذي استخدمه في العديد من دراساته السابقة (أركيولوجيا المعرفة 1972) وكذلك محاضراته (نظام الخطاب). يحدّد فوكو في هذه الأعمال الخطاب بأنّه شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التي تبرز فيها الكيفية التي ينتج فيها الكلام كخطاب ينطوي على الهيمنة والمخاطر في الوقت نفسه؛ يقول فوكو: (أفترض أنّ إنتاج الخطاب في مجتمع ما هو بالوقت نفسه إنتاج مراقب أو منتقى ومنظم ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحدّ من سلطاته ومخاطره والتحكّم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديتة الثقيلة والرهيبية).

³³ جوهر، حسن، ومحمد، عبد الله، الخليج العربي ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط، مجلة السياسة الدولية، عدد 133، تموز 1998، ص 80.

³⁴ المرجع السابق، ص 25.

³⁵ شومسكي، نعم، إعاقة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 401.

³⁶ حمياز، سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، حزيران 2016.

بيد أن للخطاب كما يعرضه دوراً واعياً يتمثل في الهيمنة التي يمارسها في حقل أصحاب ذلك الحقل على أهلية المتحدث، وصحة خطابه ومشروعيته، وما إلى ذلك من ملابسات تشير بوضوح إلى أن إنتاج الخطاب، وتوزيعه ليس حراً أو بريئاً كما قد يبدو من ظاهره³⁷.

يشير فوكو إلى "أن الخطاب الذي نتناوله دائماً، ونختر فيه يومياً ليس محكوماً ومحددًا من قبل الأفراد فحسب؛ بل يرى أنه قوي ومؤثر إلى حد أنه ينتج معرفة معينة؛ ضمنها مفاهيم أساسية، وتعريف وتحديد لمسائل نتعامل معها يومياً، وفي أغلب الأحيان نقبلها دون أي تساؤل أو نقاش"³⁸.

إن إنتاج الخطاب يخضع لقوة الجهات التي تقوم بإفرازه، ولا يمكن أبداً فصله عن السلطة؛ بل إن السلطة تصنع الخطاب، وتقوم بتوظيفه بما يخدم رؤيتها وتوجهاتها لندخل إلى صلب التحليل الأيديولوجي للخطاب، والذي يبحث في كيفية عمل الخطاب على خلق أنماط معينة من السلوك في الحياة السياسية من خلال جعل الأفكار الأيديولوجية جزءاً من الممارسات السياسية، وعندما ترتبط الأيديولوجيا بالسلطة فإن الخطاب المستخدم خطاب هيمنة يحاول وصف العالم من وجهة نظر السلطة، وخطاب الهيمنة من شأنه العمل على تغيير ميزان القوى بالطريقة التي تخدم أهداف صاحب الخطاب³⁹.

إذا تناولنا الخطاب الأمريكي خلال الثمانينيات أبان حكم الرئيس ريغان نجد أن الحديث عن الإرهاب كان إسقاطاً حقيقياً للأيديولوجية الأمريكية، وعملية سياسية بامتياز؛ فعرف الإرهاب كشكل من أشكال العنف السياسي غير الأخلاقي الذي لا يمارسه سوى "الآخرين". كما أصر أنصار هذه السردية الجديدة في الولايات المتحدة (وفي أماكن أخرى، وعلى الأخص إسرائيل)، ولا يزالون يصرون اليوم بأن الإرهاب بنظرهم يشكل تهديداً لـ "العالم الغربي المتحضر" فقط، ويمثل على وجه التحديد ما يفصله عن "البرابرة" أو "الهمجيين" الآخرين.

في فترة حكمه تم عدّ التفجير في "رانغون" عاصمة بورما، والذي كُشف لاحقاً أنه كان تحت إشراف ضباط كوريا الشمالية كعمل إرهابي، وتم وصفه بأنه أشرس هجوم إرهابي في قارة آسيا لعام 1983، وفي ذات العام دمّرت شاحنات مفخخة عدداً من المباني التابعة لمشاة البحرية الأميركية، والمظليين الفرنسيين في بيروت، فُقِل 241 جندي أميركي؛ بالإضافة إلى 58 جندياً فرنسياً في الهجوم، وفي تقريرها عن التفجير أشارت وزارة الدفاع الأميركية إلى وجود دلائل على تورط سوري وإيراني غير مباشر على أقل تقدير في هذا الحادث، ونصحت بوجوب توسيع تعريف وزارة الدفاع للإرهاب ليشمل الدول التي تستخدمه إما مباشرة، وإما عن طريق الوكلاء، وبهذا أضافت الولايات المتحدة تعبير الإرهاب المدعوم من الدولة، والذي من خلاله صُنِّعت لاحقاً (سوريا وليبيا وكوبا وإيران وجمهورية اليمن الجنوبي) كدول راعية للإرهاب⁴⁰.

وفي خطاب شهير في شهر يوليو/تموز 1985، شجب الرئيس "ريغان" الأخطار التي تمثلها ما سماه "كونفدرالية الدول الإرهابية" (مثل إيران وليبيا وكوريا الشمالية وكوبا ونيكاراغوا)، واصفاً إياها بـ "شركة قتل دولية... توخذها ظاهرة إجرامية بسيطة واحدة وهي كراهيتها المتعصبة للولايات المتحدة، وشعبنا، وطريقتنا في الحياة، ومكانتنا الدولية؛ مدّعياً أن هذه الدول شاركت في أعمال حرب ضد حكومة الولايات المتحدة وشعبها.

³⁷ الرويلي، ميجان، البازعي، سعد، دليل الناقد الأدبي، ط3، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2002، ص155.

³⁸ د. المصري، خالد موسى، مرجع سابق، ص 164.

³⁹ حسين، بامل، مفاهيم سياسية الخطاب وتحليل الخطاب، مؤسسة الأبرار الإسلامية، 2012، <http://abraronline.net/arabic/?p=13577>، تاريخ الزيارة 2023/5/8.

⁴⁰ Brulin, Remi, Constructing 'Terrorism': Contradictory Discourses of the Reagan Years, E-INTERNATIONAL RELATIONS, 2018, <https://www.e-ir.info/2018/01/25/constructing-terrorism-contradictory-discourses-of-the-reagan-years/>, Date of visit 12/5/2023.

إنّ تحليل خطاب ريغان يقودنا إلى نتيجة مفادها؛ قيامه بعملية تحديد جهات إرهابية، واستبعاد العمليات العسكرية السرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم شملها في تعريف الإرهاب عند مخاطبة الجمهور الأمريكي لقد قام بتوجيه اتهامات ضد أعداء أميركا استناداً إلى تعريف (ضمني) واسع وفضفاض جداً للإرهاب، بينما ظلّ صامتاً بشأن احتمال أن تكون الأساليب المستخدمة من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها ذات طبيعة إرهابية، وهذا ما ذهب بالولايات المتحدة الأمريكية إلى رفض مفهوم (إرهاب الدولة) لاحقاً؛ لأنه بطريقة أو بما سيدين الأعمال الأمريكية {نيكاراغوا} دعم عصابات الكونترا أو زرع الألغام في موانئ البلاد من قِبل وكالة المخابرات المركزية)، وأفغانستان (دعم المجاهدين هناك)، وكوبا (العمليات التي نفذها المناهضون لكاسترو المنفيين الذين يعيشون في ولاية فلوريدا والذين ربطتهم علاقات مزعومة مع وكالة المخابرات المركزية)، وكذلك الاستخدام المباشر للقوة العسكرية (ضد ليبيا في عام 1986)، أو دعم أميركا لبلدان مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل (اللتين تمارسان إرهاب الدولة)⁴¹.

نجد الخطاب الأمريكي بترسيخ مفهوم الإرهاب على طريقته الخاصة، ونجح بالتأثير على رؤية الشعب الأمريكي للإرهاب، وأخفى حتى بالوسائل الصحفية الوجه الآخر لمناقشات الأمم المتحدة التي عدّ مجموعة من أعضائها الممارسات الأمريكية إرهابية، وحتى النقاشات والخلافات التي حدثت بالكونغرس الأمريكي حول تعريف الإرهاب وتحديد هوية الإرهابيين.

إنّ القوة الأمريكية ساهمت بجعل مفهوم الإرهاب بهذه المرونة وغير محدد التعريف ليوائم مصالحها؛ حيث أخفت القراءة الضمنية (للمعاني والخطاب) بوصفها استراتيجية يتم عبرها انتقاء أعداء الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وصدّرت العالم بالقراءة الصريحة المتمثلة باسم الحرب على الإرهاب والقضاء عليه، والقوة ذاتها من تحكّمت بالوسائل الصحفية الأمريكية لتخلق خطاب ينشر معرفة معينة لدى الشعب الأمريكي، وتبعده عن الوجه الآخر للحقيقة، وهي من فرضت آلية التعامل مع الإرهاب وحددت جهاته. إنّ هذه السرديات التي كان بإمكان النظريات التفسيرية أن تتخطاها خضعت للتمحيص والتدقيق بفكر ما بعد الحداثة، وهذا ما دفع بالمفكر الفرنسي "ليوتار" إلى الإقرار بالسقوط الحر للنظريات التفسيرية الكبرى، وعجزها عن مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة؛ واصفاً إياها بالجامدة والفاصرة⁴²؛ لذلك وُصفت ما بعد الحداثة "بجود لما بعد السرديات **metanarrative**"، إنّ العالم الواقعي بحسب ما بعد الحداثة (دريدا) يُصنع كالنص، ويجيبه دير ديريان بأنّ مهمة ما بعد الحداثة "تعرية التفاعل النصي وراء سياسة القوة"⁴³. بيد أنّ ما بعد الحداثة كشفت عن التفاعل النصي داخل سياسة القوة.

الخاتمة:

تعدّ نظرية ما بعد الحداثة من أهم الطروحات ذات التوجه ما بعد الوضعي حيث ساهمت بتنظيرها بالانتقال من مرحلة التفسير الذي تبنته الطروحات التأسيسية التقليدية، وفي مقدمتها (الواقعية) إلى الفهم المعمق للأسباب، وأعدت التفكير بالأسس المنهجية للنظريات الوضعية، وأثبتت أنّ المعرفة لا يمكن أن تكون نقية حيادية؛ لعدم إمكانية فصل الذات عن الموضوع، وكان هذا الانتقاد الأول الذي هدمت به الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وأعدت بناءه وفق استخدام منهج التفكيك، والجينولوجي الذي سلط الضوء على العلاقة بين القوة والمعرفة؛ فكانت ما بعد الحداثة البوابة التي عبرت منها هذه الدراسة نحو تدقيق وتحليل أثر القوة على المعرفة، والتي من خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

⁴¹ Ibid, Brulin, Remi.

⁴² جندلي، عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 331.

⁴³ بورتشيل، سكوت، وآخرون، مرجع سابق، ص 287.

1. بيّنت الدراسة أثر القوة على المعرفة بفكر ما بعد الحداثة، ومدى مساهمة القوة بتكوين بعض المفاهيم التي اتخذت كأساس في العلاقات الدولية دون البحث في الأسباب التي أدت لنشئها، أو الأسباب التي دفعتها لتصبح المعيار الأساسي القائم في بعض نظريات العلاقات الدولية (السيادة).
 2. أوضحت الدراسة أنّ القوة كانت السبب الرئيس في إنتاج مفهوم الحرب على الإرهاب الذي بات ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية، وأنّ القوة من أفرزت مفهوم الفوضى الخلاقة كأداة من أدوات الهيمنة في يد القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) لإعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها، وخلصت إلى أنّ القوة التي كانت المساهم الأول ببناء مفهوم السيادة هي من هدمته عبر إنتاج الحرب على الإرهاب، أو الفوضى الخلاقة، وذلك يؤكد بطريقة حتمية الارتباط بألية مصالح القوي التي تتغير عبرها قراءات القوة، وإجراءات تنفيذها وحتى الدول التي تستهدفها.
 3. أظهرت الدراسة أثر القوة في صياغة الخطاب وكيفية تصديره؛ كون الممارس الأول له السلطة التي تحاول وصف العالم من وجهة نظرها ووفقاً لأيديولوجيتها؛ ليتحول الخطاب لأداة هيمنة تصب في مصلحة السلطة نفسها، ومن بعدها القوة العظمى وقائد النظام الدولي.
- لقد لعبت القوة دوراً كبيراً بتأثيرها على المعرفة، وكانت هذه العلاقة هي الركيزة الأساس التي تنبّه لها أتباع ما بعد الحداثة، وانطلقوا منها في تفسيرهم للمفاهيم والظواهر الدولية، ومما لا شك فيه أنّ عمليات وممارسات القوة تدخل بشكل جوهري بكلّ ما يتعلّق بحقل العلاقات الدولية، وليس هناك مبالغة بالقول أنّها تدخل بكلّ ما يتعلّق بهذا العالم سواء كان بشكل صريح أو ضمني.

المراجع:

أولاً/ الكتب:

1. الباجي، هاشم محمد، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه "تجزئة المجزء، الدولة الفاشلة، الفوضى الخلاقة"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، 2016.
2. الرويلي، ميجان، البازعي، سعد دليل الناقد الأدبي، ط3، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2002.
3. المراغي، محمود، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003.
4. المصري، خالد موسى، نظريات العلاقات الدولية، ط1، السوربة للعلاقات العامة، سوريا، 2018.
5. بورتشيل، سكوت وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تر: صفار، محمد، ط1، مصر، المركز القومي للترجمة، 2014.
6. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
7. شومسكي، نعوم إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
8. فوكو، ميشيل، حريات المعرفة، ترجمة: يفوت، سالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1986.
9. لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل، خليل أحمد، ط2، عوידات للنشر والطباعة، بيروت، 2001.

ثانياً/ الدوريات العلمية والمجلات:

1. أبو عيد، شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية، مجلة المعهد المصري، المجلد 4، العدد 13، مصر، 2019.
2. جوهر، حسن، ومحمد، عبد الله، الخليج العربي ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط، مجلة السياسة الدولية، عدد 13، تموز 1998.
3. حمياز، سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، حزيران 2016.
4. حورية، ساعو، التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية: التأصيل النظري للفوضى الخلاقة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2016.
5. سرور، عبد الناصر، الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، 2009.
6. سفيان، ساسي، مفهوم المعرفة العلمية، مؤسسة الحوار المتمدن، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1033، ديسمبر 2004.

ثالثاً/ الرسائل الجامعية:

1. ابن قانة، محمد الأمين، المشروع ما بعد الحداثي في التنظير للعلاقات الدولية، رسالة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص استراتيجيات وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014.

2. حسنين، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

3. عديلة، محمد الطاهر، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015.

رابعاً/ المواقع الإلكترونية:

المواقع العربية:

- حسين، باسل، مفاهيم سياسية الخطاب وتحليل الخطاب، مؤسسة الأبرار الإسلامية، 2012، <http://abraronline.net/arabic/?p=13577>.

المواقع الأجنبية:

- Brulin, Remi, Constructing 'Terrorism': Contradictory Discourses of the Reagan Years, E-INTERNATIONAL RELATIONS, 2018, <https://www.e-ir.info/2018/01/25/constructing-terrorism-contradictory-discourses-of-the-reagan-years/>.
- Knowledge is power (Quotation), monticello, <https://www.monticello.org/research-education/thomas-jefferson-encyclopedia/knowledge-power-quotation/>.

المراجع الأجنبية:

1. Dhombres, Jean, Marietti, Angèle Kremer, L'épistémologie : état des lieux et positions, Ellipses Edition, Paris, 2006.
2. Fanon, Franz (1963). Wretched of the Earth. New York: Grove Press.
3. Foucault, Michel (1980). Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972 -1977. Edited by Colin Gordon. New York: Pantheon Books.
4. Lorde, Audre (1984). Sister Outsider: Essays and Speeches. "The Master's Tools Will Never Dismantle the Master's House". Berkeley: Crossing Press.

المسؤولية الجنائية للجريمة الدولية في ضوء التشريعات الدولية والإماراتية

أحمد عرنوس¹

ملخص

يتناول البحث موضوع المسؤولية الجنائية للجريمة الدولية في المجتمع الدولي الراهن، وكما يوضح البحث ماهية تلك المسؤولية الجنائية الدولية وقواعدها الأساسية وفقاً للتشريعات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في هذا الشأن، وكما يركز البحث على شرح أهم القواعد القانونية المتعلقة بتوضيح المسؤولية الجنائية الدولية سواء كانت فردية أو اعتبارية (معنوية)، وكما ينوّه البحث إلى توضيح مدى تطور وشمول التشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية بكافة أنواعها، حيث تبين بأن المشرع الإماراتي لم يغفل عن مواكبة كافة التطورات في عصر العولمة المعرفية الراهن.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الدولية- المسؤولية الجنائية- التشريعات الدولية- التشريعات الإماراتية.

Criminal responsibility for international crime in the light of International and UAE legislation

Abstract

The research deals with the issue of criminal responsibility for international crime in the current international community, and the research also explains what that international criminal responsibility is and its basic rules in accordance with relevant international legislation and conventions in this regard, and the research also focuses on explaining the most important legal rules related to clarifying international criminal responsibility, whether individual or corporate (Significant), as the research notes to clarify the extent of the development and comprehensiveness of the UAE legislation for confronting international crimes of all kinds, as it was found that the UAE legislator did not lose sight of keeping up with all developments in the current era of knowledge globalization.

key words: International crime- criminal responsibility- international legislation- UAE legislation.

¹ حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية/جامعة دمشق

مقدمة:

يعيش المجتمع الدولي الراهن في حالةٍ معقدةٍ من التغيرات الهيكلية المتمثلة بـ انتشار العديد من الصراعات والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وذلك بسبب حدة المنافسات الجيوسياسية الدولية في النظام الدولي وخاصة منذ ما بعد عام 2011، كما ساعد انتشار العولمة والتي جعلت من العالم أشبه بـ "قرية كونية صغيرة" بفضل الثورة المعلوماتية المعرفية لوسائل الاتصال الحديثة، على ترابط المجتمع الدولي بفعل إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بنفس الوقت قد أنتجت العولمة وظيفة سلبية تتمثل بـ **"تغيير طبيعة الجرائم"** والتي انتقلت من البيئة الداخلية للدولة إلى البيئة الإقليمية والدولية، وإن الدول لم تعد قادرة على مواجهة تداعيات انتشار الجرائم الدولية، والتي أصبحت أكثر تعقيداً بفعل تطور أساليب وأدوات المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من استغلال انفتاح الحدود والأسواق بين الدول والتي كانت نتيجة للعولمة.

في ضوء ما تقدم أكدت الدول عبر إرادتها السياسية الساعية إلى إرساء السلم والأمن الدوليين في المجتمع الدولي عبر مجموعة من الخطوات لتعزيز مكافحة الجريمة الدولية، ومن ضمن تلك الخطوات جاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2002 تم إعلان تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ودخول نظام روما الأساسي لعام 1998 حيز التنفيذ العملي، وأيضاً اتفاقية "باليرمو" لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، ودخلت حيز التنفيذ عام 2003، وألحق بها ثلاث بروتوكولات.

علاوةً على ما سبق لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة بعيدةً عن كل ما يجري سواءً من حيث مواجهة الجريمة الداخلية أو الجريمة الدولية العابرة للحدود الوطنية، وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة إجراءات وخطوات عملية في سبيل مواجهة أخطار الجريمة الدولية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومن بين تلك الخطوات جاء إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لعام 2017 بشأن الجرائم الدولية، والذي أرسى قواعد قانونية مهمة في إطار مواجهة الجرائم الدولية.

إشكالية البحث:

تتميز المسؤولية الجنائية الدولية بطابع استثنائي خاص يتعلق بقواعد تم إنشاءها من قبل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواجهة الجرائم الدولية، ولكن إن هذا الطابع الدولي للجرائم الدولية وكيفية مواجهتها تبقى محل جدل أكاديمي بين مختلف المتخصصين في القانون الدولي الجنائي، وبالتالي تتجلى مشكلة البحث من خلال معرفة مدى أهمية الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم الدولية، وأيضاً معرفة أهم التشريعات الإماراتية في مجال مكافحة الجرائم الدولية، ومن هنا يطرح البحث التساؤل الرئيس التالي:

ما هي طبيعة المسؤولية الجنائية للجريمة الدولية في التشريعات الدولية والإماراتية؟

من خلال التساؤل الرئيس السابق تتجلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي ماهية المسؤولية الجنائية الدولية وقواعدها الأساسية؟
2. ما هي أهم القواعد القانونية في التشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العملية (التطبيقية)، والعلمية (النظرية) في مجال القواعد الأساسية للمسؤولية الجنائية الدولية، والتي تتجلى أهميتها في توضيح الخطوط العامة لمواجهة ومكافحة الجرائم

الدولية العابرة للحدود الوطنية، وكما تتجلى أهمية البحث من خلال التوصل إلى فهم منهجي حول تلك المسؤولية الجنائية الدولية، مع التعرف على التشريعات الإماراتية الخاصة في هذا الشأن.

أهداف البحث:

- التعرف على ماهية المسؤولية الجنائية الدولية وقواعدها الأساسية.
- تسليط الضوء على التشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية.

تقسيم البحث:

- المحور الأول: ماهية المسؤولية الجنائية الدولية وقواعدها الأساسية.
- المحور الثاني: التشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية.
- المحور الأول - ماهية المسؤولية الجنائية الدولية وقواعدها الأساسية.

تعرف المسؤولية بشكل عام بأنها "التزام شخص ما وتعهده بالقيام بفعل معين أو عدم قيام فعل معين، وفي حال أخل بتعهده فيكون ذلك الشخص مسؤولاً عن نتائج أفعاله"، وقد يتسع هذا المفهوم ليشمل "التزام شخص بتحمل نتائج أفعاله سواء قام بها بنفسه أو بواسطة غيره بشكل تفويضي"، وكما يشمل أيضاً "التزام شخص بتحمل نتائج أفعال شخص تابع له أو موضوع تحت رقابته أو إدارته أو وصايته"، وبالتالي إن أي التزام قانوني لشخص ما يشمل "احترام ما نص عليه القانون من واجبات وسلوك، وكل فعل مخالف يتحمل الشخص عواقب الإخلال بهذا الالتزام"، ومن جانب آخر لابد من التوضيح بأن المسؤولية لها ثلاثة أشكال وتتجلى من خلال ما يلي²:

- **المسؤولية الدينية:** تتمثل بـ التزام الفرد لواجباته تجاه الله تعالى وأفعاله تجاه المباح والمحرم في الدين السماوي (الإسلام، المسيحية، اليهودية).

- **المسؤولية الأخلاقية:** تتجلى بـ التزام الفرد لواجباته وأفعاله نحو ضميره وتحدد أفعاله بشكل أعمال إيجابية أو سلبية من الناحية الأخلاقية.

- **المسؤولية القانونية:** تتوضح تلك المسؤولية من خلال التزامات الفرد بواجباته وأفعاله وسلوكه تجاه القوانين بكافة أنواعها (مدنية، إدارية، دستورية، جنائية).

وإن المسؤولية الجنائية قد تكون منفردة للأشخاص الطبيعيين، سواء كان فاعل الجريمة أصلياً لها (أي قام بها) أو كان مجرد مُشاركاً في ارتكابها، ومن ناحية أخرى من الممكن أن تتمثل المسؤولية الجنائية للذوات الاعتبارية (المعنوية)؛ أي تجمع أشخاص طبيعيين ويعترف لهم القانون بالشخصية القانونية الاعتبارية، والتي تمكنهم من كسب الحقوق وتحمل الواجبات مثل: (شركات، نقابات، منظمات، دول)³.

في ضوء المعطيات السابقة يتبين بأن مفهوم **المسؤولية الجنائية الدولية** يشير إلى "مجموعة من الالتزامات والتي تشكل هيكلاً مسبقاً لسلوك الجهات الفاعلة، سواء كانت تلك الجهات أفراداً أو منظمات أو دول، وإن أي انتهاك لتلك الالتزامات يستوجب المسؤولية الجنائية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي"، وتجدر بالإشارة إلى أنه بعد الحرب

² علوي علي أحمد الشارفي، المسؤولية الجنائية عن الجريمة الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019، ص 91.

³ فرج القصير، القانون الجنائي العام، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص 169 وما بعدها.

العالمية الثانية بدأت المنظمات الدولية في تحديد المسؤولية الفردية في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكذلك تحديد المسؤولية الجماعية للجناة ومسؤولية الدولة⁴.

إنّ أي جريمة تُرتكب سواء كانت داخلية أو دولية تخضع لماهية معينة حول المسؤولية القانونية والجنائية التي تحكم تلك الجريمة، ولمّا كانت الجرائم الدولية ذات طابع خاص ولها قواعد قانونية محددة، أدى ذلك إلى تركيز المجتمع الدولي على القواعد القانونية العرفية والمكتوبة بصيغة اتفاقيات أو بروتوكولات أو نظام محاكم دولية (مثل نظام محكمة روما لعام 1998)، وذلك لتحديد المسؤولية القانونية والجنائية عن ارتكاب الجرائم الدولية والتي تهدد أمن وسلام المجتمع الدولي، وقد انقسم الفقه الدولي في تحديد المسؤولية القانونية عن الجرائم الدولية، فمنهم من رأى بمسؤولية الدولة وحدها، ومنهم من دعا إلى تطبيق المسؤولية المزدوجة للدولة والفرد، وفي النهاية قد استقرّ الفقه الدولي الحديث والمعاصر إلى تطبيق مبدأ المسؤولية الفردية عن الجرائم الدولية⁵.

تأسيساً على ما تقدّم لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القانون الدولي الجنائي يحتوي على عدد من القواعد العامة التي تشكل أسس وشروط تحميل الأفراد المسؤولية الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وذلك وفقاً لنظام روما الأساسي لعام 1998 تم الأخذ بالمبادئ والقواعد العامة للقانون الجنائي حول المسؤولية الجنائية الدولية، ومن أهم تلك القواعد هي ما يلي:

أولاً_ لا جريمة إلا بنص:

تم تحديد تلك القاعدة من خلال ما يلي⁶:

1. لا يُسأل الشخص جنائياً بموجب هذا النظام الأساسي ما لم يُشكل السلوك المعني وقت وقوعه جريمةً تدخل في اختصاص المحكمة.

2. يؤوّل تعريف الجريمة تأويلاً دقيقاً ولا يجوز توسيع نطاقه عن طريق القياس، وفي حالة الغموض يُفسر التعريف لصالح الشخص محل التحقيق، أو المقاضاة، أو الإدانة.

3. لا تؤثر هذه المادة على تكييف أي سلوك على أنّه سلوك إجرامي بموجب القانون الدولي خارج إطار هذا النظام الأساسي.

ثانياً_ لا عقوبة إلا بنص:

حيث أشارت المادة 23 من نظام روما بأنّه "لا يُعاقب أي شخص أدانته المحكمة إلا وفقاً لهذا النظام الأساسي".

ثالثاً_ عدم رجعية الأثر على الأشخاص:

أي لا يُسأل الشخص جنائياً بموجب نظام روما عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام، وذلك وفقاً لما يلي⁷:

1. لا يُسأل الشخص جنائياً بموجب هذا النظام الأساسي عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام.

⁴ Nadiia SHULZHENKO & Snizhana ROMASHKIN, Types of individual criminal responsibility according to article 25

(3) of Rome Statute, Juridical Tribune journal, Volume 11, Issue 1, March 2021, p 73.

⁵ محمد عبد المنعم عبد الخالق، الجرائم الدولية دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب، دار النهضة المصرية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1989، ص 348 وما بعدها.

⁶ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 دخل حيز التنفيذ 2002، الباب 3، المبادئ العامة للقانون الجنائي، مادة 22.

⁷ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 دخل حيز التنفيذ 2002، الباب 3، المبادئ العامة للقانون الجنائي، مادة 24.

2. في حالة حدوث تغيير في القانون المعمول به في قضية معينة قبل صدور الحكم النهائي؛ يُطبق القانون الأصلح للشخص محل التحقيق، أو المقاضاة، أو الإدانة.

وبالتالي إنّ تلك القاعدة قد راعت المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية لعام 1966، والتي تؤكد على قاعدة تحسين حالة الشخص قيد التحقيق أو الإدانة أو المقاضاة.⁸

رابعاً - عدم سقوط الجرائم بالتقادم:

وفقاً للمادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ لا تخضع الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لأي قانون تقادم، وبشكل عام تعكس هذه القاعدة أحكام اتفاقية عدم انطباق القيود القانونية على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية المؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968، والقواعد ذات الصلة من القانون الدولي العرفي، وتجدر الإشارة إلى أنّ اتفاقية عام 1968 لا تخل بعدم قابلية التقادم على جرائم الإبادة الجماعية والعدوان.⁹

خامساً - إقرار المسؤولية الجنائية الفردية:

تم تحديد تلك المسؤولية بناءً على ما يلي¹⁰:

1. يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام الأساسي.
2. الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية، وعرضة للعقاب وفقاً لنظام روما.
3. يُسأل الشخص جنائياً ويكون عرضة للعقاب عن أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة في حال قيام هذا الشخص بما يلي:
 - أ. ارتكاب الجريمة سواءً بصفته الفردية، أو بالاشتراك مع آخر، أو عن طريق شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسؤولاً جنائياً.
 - ب. الأمر أو الإغراء بارتكاب، أو الحث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل، أو شرع فيها.
 - ج. تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر؛ لغرض تيسير ارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكابها؛ بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها.
 - د. المساهمة بأية طريقة أخرى في قيام جماعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك بارتكاب هذه الجريمة، أو الشروع في ارتكابها، وعلى أن تكون هذه المساهمة متعمدة وأن تقدم:
- إما بهدف تعزيز النشاط الإجرامي، أو الغرض الإجرامي للجماعة، إذا كان هذا النشاط أو الغرض منظوياً على ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة.
- أو مع العلم بنية ارتكاب الجريمة لدى الجماعة.
- هـ. فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية، التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

⁸ Sergey SAYAPIN, The General Principles of International Criminal Law in the Criminal Code of the Republic of Kazakhstan, Asian Journal of International Law, Volume 9, Issue 1, January 2019, p 3.

⁹ Sergey SAYAPIN, Previous reference, p 5.

¹⁰ نظام روما الأساسي، مرجع سابق، مادة 25.

و. الشروع في ارتكاب الجريمة عن طريق اتخاذ إجراء يبدأ به تنفيذ الجريمة بخطوة ملموسة، ولكن لم تقع الجريمة لظروف غير ذات صلة بنوايا الشخص، ومع ذلك فالشخص الذي يكفّ عن بذل أي جهد لارتكاب الجريمة، أو يحول بوسيلة أخرى دون إتمام الجريمة لا يكون عرضة للعقاب بموجب هذا النظام الأساسي على الشروع في ارتكاب الجريمة في حال إذا هو تخلّى تماماً، وبمحض إرادته عن الغرض الإجرامي.

4 لا يؤثر أي حكم في هذا النظام الأساسي يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي.

وبالتالي إنّ تحديد تلك المسؤولية الفردية قد تمّ على عكس ميثاقتي محكمتي "تورنبرغ وطوكيو" العسكريتين الدوليتين، واللذين سمحا بعدد جماعي للمسؤولية الجنائية، لا سيما فيما يتعلّق بالعضوية في المنظمات الإجرامية، أو السوابق القضائية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، والتي أنتجت ما يسمى بمبدأ مسؤولية "العمل الإجرامي المشترك"¹¹.

سادساً_ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية:

(أي عدم الأخذ بالحصانة الدبلوماسية) حيث أقرّ النظام بضرورة تطبيقه على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص؛ سواء كان رئيساً لدولة، أو حكومة، أو عضواً في حكومة، أو برلمان، أو ممثلاً منتخباً، أو موظفاً حكومياً لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب نظام روما. كما أنّها لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة، ولا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص؛ سواء كانت في إطار القوانين الوطنية أو الدولية دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص¹²، ومن المعلوم بأنّه تمنح الحصانات الشخصية، أو الوظيفية، أو الدبلوماسية لأعلى المسؤولين في الدول، ولكن هذا الأمر ليس لمصلحتهم الخاصة، ولكن من أجل فقط تسهيل وظائف دولتهم في إطار السياسة الداخلية والخارجية، وأمّا ارتكاب الجرائم الدولية (بموجب القانون الدولي) ليست وظيفة طبيعية للدول، ولهذا تمّ الأخذ بهذه القاعدة لتسهيل مقاضاتهم ضمن إطار نظام العدالة الجنائية¹³.

سابعاً_ مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين:

تم تحديد تلك المسؤولية في نظام روما وفقاً لما يلي¹⁴:

1. يكون القائد العسكري أو الشخص القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري مسؤولاً مسؤولية جنائية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، والمرتبكة من جانب قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليين، أو تخضع لسلطته وسيطرته الفعليين، وذلك حسب الحالة؛ نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري، أو الشخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة:

أ. إذا كان ذلك القائد العسكري أو الشخص قد علم، أو يفترض أن يكون قد علم؛ بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين بأنّ القوات ترتكب، أو تكون على وشك ارتكاب هذه الجرائم.

¹¹ Sergey SAYAPIN, Previous reference, p 3.

¹² نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 دخل حيز التنفيذ 2002، الباب 3، المبادئ العامة للقانون الجنائي، المادة 27.

¹³ Sergey SAYAPIN, Previous reference, p 4.

¹⁴ نظام روما الأساسي، مرجع سابق، المادة 28.

- ب. إذا لم يتخذ ذلك القائد العسكري أو الشخص جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع، أو قمع ارتكاب هذه الجرائم، أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.
2. فيما يتصل بعلاقة الرئيس والمرؤوس غير الوارد وصفها في الفقرة 1، يُسأل الرئيس جنائياً عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب مرؤوسين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليتين؛ نتيجة لعدم ممارسة سيطرته على هؤلاء المرؤوسين ممارسة سليمة:
- أ. إذا كان الرئيس قد علم أو تجاهل عن وعي أي معلومات تُبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون، أو على وشك أن يرتكبوا هذه الجرائم.
- ب. إذا تعلقت الجرائم بأنشطة تدرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعليتين للرئيس.
- ج. إذا لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع، أو قمع ارتكاب هذه الجرائم، أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

ثامناً_ أسباب امتناع المسؤولية الجنائية:

- جاء في نظام روما ما يسمى بـ "موانع المسؤولية الجنائية"، وذلك وفقاً ما يلي¹⁵:
1. بالإضافة إلى الأسباب الأخرى لامتناع المسؤولية الجنائية المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي لا يسأل الشخص جنائياً إذا كان وقت ارتكابه السلوك:
- أ. يعاني مرضاً أو قصوراً عقلياً يعدم قدرته على إدراك عدم مشروعية أو طبيعة سلوكه، أو قدرته على التحكم في سلوكه بما يتمشى مع مقتضيات القانون.
- ب. في حالة سُكر مما يعدم قدرته على إدراك عدم مشروعية أو طبيعة سلوكه، أو قدرته على التحكم في سلوكه بما يتمشى مع مقتضيات القانون؛ مالم يكن الشخص قد سُكر باختياره في ظلّ ظروف كان يعلم فيها أنه يحتمل أن يصدر عنه نتيجة للسُكر سلوكاً يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، أو تجاهل فيها هذا الاحتمال.
- ج. يتصرف على نحو معقول للدفاع عن نفسه أو عن شخص آخر، أو يدافع في حالة جرائم الحرب عن ممتلكات لا غنى عنها لبقاء الشخص أو شخص آخر، أو عن ممتلكات لا غنى عنها لإنجاز مهام عسكرية ضد استخدام وشيك وغير مشروع للقوة، وذلك بطريقة تتناسب مع درجة الخطر الذي يهدد هذا الشخص أو الشخص الآخر أو الممتلكات المقصود حمايتها، واشتراك الشخص في عملية دفاعية تقوم بها قوات لا يشكل في حد ذاته سبباً لامتناع المسؤولية الجنائية بموجب هذه الفقرة الفرعية.
- د. إذا كان السلوك المدعى أنه يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة قد حدث تحت تأثير إكراه ناتج عن تهديد بالموت أو الشيك، أو بحدوث ضرر بدني جسيم مستمر أو وشيك ضد ذلك الشخص أو شخص آخر، وتصرف الشخص تصرفاً لازماً ومعقولاً لتجنب هذا التهديد، شريطة ألا يقصد الشخص أن يتسبب في ضرر أكبر من الضرر المراد تجنبه، ويكون ذلك التهديد:
- صادراً عن أشخاص آخرين.
 - أو تشكل بفعل ظروف أخرى خارجة عن إرادة ذلك الشخص.

¹⁵ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 دخل حيز التنفيذ 2002، الباب 3، المبادئ العامة للقانون الجنائي، المادة 31.

2. تبت المحكمة في مدى انطباق أسباب امتناع المسؤولية الجنائية التي ينص عليها هذا النظام الأساسي على الدعوى المعروضة عليها.
3. للمحكمة أن تتظر أثناء المحاكمة في أي سبب لامتناع المسؤولية الجنائية؛ بخلاف الأسباب المشار إليها في الفقرة 1 في الحالات التي يستمد فيها هذا السبب من القانون الواجب التطبيق على النحو المنصوص عليه في المادة 21، وينص في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على الإجراءات المتعلقة بالنظر في هذا السبب.
- يُستنتج مما تقدم بأن طبيعة القواعد العامة للمسؤولية الجنائية الدولية تبقى في إطار نظام روما الأساسي لعام 1998، ولكن هذا الأمر ليس ثابتاً أو متوقفاً فقط على هذا النظام وأحكامه، وهناك اتفاقيات دولية تراعي وضع نصوص قانونية لتجريم العديد من أشكال الجرائم الدولية، فعلى سبيل المثال قد أجازت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرومو" لعام 2000 في المادة 10 قاعدة "المسؤولية الجنائية الاعتبارية" والتي تؤكد بأنه "تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير؛ بما يتفق مع مبادئها القانونية؛ لإرساء مسؤولية الهيئات الاعتبارية عن المشاركة في الجرائم الخطيرة"¹⁶، أي ليس فقط مثل نظام روما الذي اعتمد المسؤولية الجنائية الفردية لملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.

المحور الثاني- التشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية.

خصّص المشرع الإماراتي العديد من القوانين والقرارات واللوائح التنظيمية الخاصة بموضوع مواجهة الجرائم الدولية، وبدايةً سيتم تناول القانون الاتحادي الإماراتي رقم 12 لعام 2017 الخاص بشأن الجرائم الدولية وفقاً للمعنى الضيق بشكل تفصيلي، وبعدها سيتم التطرق بشكل مختصر حول بعض القوانين والتشريعات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية ذات المعنى الواسع.

أولاً- مرسوم القانون الاتحادي الإماراتي رقم 12 لعام 2017 (متعلق بالجرائم الدولية ذات المعنى الضيق):

في 18 أيلول/سبتمبر 2017 أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المرسوم والذي يُعتبر أول آلية وطنية إماراتية لمواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية في القضاء الوطني الإماراتي؛ ففي المادة الأولى أشار المرسوم إلى أنّ الجرائم الدولية التي تختص بها محاكم الدولة الإماراتية هي (جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان)، وقد أخذ المشرع الإماراتي بوضع تعريفات تلك الجرائم الدولية وأشكالها وطرق القيام بها على شكل مماثل جداً لما جاء به نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، وليس فقط ذلك؛ بل إنّ المشرع الإماراتي نص صراحةً على الأخذ والاستعانة بنظام روما، وهذا ما نصت عليه المادة 31 من المرسوم الإماراتي بأنه "حيثما يكون ذلك مناسباً تستعين المحكمة المختصة في تفسير وتطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون بما يأتي"¹⁷:

¹⁶ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، إصدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2004، ص 11.

¹⁷ مرسوم بقانون اتحادي إماراتي رقم 12 لعام 2017 في شأن الجرائم الدولية، الفصل الخامس، أحكام موضوعية خاصة، سريان المرسوم بقانون وتفسيره وتبديل الإبعاد، المادة 31.

1. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأركان الجرائم المعتمدة لدى المحكمة، وتعديلاتهما النافذة في وقت ارتكاب الجريمة.
2. المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده؛ بما في ذلك المبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

وبذلك إشارة واضحة إلى الاستعانة بنظام روما، وأركان الجرائم الدولية والمعتمدة من قبل المحكمة الجنائية الدولية. بالنسبة لسريان المرسوم قد أشارت المادة 30 إلى أنه مع عدم الإخلال بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات الاتحادي (أي أحكام متعلقة بسريان قانون العقوبات من حيث المكان والأشخاص)¹⁸؛ حيث تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من ارتكب فعلاً خارج الدولة، يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه، متى ارتكبت من أو ضد أي من مواطني الدولة، أو غيرهم من المنتسبين أو المشاركين ضمن صفوف قواتها المسلحة¹⁹، ومن جانب آخر حول موضوع القوانين التي يمكن أن تطبق في حال لم يرد به نصاً صريحاً في مرسوم الجرائم الدولية أشارت المادة 32 إلى القوانين التالية والتي يمكن أن تطبق وهي كالتالي²⁰:

1. قانون العقوبات العسكرية.
 2. قانون العقوبات الاتحادي والقوانين العقابية الأخرى.
 3. قانون تشكيل المحاكم العسكرية.
 4. قانون نظام الإجراءات الجزائية العسكرية.
 5. قانون الإجراءات الجزائية.
- كما أشار المشرع الإماراتي في المرسوم السابق إلى النص صراحةً على توجب إبعاد أي مُرتكب للجرائم الدولية في حال كان أجنبياً، وذلك في المادة 33 من المرسوم والتي أقرت بأنه "كل حكم بالإدانة صادر ضد أجنبي يستوجب إبعاد المحكوم عليه من الدولة بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها".
- بقي الإشارة إلى أنّ المشرع الإماراتي قد أخذ أيضاً بمبدأ المسؤولية الجنائية للقادة والرؤساء الآخرين على نحو مماثل لنظام روما لعام 1998؛ حيث يُسأل جنائياً القائد العسكري، أو الرئيس عن أعمال مرؤوسيه في حال قيامهم بجرائم دولية، وأما بالنسبة لموانع المسؤولية الجنائية؛ فقد أشار المرسوم إلى أنه "لا يعد من أسباب الإباحة ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بقانون امتثالاً لأمر من حكومة، أو رئيس مدني أو عسكري، إلا إذا توفرت الشروط الآتية²¹:

1. إذا كان على الشخص التزام قانوني بإطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس المعني.

¹⁸ قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحدث التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لعام 2019، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (9)، الإصدار الأول، معهد دبي القضائي، أبريل 2020، ص 15.

¹⁹ مرسوم بقانون اتحادي إماراتي رقم 12 لعام 2017 في شأن الجرائم الدولية، الفصل الخامس، أحكام موضوعية خاصة، سريان المرسوم بقانون وتفسيره وتبديل الإبعاد، المادة 30.

²⁰ مرسوم بقانون اتحادي إماراتي رقم 12 لعام 2017 في شأن الجرائم الدولية، الفصل الخامس، أحكام موضوعية خاصة، سريان المرسوم بقانون وتفسيره وتبديل الإبعاد، المادة 32.

²¹ مرسوم بقانون اتحادي إماراتي رقم 12 لعام 2017 في شأن الجرائم الدولية، الفرع الثاني، أسباب الإباحة والمسؤولية الجنائية وموانعها، المادة 36.

2. إذا لم يكن الشخص على علم بأن الأمر غير مشروع.
 3. إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة (ولأغراض هذه المادة تكون عدم المشروعية ظاهرة في حالة الأمر بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية).
- علاوة على ما تقدم، وعلى الرغم من أن المشرع الإماراتي قد أخذ في العديد من مواد المرسوم بقواعد ومبادئ نظام روما لعام 1998؛ إلا أن ما يُميز المرسوم الإماراتي عن نظام روما هو في تناوله لموضوع جرائم الحرب والمتعلقة ضد العمليات الإنسانية وشاراتها، وذلك نصت عليه المادة 27 من المرسوم بأنه "يعاقب بالسجن المؤبد، أو المؤقت، أو الإعدام في حال أدى إلى وفاة شخص أو أكثر كل من ارتكب أيّاً من الأفعال التالية؛ سواء في سياق نزاع مسلح دولي أو غير دولي، ومرتبطة به:
1. تعمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين، أو منشآت، أو مواد، أو وحدات، أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية، أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة، ما داموا يستحقون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب القانون الدولي.
 2. تعمد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة _مثل (الهِلال الأحمر، والصليب الأحمر)_ المبينة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 طبقاً للقانون الدولي.
- ثانياً_ التشريعات والقرارات الإماراتية الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية ذات المعنى الواسع:**
- خصّص المشرع الإماراتي عدداً من القوانين والقرارات الخاصة بمواجهة الجرائم الدولية ذات المعنى الواسع، وهذا الأمر كان بسبب زيادة انتشار تلك الجرائم ومنها (الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والإرهاب وتمويله)، ولذلك سيتم تناول تلك التشريعات بشكل مختصر بناءً على سرد تاريخي ووفقاً للتقسيم الآتي²²:
1. **تشريعات وقرارات متعلقة بمواجهة جرائم الإرهاب وتمويله، وجرائم غسل الأموال:**
 - قرار مجلس الوزراء رقم 35 لعام 2004 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.
 - قانون اتحادي رقم 7 لعام 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
 - مرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لعام 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
 - قرار إداري رقم 11 لعام 2019 بشأن إجراءات تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 20 لعام 2019 المعني بنظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله، ووقف انتشار التسليح وتمويله والقرارات ذات الصلة.
 - قرار مجلس الوزراء رقم 10 لعام 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لعام 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
 - مرسوم بقانون اتحادي رقم 28 لعام 2019 في شأن إنشاء المركز الوطني للمناصرة، والذي يهدف إلى إصلاح كل من قام أو اعتنق الفكر الإرهابي أو المتطرف أو المنحرف.

²² موقع وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة، بوابة التشريعات والقوانين، استرد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عبر الرابط:

<https://elaws.moj.gov.ae/mojANGULAR/index.aspx>

- قرار مجلس الوزراء رقم 74 لعام 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب، وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله، ووقف انتشار التسليح وتمويله والقرارات ذات الصلة.
 - مرسوم بقانون اتحادي رقم 26 لعام 2021 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لعام 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
 - 2. **تشريعات وقرارات متعلقة بمواجهة جريمة الاتجار بالبشر:**
 - قرار مجلس الوزراء رقم 15 لعام 2007 في شأن تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
 - قانون اتحادي رقم 1 لعام 2015 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 51 لعام 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
 - 3. **تشريعات وقرارات متعلقة بمواجهة الاتجار بالمخدرات:**
 - مرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لعام 2016 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 14 لعام 1995 في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
 - قرار مجلس الوزراء رقم 21 لعام 2019 في شأن تعديل بعض الجداول المرفقة بالقانون الاتحادي رقم 14 لعام 1995 بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
 - مرسوم بقانون اتحادي رقم 30 لعام 2021 في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
- يُستنتج مما سبق مدى التطور التاريخي والعملي في خطوات المشرع الإماراتي، والقرارات الإدارية والحكومية والتنظيمية حول خطوات وطرق وإجراءات مكافحة الجريمة الدولية في المعنى الواسع لها، وهذا ما يدل على مدى إصرار ورغبة المشرع الإماراتي بضرورة التطوير والتحديث الدوري لتلك التشريعات بما يتوافق مع مقتضيات العصر المعرفي والذي يتسم بالتطور السريع لمواجهة جرائم تنسم بالخطورة والجسامة الدولية.
- نتائج البحث:**
- إن المسؤولية الجنائية الدولية قد استقرت في الفقه الدولي والقانوني الحديث والمعاصر على أساس الأخذ بمبدأ المسؤولية الفردية والمسؤولية الاعتبارية (المعنوية)، وإن القواعد الأساسية لنظام روما الأساسي لعام 1998 تعد بمثابة دليل استرشادي للمشرع في القانون الجنائي الوطني (المحلي)، وذلك بهدف تحديد القواعد القانونية للمسؤولية الجنائية الدولية سواء كانت فردية (نظام روما 1998) أو يمكن للمشرع بأن يضيف المسؤولية الاعتبارية (المعنوية) اتفاقية "بالريمو" لعام 2000.
 - إن المشرع الإماراتي قد أفرد قانوناً خاصاً لمواجهة الجرائم الدولية ذات المعنى الضيق وهي (جرائم الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان)، وأيضاً توسع المشرع الإماراتي بوضع قوانين وقرارات متعلقة بمواجهة الجرائم الدولية ذات المعنى الواسع مثل (المخدرات، غسل الأموال، الإرهاب وتمويله، الاتجار بالبشر)، وبذلك تعد تلك التشريعات الإماراتية متطورة جداً ومتواكبة مع متطلبات العصر المعرفي الحالي، وقد كانت تلك التشريعات شاملة لأغلب أنواع الجرائم الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي الراهن.

المراجع

أولاً- الكتب:

1. علوي علي أحمد الشارفي، المسؤولية الجنائية عن الجريمة الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019.
2. فرج القصير، القانون الجنائي العام، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.
3. محمد عبد المنعم عبد الخالق، الجرائم الدولية دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب، دار النهضة المصرية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1989.

ثانياً- الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، إصدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2004.
2. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 دخل حيز التنفيذ 2002.

ثالثاً- التشريعات الإماراتية:

1. قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحدث التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لعام 2019، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (9)، الإصدار الأول، معهد دبي القضائي، أبريل 2020.
2. مرسوم بقانون اتحادي إماراتي رقم 12 لعام 2017 في شأن الجرائم الدولية.

رابعاً- مواقع الإنترنت:

1. موقع وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة، بوابة التشريعات والقوانين، استرد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عبر الرابط:
<https://elaws.moj.gov.ae/mojANGULAR/index.aspx>

List of references in English:

1. Nadiia SHULZHENKO & Snizhana ROMASHKIN, Types of individual criminal responsibility according to article 25 (3) of Rome Statute, Juridical Tribune journal, Volume 11, Issue 1, March 2021.
2. Sergey SAYAPIN, The General Principles of International Criminal Law in the Criminal Code of the Republic of Kazakhstan, Asian Journal of International Law, Volume 9, Issue 1, January 2019.

الدولة الليبرالية في فكر فرانسيس فوكوياما وأثرها على العلاقات الدولية

رشا سامي أحمد¹

الملخص

ظهر مفهوم العلاقات الدولية كعلم واضح في بريطانيا، وبرزت أهميته من الأحداث السياسية المتلاحقة التي تلت الحرب الباردة والتي كان من أهم نتائجها أفول الاتحاد السوفيتي وصعود النجم الأمريكي ليتربع على عرش السياسة في العالم مستغلاً بذلك ضعف الكثير من الدول وفارصاً نفسه كزعيم عالمي (القطب الواحد)، وهذا ما استدعى الوقوف عند هذا التحول التاريخي والسياسي الذي غير خارطة العالم السياسية، وقلب موازين العلاقات بين الدول، وفسر ذلك البعض ومنهم "فرانسيس فوكوياما" أن هذا الانتصار هو تفوق الليبرالية الديمقراطية كونها النظام السياسي الأحـد الذي يتصف بالحرية والعدل والمساواة وحكم القانون والمساءلة، وجاء هذا المركز من القوة السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها القاضي والمحامي في مجال العلاقات الدولية بحجة نشر السلام وشن الحروب لنشر الديمقراطية باستخدام أدوات مختلفة ولاسيما صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، والهدف من ذلك تحقيق مفهوم العولمة من أجل الهيمنة والسيطرة على الدول الأقل شأنًا في ظل الليبرالية والديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الليبرالية- فوكوياما- الفكر السياسي.

The liberal state in the thought of Francis Fukuyama and its impact on international relations

Abstract

The concept of International Relations appeared as a clear science in Britain, and its importance emerged from the successive political events that followed the Cold War, one of the most important results of which was the demise of the Soviet Union and the rise of the American star to occupy the throne of politics in the world, taking advantage of the weakness of many countries and imposing himself as a global leader. This is what necessitated standing at this historical and political transformation that changed the political map of the world and upended the balance of relations between countries. Some people, including Fukuyama, interpreted that victory as the superiority of liberal democracy being the single political system that is characterized by freedom, justice, equality, the rule of law and accountability, and this position came from political and economic power for the United States of America, which has appointed itself as a judge and lawyer in the field of international relations under of spreading peace and waging wars to spread democracy using various tools, especially the International Monetary Fund and the World Trade Organization and others, and the aim is to achieve the concept of globalization in order to dominate and control the inferior countries in the name of liberalism and democracy.

Keywords: liberalism- Fukuyama- political thought.

¹ طالبة ماجستير في الفلسفة- جامعة دمشق

المقدمة

انتهت الحرب الباردة بانهار جدار برلين عام 1989م، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وبروز العديد من الأفكار والنظريات التي تحدثت عن تأثير التحولات الدولية في الساحة السياسية، ومن أبرزها أفكار فرنسيس فوكوياما الذي نشر مقالة بعنوان "نهاية التاريخ" في مجلة ناشيونال انترست عام 1989م، وأعقبها عام 1992 إصدار كتابه المعنون "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" والذي تحدث فيه عن نهاية الأفكار الإيديولوجية في التاريخ الإنساني وانتصار القيم الليبرالية الديمقراطية الغربية وظهور نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تلا ذلك من تغييرات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية.

لم يقصد فوكوياما بنهاية التاريخ الحيز الزمني، وإنما إعلان نهاية الإيديولوجيات وإقراره بأن الإنسان الأخير يعيش في كنف الديمقراطية الليبرالية للأبد لأنها التعبير النهائي لتراكمات الفكر الإنساني، وفي ظل ذلك يجب القول بضرورة اختلاف المعادلة السياسية التي كانت سائدة في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز النجم الأمريكي كمحدد هام لمسار التعاملات والعلاقات بين الدول كونه فرض الكثير من القوانين والاتفاقيات المحدد لطبيعة العلاقات الدولية وفق مصلحته.

تبين من خلال تحليل خصائص الدولة الديمقراطية الليبرالية عند فوكوياما أنها تتمتع بالعدالة وسيادة القانون والمحاسبة، وينظر أتباع الديمقراطية الليبرالية إلى العلاقات الدولية أنها تحكم بديمقراطية الغرب ولاسيما الأمريكية منها، فالصراعات والخلافات ومعهادات السلام تحسم من قبل الأقوى وعلى الدول الضعيفة الخضوع، أي أن الليبرالية ولاسيما الجديدة منها هي الأولى برسم معالم العلاقات الدولية لنشر السلام والتخفيف من الحروب والصراعات وتحقيق كرامة الإنسان.

مشكلة البحث:

تكمن في تحولات مفهوم الدولة في فكر فوكوياما السياسي بين طرحه القديم عن الديمقراطية الليبرالية التي انتصرت على الأيديولوجيات المنافسة لها، والفهم الجديد الذي تضمن بعض التعديلات على آليات تشكل الدولة والعقبات التي تواجهه لإثبات صحة نظريته ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية السياسية.

تساؤلات البحث:

- ما مسوغات كون الليبرالية الديمقراطية تمثل نهاية التاريخ عند فوكوياما؟
- أين تتجلى حدود هذه النظرية؟
- هل الليبرالية مفهوم خاص للدولة عند فوكوياما؟
- كيف تنظر الليبرالية الديمقراطية إلى مفهوم العلاقات الدولية كما يراه فوكوياما؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كون فكرة نهاية التاريخ هي انتصار الليبرالية وانتشار صداها في العالم نتيجة دوافع أساسية عند فوكوياما، وما تحمله من إشارات لفكرة بداية النظام السياسي منذ القديم وتحولاته التي أثرت في العلاقات الدولية السياسية والأحداث التي يشهدها العالم اليوم، والجدل الكبير الذي يثار نتيجة اختلاف وجهة نظر لمفكر واحد في موضوع واحد.

أهداف البحث:

- تحليل أفكار فوكوياما ومفاهيمه السياسية ولاسيما الدولة وعلاقاتها.
- توضيح فكرة الدولة النموذجية عند فوكوياما.

- تحديد أثر الانتقال من الليبرالية الى النيوليبرالية في العلاقات الدولية عند فكر فوكوياما.

الفرضيات:

- يوجد احتمالية لعودة فوكوياما من نهاية التاريخ إلى بداية التاريخ.

- يمكن اعتبار الأحادية القطبية الأمريكية الأساس الذي تقوم عليه الايديولوجيات الحديثة عند فوكوياما.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله دراسة المراحل التي تطورت فيها النظرية الليبرالية في فكر فوكوياما كما قدمها، وتم إعمال أدوات التحليل العلمي في مقولاته ومفاهيمه، ومن ثم ربط هذه التطورات بأسباب وظروف وتحليل العلاقة بين المرحلتين الليبراليتين.

نبذة مختصرة عن فرانسيس فوكوياما:

ولد يوشيرو فرانسيس فوكوياما في مدينة شيكاغو عام 1952م، هو عالم وفيلسوف واقتصادي وسياسي وأستاذ جامعي أمريكي من أصول يابانية، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد، وقد تتلمذ على يد صمويل هنتغتون وهارفي مانسفيلد، وتأثر بالفلسفة السياسية عند آلان بلوم وبأفكار ألكسندر كوجيف وهيجل، وحاصل على ميدالية خدمة الديمقراطية، وعمل أستاذاً للسياسة العامة في جامعة جورج ميسن خلال الفترة 1979 و2000م، وعمل في هيئة تخطيط السياسات في الوزارة الخارجية الأمريكية في الثمانينيات، ومن ثم أستاذاً للاقتصاد السياسي ومديراً لبرنامج التنمية الدولية في جامعة جونز هوبكنز، وساهم في تأسيس مجلة أمريكيان انترست عام 2005م، وهو رئيس هيئة التحرير، وقد كان عضواً بجمعية العلوم السياسية الأمريكية، ومجلس العلاقات الخارجية، والمجلس الباسيفيكي للسياسة الدولية، وعمل في مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون بجامعة ستانفورد منذ 2010م.

من مؤلفاته : نهاية التاريخ والإنسان الأخير عام 1992م، مستقبلنا بعد البشرية عواقب ثورة التقنية الحيوية 2002، أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية والسلطة، ميراث المحافظين الجدد 2006، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين 2007، أصول النظم السياسية من عصور ما قبل الانسان إلى الثورة الفرنسية 2012م، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية 2014¹.

المحور الأول- الدولة في الفكر السياسي المعاصر.

لفت مفهوم الدولة أنظار الكثير من الباحثين بمختلف المجالات نتيجة التطورات التي شهدتها الأنظمة الاجتماعية، ومن ثم السياسية وصولاً إلى ما تشهده الدول اليوم من أنظمة مختلفة مرت بعدة مراحل لتحمل صبغتها السياسية الحالية.

المطلب الأول- تطور مفهوم الدولة.

مرت المجتمعات البشرية مراحل تطويرية عدة لتكوين أنظمة مختلفة خروجاً من حالة الفوضى التي عاشوها إلى حالة من التنظيم الذي يضمن حقوق الجميع، بداية من مرحلة العقد الاجتماعي وانتهاءً بالدولة كما يراها الباحثون.

¹ العاقب سفيان. الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما أنموذجاً، (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر 2016م،

1-العقد الاجتماعي وتشكل الدولة

يعتبر مفهوم الدولة قديم في المجتمعات البشرية التي انتقل من مرحلة "القطاف - الصيد"¹ إلى مرحلة الاستقرار في المكان عندما اكتشف الإنسان الزراعة، وبدأ تطور هذه المجتمعات على شكل تجمعات متفرقة يغطي أحدها على الآخر في حالة من الظلم والاعتداء والقمع (الحالة الطبيعية) ومن هنا جاءت الحاجة البشرية لوجود قوانين تنظيمية داخل المجتمع البشري تشمل اتفاقيتين: أحدهما اتحادي والآخر اخضاعى، حيث بحث البشر عن الحماية واحترام الفرد للآخر والعيش بسلام، فدخلوا باتفاق متعهدين بإطاعة السلطة والتخلي عن جزء من حريتهم وحقوقهم أو كلها، مقابل أن تضمن لهم السلطة حياتهم وملكياتهم وإلى حد ما مجالاً من حريتهم، وللهرب من "الحالة الطبيعية" استلزم من الطرفين (المجتمع والسلطة) أن يعيشا معاً تحت قوانين مشتركة وفي ظل آليات الالتزام بالعقد الاجتماعي والقوانين المؤسسة له²، وهذا ما سمي بمفهوم العقد الاجتماعي (Social Contract).

اتفق المفكرون الثلاثة هوبز وروسو ولوك على أن العقد الاجتماعي وضع الملامح الأولى لنشوء الدولة على اعتباره عقد يتم بين طرفين أو أكثر ضمن قوانين ومبادئ ثابتة في ظل وجود سلطة ونظام حكم محدد، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في تحديد طبيعة السلطة والأفراد والأدوار الذين يشملهم العقد، وقد شكلت فرضيات العقد الاجتماعي أولى صور العقلنة الحديثة لمفهوم الدولة الذي جاء تمهيداً وتوضيحاً لغاية مهمة وهي الوقوف عند ملامح مفهوم الدولة الحديثة لاحقاً "المعاصر" الذي نقد تلك الفرضيات وحاول تجاوزها كما عند هيغل وفرانسيس فوكوياما.

2-الدولة عند هيغل

انتقد هيغل ما جاء في نظرية رواد العقد الاجتماعي الذين جعلوا منه تفسيراً لنشوء الدولة، بينما هو عند هيغل أساس لتشكيل المجتمع المدني القائم على الاعتماد المتبادل بين الأفراد في نشاطاتهم المادية، وقد تبلور مفهوم المجتمع المدني ليصبح مرادفاً لمفهوم المجتمع السياسي المؤسس على العقد الاجتماعي الذي انطلق من كون الدولة تتأسس على اعتبار أن الأفراد أحرار، ويدركون لمراحل وعيهم بطريقة جدلية وبالتالي يظهر في الديالكتيك الجدلي المراحل التي يمر بها الإنسان لوصوله إلى غايته المطلقة.

يرى هيغل أن العلاقات التعاقدية مجردة بسبب التعاملات المادية في المجتمع المدني وفيه لا يجمع شخصين إلا كونهما مالكين، ولا يوجدان بالنسبة لبعضهما إلا باعتبارهما كذلك، ويملكان حاجات يتبادلانها، بينما تتأسس الدولة على البشر بجميع هوياتهم، لا بتجريد أو اقتطاع جزء منها، وعلى الوجود الاجتماعي للإنسان لا مجرد وجوده الاقتصادي، وتتأسس العلاقات التعاقدية في المجتمع الإنساني السياسي Political Community على العقل والضرورة العقلانية، وهناك ثلاثة أسباب تجعله يرفض العلاقات التعاقدية كأساس للدولة؛ فهذه العلاقات مجردة Abstract وعارضة Contingent ومتمركزة حول الذات Self-Centered.

قدم هيغل تعريفاً مهماً للدولة في كتابه فلسفة الحق "الدولة هي الروح إذ تموضعت"³ وتوجد في العرف والقانون من ناحية، وفي الوعي الذاتي من ناحية أخرى، بالتالي يتجلى مضمون الدولة في الحرية الذاتية والموضوعية للأفراد بوصفهم جزءاً منها، وتتمثل صور هيغل في الدولة بفكرة أنها "تحدد ذاتها عن طريق القوانين والمبادئ التي هي أفكار ومن ثم تصبح كلية، وهذه الفكرة هي الوجود الأزلي على نحو مطلق، والضروري للروح"⁴، أي

¹ القطاف- الصيد: هي المرحلة التي تطلق على الجنس البشري قبل أن يعرف أي تنظيم مجتمعي أو استقرار بالمفهوم الأنثروبولوجيا.

² Monzoor Elahi laskar, **Summary of Social Contract Theory by Hobbes, Locke and Rousseau**, LL. M Symbiosis Law school, Pune, 2013, p. 1.

³ إمام عبد الفتاح إمام، أصول فلسفة الحق: هيغل، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996 ص498

⁴ المرجع السابق، ص497-498

أنَّ الحق والواجب متلازمان. كما أنَّ القانون والأخلاق في الدولة هما مستلزمان ضروريان للمثل الأعلى للحرية لأنَّ القيمة التي يملكها الفرد لا يملكها إلا من خلال الدولة ولا يكون حرًا عند هيغل إلا بوصفه كائنًا سياسيًا في الدولة خاضعاً لقوانينها.

3- مفهوم الدولة عند فوكوياما

استند فوكوياما على آراء هيغل حول مفهوم الدولة وتشكلها، وانطلق من النقطة التي توقف عندها هيغل بقوله أن تطوّر المجتمعات البشرية يصل إلى أحد أشكال المجتمع الذي يشبع حاجات البشر الأساسية وهو تشكل الدولة أي نهاية التاريخ، بينما اعتبر فوكوياما أن الدولة قائمة بحد ذاتها وهي تدخل في إطار نهاية التاريخ عند تطورها لدولة ليبرالية ديمقراطية، وقد أجمع العالم على أنها هي النظام الأوحّد في العالم بعد انهيار النظام المنافس الاشتراكي أمامه¹، وأنها "النقطة النهائية في التطور (evolution) الأيديولوجي وتكون الصيغة النهائية لدولة الإنسان وهذا ما يمثل نهاية التاريخ"²، بالتالي هي المرحلة الأخيرة للتطور البشري، ويعمل إلى جانبها الرأسمالية كنظام اقتصادي ناجح ولاسيما بعد قيام الثورة الصناعية، وقد وضح ذلك في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) الذي جاء تنويجاً لمقالة نشرها في صحيفة ناشيونال انترست وقد أثارت جدلاً كبيراً في هذا المضمون.

4- تعاريف حول الدولة

وردت العديد من التعاريف لتوضيح مفهوم الدولة، يذكر منها:

4-1 تعريف الدولة سياسياً: هي جماعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون اقليماً معيناً وتربطهم سياسة مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، ويرى الفرنسي كاربيه أنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأخطار سلطة عليا أمرة وقاهرة، وعرف الرئيس الأمريكي ولسن الدولة بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة³.

4-2 تعريف الدولة قانونياً: الدولة كيان حقوقي تتبع السلطة القائمة فيه من مجموعة قواعد قانونية تحدد مدى هذه السلطة وتنظم العلاقات بين المواطنين والدولة وبين المواطنين انفسهم⁴. وقد عرف البعض الدولة بأنها تجمع سياسي يؤسس كياناً ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، فالعناصر الأساسية للدولة الحكومة والشعب والإقليم بالإضافة للسيادة والاعتراف بهذه الدولة بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة ولاسيما الخارجية منها⁵.

تبين مما سبق ماهية مفهوم الدولة وكيف تطور سياسياً من خلال آراء المفكرين وكان لابد من تحديد الخصائص المميزة لها كما يراها فوكوياما وهي الليبرالية والديموقراطية.

المطلب الثاني - الدولة الليبرالية الديمقراطية.

قبل الحديث عن الدولة الليبرالية الديمقراطية كنظام سياسي لابد من تقديم توضيح لهذين المصطلحين، كما يلي:

1- تعريف الديمقراطية والليبرالية: قبل الحديث عن الدولة الليبرالية الديمقراطية وكيف يراها فوكوياما لابد من توضيح المعنى العام لمفهومي الليبرالية والديموقراطية، كما هو موضح:

¹ قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط1، مركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2014،

² Francis Fukuyama, *The End Of History And The Last Man*, Penguin, London, 1992, p. 4.

³ محمد حسين نصر، مفهوم الدولة، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، مجلد 14 عدد 1، 2015، ص 88.

⁴ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص 173.

⁵ محمد عبد البديع السيد، مبادئ علم السياسة، جامعة بنها، كلية الآداب، ص 27.

1-1 الليبرالية: هي تقليد في الفكر السياسي يتركز في قيمة الحرية الفردية وعلاقتها بالدولة، ويقال إن الأفراد لهم حقوق غالباً ما تكون حقوقاً طبيعية، وجودها مستقل عن الحكومة أو عن المجتمع، مكونة قاعدة القيود الدستورية على صلاحيات الحكومة، إن الليبرالية في هذا المعنى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الأدنى للدولة، إذ أن الحكومة ليست سوى أداة للإبقاء على الإطار الاجتماعي والسياسي الضروري للعمل الفردي الحر¹.

1-2 الديمقراطية: كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "ديموس" تعني عامة الناس، والنصف الثاني "كراتوس" وتعني حكم عامة الشعب، الديمقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية تتمحور حول الإيمان بحرية الفرد وسيادة الشعب، والمساواة القانونية، والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة والانتخاب الحر².

يرى العديد من الباحثين أن المفهومين السابقين مترابطين ولكن قد لا ينطبقان معاً على دولة محددة، فقد تكون الدولة ديمقراطية ولكنها ليست ليبرالية والعكس صحيح، كما في حال بريطانيا في القرن الثامن عشر حيث اعترفت بمجموعة من الحقوق لصالح فئة من الناس دون غيرهم، بالمقابل قد تكون الدولة ديمقراطية دون أن تكون ليبرالية أي أنها لا تحمي حقوق الأفراد والأقليات كما هو الحال في إيران³.

2- الديمقراطية والليبرالية كنموذج سياسي عند فوكوياما

من وجهة نظر فوكوياما فإن مفهومي الليبرالية والديمقراطية كنظام سياسي مستقلان ومترابطان في آن معاً، ويعرف الليبرالية بأنها قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة، تتمثل بالحقوق المدنية والدينية والسياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة، والسوق الحرة وغيرها، أما الديمقراطية فهي برأيه الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين بأن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية كالانتخاب والمشاركة في النشاط السياسي وفي الوقت نفسه يعتبر هذا أحد الحقوق الليبرالية المهمة، لذلك كانت الديمقراطية على صلة وثيقة بالليبرالية⁴.

يرى فوكوياما أن الاتجاه نحو الديمقراطية ظاهرة دورية وليست في اتجاه واحد من خلال تحليل الأحداث التاريخية والسياسية التي تمت في أوائل السبعينات، كالأزمة الاقتصادية في الغرب الأوروبي بسبب النفط والانقلابات العسكرية ضد ديمقراطيات أمريكا اللاتينية، بالتالي هناك عوامل تتحكم في تطبيق الديمقراطية، إلا أن نجاحها في مناطق مختلفة من العالم دليل على أن مبادئ الحرية والمساواة التي قامت عليها لم تظهر صدفة أو نتيجة لتعصب عنصري، وإنما كانت في حقيقتها اكتشاف الإنسان لطبيعته بكونه إنساناً عبر المراحل التاريخية المختلفة، إذ أن المحور الرئيس في التاريخ البشري هو نمو الحرية⁵.

اعتبر فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية من بين الأنظمة السياسية التي ظهرت عبر التاريخ هي الشكل الوحيد للحكومة الذي ظل راسخاً حتى نهاية القرن العشرين، وأن نمو الديمقراطية الليبرالية كان أهم ظاهرة سياسية في السنوات الأربعين سنة الماضية⁶، والقول بأن الديمقراطية الليبرالية فشلت في دولة معينة هو قصور فكري شديد، واعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال الأعلى للدولة الليبرالية الديمقراطية والتي يجب أن تحتذى به

¹ : معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص 54

² معجم المصطلحات السياسية، مرجع سابق، 2014، ص 37

³ : فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 55

⁴ : المرجع السابق، ص 54.

⁵ : المرجع السابق، ص 57-62

⁶ : فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق، ص 60

الدول التي تسعى لتصبح دول ليبرالية ديمقراطية، بالتالي من وجهة نظره أن منح الحريات والحقوق للأفراد وضمانها وحمايتها من قبل الحكومة على مبدأ العدالة والمساواة وسيادة الشعب هو من أهم خصائص الدولة الليبرالية الديمقراطية.

الحرية (الديموقراطية) عند فوكوياما كانت سابقة للمساواة (الليبرالية) في بعض الدول القوية، فالأمريكيون لم يخلقوا متساوين، ولكن ممارسة الحكم الذاتي على مستوى الدولة والمستوى المحلي جعلهم كذلك قبل تأسيس الولايات المتحدة والتي أصبحت فيما بعد مسؤولة عن تكييف الطبيعة الديمقراطية لدى الأمريكي الديمقراطي، فالدولة الليبرالية العقلانية لا يمكن أن تنشأ نتيجة انتخابات واحدة، فسلامة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة تقوم على أساس المجتمع المدني، فالتحديث السياسي الناجح يتطلب الحفاظ على أمور سابقة للحدث ضمن الدستور لضمان البقاء للشعوب¹.

انتشرت الأفكار الديمقراطية بسرعة دولياً عن طريق الانترنت والعديد من الناشطين الذين حملوا أخبار الاضطرابات السياسية في مناطق العالم الأخرى، وهذا الانتشار لم يكن متساوياً في العالم لأن فوكوياما يعتبر الديمقراطية الليبرالية نزعة خاصة بالحضارة الغربية، وخاصة الدول الصناعية، بمعنى أن نجاح النظام الغربي يقوم على الجمع بين التطور الاقتصادي والديمقراطية²، لأن الأوضاع الاقتصادية المتردية في أي دولة تهدد استقرار الديمقراطية الليبرالية المؤقتة، وقد وضع ثلاث مرتكزات لأي نظام سياسي ناجح، وهي وجود دولة قوية تتمتع بالهيبة اللازمة، وتكريس سلطة وسيادة القانون، ومسؤولية الدولة أمام محكوميتها، وعدا ذلك يحدث انحدار سياسي للدولة.

3- الدولة النموذجية عند فوكوياما

وجد فوكوياما من خلال تعمقه في مفهوم الدولة أن الدولة الليبرالية الديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال الأوضح للدولة النموذجية، بناءً على الأفكار التي طرحها بما يخص النظام السياسي المثالي، وأن أهم ما يميز الدولة النموذجية عنده هو اتصافها أولاً بالحرية من حيث منحها وضمانها وحمايتها للأفراد، وثانياً العدالة التي تعبر عن حكم القانون وحماية الحقوق للجميع، وثالثاً المساواة بين جميع الأفراد على اعتبارهم جزء من الدولة، وأخيراً السيادة بمعنى قوة الدولة في حدودها الجغرافية أمام الدول في العالم.

يعتبر مفهوم القوة عند فوكوياما هو العامل الأساسي لبقاء الدولة وهذا ما عبر عنه بالتوازن الحاصل بين الليبرالية والديمقراطية، وأن هذه القوة تكون خارج حدود الدولة وداخلها، والنظام الشرعي يجب أن يحقق توازن بين قوة الحكومة والمؤسسات التي تقيد الدولة من أجل أن يؤدي وظيفته بشكل مثالي، كما أن جودة أداء الحكومة أهم بكثير من حجمها لذلك من الأسهل على الدولة الكبيرة المتصفة بالكفاءة والفعالية والشرعية أن تخفف مداها ليكون أداؤها أفضل³.

تأتي قوة مؤسسات الدولة من قوتها في تطبيق القوانين، والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وتوفير المنافع لكل أفراد المجتمع، في ظل حكم القانون وآليات المحاسبة والمساءلة التي تقيد سلطة الدولة بأسلوب منضبط ويرضي جميع الأطراف، مما يضمن استمرار النظام السياسي، وغياب أحد هذه الأسس يسبب خللاً في النظام السياسي، وتصبح الدولة ضعيفة أو فاشلة أو محدودة الديمقراطية، كما في الصين التي تتميز بقوتها وتطورها

¹ المرجع السابق، ص 189-198

² فرانسيس فوكوياما، أصول النظم السياسية النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية، ط1، ترجمة: معين الامام، مجاب الامام، منتدى العلاقات العربية والدولة، قطر، 2016م، ص 509-511.

³ فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 57-58

ولكن حكم القانون فيها ضعيف والديمقراطية غائبة، بينما سنغافورة يسود فيها القانون وتتمتع بالقوة ولكن الديمقراطية محدودة فيها، وعلى الرغم من إجراء روسيا الانتخابات الديمقراطية ولكنها قمعت المخالفين، وغاب فيها حكم القانون، وهذا مؤشر أن الدولة الفاشلة يكون فيها حكم القانون غائباً تماماً، بالتالي فإن القدرة على تبني أنظمة سياسية قوية تعمل ضمن الضوابط والمعايير التي رسخها القانون والخيار الديمقراطي هي من معجزات السياسة الحديثة¹ وهذا ما يتضح في أفكار فوكوياما.

تبين من خلال تحليل أفكار فوكوياما لمفهوم الدولة وتحديد صبغتها السياسية الأمل، أن الليبرالية الديمقراطية كنظام سياسي عالمي هو الشكل النهائي والأوحد لأي دولة قد تصل إلى شكلها النموذجي، وستكون أقل عرضة للانحطاط السياسي لامتلاكها آليات تصحيح ذاتي لمنع الفساد والانحطاط، وهذا ما ذكره في أطروحاته أصول النظم السياسية، واعتبر قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية النقطة التي وجدت فيها المؤسسات الثلاث معاً تحت مسمى الليبرالية الديمقراطية، وفي بدايات القرن الواحد والعشرين أكدت الثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية على ارتباط تطور السياسة بشكل وثيق مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية²، وهذا يضمن ديمومة نظامها السياسي الذي قد يضعف أو يتآكل في بعض جوانبه ولكنه لا يزول نهائياً.

يدل ما سبق على وجود مؤثر في قوة الدولة وطبيعة علاقاتها الخارجية مع دول العالم، وهو قوة النظام السياسي والاقتصادي فيها مما يحدد القوانين النازمة لعلاقاتها الدولية، وبروز الدولة الليبرالية الديمقراطية كمتحكم في ذلك.

المحور الثاني- تطور الدولة الليبرالية وأثره في العلاقات الدولية في فكر فوكوياما.

اعتبر فوكوياما أن الليبرالية نظام سياسي مثالي يسيطر على العلاقات الدولية ويجب تطبيقه على دول محددة لديها القدرة على فرض حكمها وقانونها عالمياً أي أنها غير محدودة الحدود السياسية.

المطلب الأول- حدود ليبرالية الدولة وديمقراطيتها المعولمة عند فوكوياما.

لم يتخل فوكوياما أبداً عن فكرته الكبيرة بأن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل النهائي للحكومة البشرية، لأن كل البدائل الأخرى سيئة في نظره، وهو يدافع عن الليبرالية باعتبارها ضرورة في عالمنا الحالي المتنوع والمتربط، وقد يطرأ عليها تغييرات تبعاً لتطور الأوضاع العالمية وبخاصة حالياً مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده الكثير من الدول وأولها الولايات المتحدة الأمريكية.

1- النيوليبرالية كمسار سياسي متطور

ظهرت النظرية الليبرالية في القرن الثامن عشر وكانت انتصاراً للمجتمع الإنساني على الاستبداد والعبودية والظلم كونها ركزت على حرية الإنسان اقتصادياً وسياسياً بشكل كبير بما يحقق تطور المجتمع والانسجام ما بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة إلى جانب الانفتاح الخارجي من حيث حرية السوق والتجارة بين الدول لتحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي.

مرت الليبرالية بعدة مراحل بدأت باسم الليبرالية الكلاسيكية وهي مجموعة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحمل في مضمونها أهداف وقضايا تهم الإنسان كونه هو الأساس فيها، فمهمة الدولة الحفاظ على الأمن وحماية الأفراد، ومن أهم روادها آدم سميث وديفيد ريكاردو ممن ركزوا على أهمية الاقتصاد من خلال التجارة الحرة وفتح الأسواق والاعتماد على الملكية الخاصة بشكل يؤمن استقرار السوق الاقتصادية وهي مهمة

¹ المرجع السابق، ص 37- 39

² فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 44

الفرد وليست الدولة، وفي الوقت نفسه لابد للدولة من التدخل وتقديم بعض الخدمات لقطاعات مثل التعليم والصحة والأمن، وهنا برزت أفكار جديدة دعت إلى زيادة تدخل الدولة في نشاطات الأفراد لتقديم الدعم لهم أمثال جون ستورات مل¹.

حدث تحول كبير في الليبرالية الكلاسيكية عند استلام رونالد ريغان رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل على إخراج الدولة من كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إلغاء القيود وبعض القوانين التي فرضت على رأس المال الخاص بالأفراد؛ أي أنه أكد على الحرية الفردية وأبعد الدولة عن السوق، وقد اتفق مع ذلك رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر، وسميت هذه المرحلة بالكلاسيكية الجديدة².

ظهر مفهوم الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية الذي شكل مزيجاً سياسياً من العدالة الاجتماعية والاقتصاد تحت سلطة الحكومة التي تحافظ على حقوق أفرادها بمختلف أشكالها، في أدبيات العلاقات الدولية لتشير إلى تقليد فكري ونظرية في العلاقات الدولية أو تصور لماهية هذه العلاقات ضمن افتراضات مختلفة، كوجود قوى فاعلة داخل الدولة تؤثر في مجال العلاقات الدولية، وهي منظمات دولية تمارس مهاماً متنوعة، ويرى أتباع هذا المفهوم الجديد أن غياب السلطة المركزية وفي الوقت نفسه عدم وجود سلطة تعلو على سلطة الدولة يساعد في تحقيق تعاون دولي كونهم ينظرون إلى العلاقات الدولية على أنها تفاعلات إيجابية بين جميع الأطراف لأن الفرد بطبيعته اجتماعي ومتعاون³.

توسعت الليبرالية الجديدة (المؤسسية) في بعض المفاهيم السابقة لها، ونظرت إلى مفهوم القوة على أن الدولة يجب أن تسعى لزيادة قوتها بشكل مطلق وليس نسبي، وفي منتصف السبعينات من القرن العشرين أصبحت النيوليبرالية محط أنظار المفكرين والباحثين في العلاقات الدولية حيث ركز بعضهم على نظريات التكامل والاعتمادية بينما اتجه آخرون إلى دور المؤسسات الدولية (التعاون الدولي) وهو ما أسماه البعض الليبرالية المؤسسية⁴.

مجد فوكوياما فكرة الليبرالية الرأسمالية الجديدة، ودعا إلى عولمتها كونها تحقق تطور اقتصادي وازدهار مادي شامل وبلا نهاية، وأكد أن الأفراد في ظل الليبرالية يستطيعون الحصول على الاعتراف المتبادل دون الخضوع لإرادة الآخرين، والحروب والنزاعات أصبحت أمراً غير وارد نتيجة تغير العلاقات بين الدول الليبرالية⁵، وبذلك أصبحت المؤسسة السياسية الوحيدة القادرة على إشباع الرغبة الكونية في الاعتراف أن الإنسان نذ مساوٍ لأخيه الإنسان في ظل سيادة القانون هي النظام الديمقراطي الليبرالي⁶.

أكد فوكوياما أن ظهور الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) قد غير المسارات السياسية، ويمكن تسميتها بالليبرالية الاجتماعية، وقد كان لها تأثير على إصلاحات السوق الحرة لإلغاء الضوابط والخصخصة التي بدأت في السبعينيات، وحملت في مضمونها مفاهيم جديدة وبخاصة فيما يتعلق بالعدالة والمساواة وتميزت بها عن الليبرالية الكلاسيكية التي استمرت حتى القرن التاسع عشر⁷، ويعتقد فوكوياما أن المجتمعات الليبرالية الناجحة تتمتع بثقافة خاصة وفهم جيد للحياة حتى لو كانت فيها الرؤية الأخلاقية أقل من المجتمعات الملزمة بمذهب ديني واحد،

¹ خالد موسى المصري، نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دمشق، 2018، ص 98.

² المرجع السابق، ص 99.

³ خالد المصري، مرجع سابق، ص 92.

⁴ المرجع السابق، ص 95.

⁵ جون بيلس، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 331.

⁶ روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، ترجمة: فاضل جتكر، دار عيكان، الرياض، 2003، ص 702.

⁷ الليبرالية الكلاسيكية: تركز على الاقتصاد بعيد عن سلطة الحكومة مما قد يسبب أزمات للأفراد من الفقر والشقاء.

ويفسر ذلك بكونه ميزة وليست خللاً في المجتمعات الليبرالية¹، ويعود ذلك لاعتماد فوكوياما على قوة الاقتصاد كعامل في الهيمنة السياسية وبخاصة أنه يشكل أساس التطور العلمي والتكنولوجي.

2- الحدود الليبرالية في الإقليم الجغرافي السياسي

بات بناء الدولة من الأمور التي تشغل المفكرين لتوضيح آليات تطورها وتحولاتها المختلفة بما فيها من نظام سياسي قائم ومفاهيم أساسية كالسيادة ومعايير وجودها كركيزة لتكوين الدولة بشكلها المعاصر كما يراه فوكوياما، وأن مؤسسات الدولة تحتاج أربعة جوانب لتكاملها وهي التصميم التنظيمي، والإدارة، وتصميم النظام السياسي، والعوامل الثقافية والبنوية، لتتكامل بذلك قوتها وقوة مؤسساتها لتعمل بشكل مستقل ضمن سلطة الدولة التي تسن القوانين والتشريعات لحماية مؤسساتها ورفع كفاءة عملها.

تتعلق سلطة الدولة بقوتها وليس بمدى الجغرافي وهذا ما يميز الدول الليبرالية الديمقراطية عن غيرها، بمعنى أن الدولة قد تكون " أصغر لكن أقوى"²، حيث ركز فوكوياما على التوازن القائم في النموذج الأوربي بين المدى والقوة للدولة، على عكس النموذج الأمريكي الذي غلبت فيه القوة على المدى، وتبعاً للمعطيات السياسية وما يطرأ عليها من تحولات اقتصادية وقانونية قد يطرأ تغير على بعدي القوة والمدى، وذكر فوكوياما أمثلة على أهمية القوة مقارنة مع المدى في بعض الاقتصاديات الآسيوية (هونكونغ كدولة أكثر أدنوية "ليبرالية").

يعتقد فوكوياما أن مصلحة الدولة وسيادتها تعكس قوتها ضمن حدودها الجغرافية وخلال علاقاتها الدولية، بشكل يمنع تدخل الدول بها، وفي الوقت نفسه يعطيها الحق لتتدخل بشؤون الدولة الأقل شأناً منها (الضعيفة أو الفاشلة أو المضطربة) بحجة رفع مستوى أداءها وإزالة الخلل الذي قد يهدد الأمن الدولي العام، مما يمنحها الحق بشن الحروب الاستباقية ضد بعض البلدان ونزع سيادتها بالقوة العسكرية كما حدث في حربي أفغانستان والعراق التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك اعتبر هذه الدول فاشلة بسبب انهيار السيادة وسقوط مؤسساتها كما في العراق، في حين أطلق فوكوياما مصطلح الدولة اللينة على الدول التي ما تزال تتمتع بالسيادة ووجود المؤسسات ولكن عملها معطل بسبب التدخلات الخارجية كما في بعض دول الشرق الأوسط ذات سيادة غير مكتملة نتيجة لضعف قوة الدولة لا مداها.

ركز فوكوياما على فكرة السيادة وأنواعها بالشكل الحديث وربط سيادة أي دولة بقوتها، واعتبر أن الديمقراطية ليست أهم من مبدأ سيادة الدولة وقوتها بل قد يكون لاحقاً لها، حيث يمكن للدولة بناء قوتها اقتصادياً لتقليص الفجوة بين طبقات المجتمع في بادئ الأمر وبسط سيادتها على أراضيها ومن ثم تحقيق مبدأ الديمقراطية³، والسيادة عنده ليست مطلقة لأنه لا يوجد دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، فالسيادة قد تكون مطلقة فقط في حدود إقليمها أي مداها الجغرافي، ويجب الإشارة إلى وجود عملية تعاون وتبادل مصالح بين الدول تبعاً لهدف كل منها وما يحكم هذه العلاقات غالباً هو قوة الدولة سياسياً واقتصادياً (الدولة الليبرالية الديمقراطية).

تبين من خلال ما سبق أن مفهوم الدولة عند فوكوياما يرتبط بشكل وثيق بمفهومين أساسيين هما السيادة ومؤسسات الدولة وقوتها، وينعكس ذلك فقط في الدولة الليبرالية الديمقراطية، بالتالي لا يمكن القول بتراجع الليبرالية الديمقراطية لأنه لا يوجد نظام بديل له، ومحاولة تطبيقه على بعض الدول بهدف عولمة هذا النظام السياسي.

¹ Krithika varagur, Francis Fukuyama Plays defense, the new Yorker, USA, May 25, 2022

² فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب إمام، ط1، مكتبة العبيكان، 2007، ص11

³ العاقب سفيان، مرجع سابق، ص160

3- الليبرالية والديموقراطية في ظل العولمة المعاصرة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة السيطرة على العالم من خلال مؤتمرات عقدتها مع الدول الحليفة لها لإنشاء منظمات دولية اقتصادية وسياسية تمثلت بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكانت هذه المنظمات أهم أركان نظام العولمة التي تتحكم بها الرأسمالية لتنفيذ سياستها الغربية للسيطرة والهيمنة وبث الفكر الليبرالي بحجة تحسين أوضاع الدول النامية¹.

تعددت التعاريف التي أوضحت مفهوم العولمة حيث اعتبرها البعض غطاء نظري أو فلسفة نظرية لاقتصاد السوق ومجموعة الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات بهدف فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية بحجة تشجيع الدول الأقل نمواً بذريعة الانفتاح والمنافسة، وذلك بهدف السيطرة عليها، ويرى البعض أن العولمة هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ²، وقد أيد المتشددون للحضارة الغربية هذه الفكرة، وقوبلت بالرفض من آخرين، وهناك من أخذ بالرأيين بشكل يناسب مصالحه وهم الليبراليون.

4- أدوات العولمة الرأسمالية: مهمتها التأثير على سيادة الدول بالتدخلات الاقتصادية، أهمها:

أ- صندوق النقد والبنك الدوليين: الهدف من انشائهما هو استقرار النقد العالمي ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والتعاملات الاقتصادية وتقديم التسهيلات للدول، ولكنهما مارسا ازدواجية في تعاملاتهما كالطعن في سيادة بعض الدول وفرض سياسات اقتصادية عليها من خلال تدخلهما بإعادة هيكلة الاقتصاديات فيها أو تحديد عمليات الخصخصة، والدول التي ترفض ذلك تمنع عنها القروض وتسحب منها الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي لتدني العملة فيها التأثير على حياة الأفراد بسبب الديون المتراكمة وتصبح عرضة للتدخل الخارجي ولاسيما في الدول النامية³ التي تضطر في النهاية للخضوع والاستسلام، فأصبح صندوق النقد والبنك الدوليين أداة للتحكم الدولي وفرض السيطرة على الكثير من دول العالم بقيادة الدول العظمى.

ب- منظمة التجارة العالمية: أنشئت لتعزيز العولمة الاقتصادية وتقديم التسهيلات التجارية وهي تتميز بصلاحيات واسعة ونفوذ كبير يتخطى حدود الدول، ولكنها لعبت دوراً كبيراً في التأثير على سيادة العديد من الدول وخاصة النامية منها والتي تأثرت بشكل عميق بهذه المنظمة التي استطاعت التدخل بشؤونها الداخلية الاقتصادية والسياسية والتشريعية لذلك تخلت بعض الدول عن العديد من سلطاتها نتيجة لضعفها ولم تستطع فرض قراراتها داخل أرضها كعدم قدرتها على فرض الضرائب المستحقة داخل مؤسساتها وتوقف تعاملات الاستيراد والتصدير وبالتالي ضعف اقتصادها⁴.

ج- الشركات متعددة الجنسيات: تسمى أيضاً بالشركات العابرة للقارات وهي نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات رأس مال ونشاط انتاجي أو مالي أو تسويقي يمتد عبر حدود الدول، ولها الحق بالتدخل بكل فروعها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، وقد أصبحت بمثابة دول حقيقية تعمل على تفكيك الدول وإعادة بنائها وجعلها تقدم تنازلات بحقوقها ضمن اقليمها الجغرافي للرأسمالية الغربية الاحتكارية من خلال اغلاق فروعها أو نقلها وتهديدها اقتصادياً مما يؤدي لانخفاض أسعار العملات والأسهم والاستثمارات فيها، وبالنتيجة إضعاف قوة

¹ خالد المصري، مرجع سابق، ص 140-141.

² صادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط1، 1999، ص 125

³ مقدادي محمد، العولمة رقاب كثيرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2000، ص 88

⁴ العاقب سفيان، مرجع سابق، ص 48-52

هذه الدولة وتهديد سيادتها وتضطر للخضوع لهذه الشركات التي تسيطر على اقتصادها وهذا هدف الليبرالية الجديدة التي تعتمد إلى ابعاد الدولة عن الشعب وتحويلها لسوق تبعاً لمصلحتها وتفرض سيطرتها على أراضيها¹. تعبر العولمة عن نظام عالمي جديد يسعى لتطبيق التجربة الديمقراطية الليبرالية الأمريكية على العالم من أجل رفع مستوياتها وتحسين أوضاعها، ولكنها في مضمونها تسعى لنشر الفكر الغربي لسهولة السيطرة على الدول الأقل شأناً، ولاسيما أن العولمة تعمل على تقويض سيادة هذه الدول التي وقعت تحت سيطرة أدوات العولمة ولاسيما السوق العالمية² من خلال القوانين القاسية التي فرضتها عليها اقتصادياً.

المطلب الثاني- العلاقات الدولية في ظل الليبرالية المعدلة عند فوكوياما.

يرى فوكوياما أنّ الليبرالية الجديدة قادرة على التأثير على العلاقات الدولية التي يجب توضيحها كمفهوم سياسي كما يلي:

1- ماهية العلاقات الدولية

أصبحت دراسة العلاقات الدولية علماً قائماً بحد ذاته ظهر لأول مرة في بريطانيا 1919 وما لبث أن انتشر في جامعات العالم، وباتت تحكم العلاقات الدولية مجموعة من القوانين والأنظمة والاتفاقيات العالمية، ويمكن تعريفها بأنها: التفاعلات المباشرة وغير المباشرة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية....) بين مختلف الكيانات البشرية والوحدات والقوى الفاعلة في النظام الدولي، حيث لا تستطيع أي دولة في العالم العيش بمعزل عن محيطها، فهي بحاجة لهذا النوع من العلاقات لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة العالمية (القطب الواحد) مما أحدث تغييرات كبيرة في مسار العلاقات الدولية، والجدير بالذكر أن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة، ولكن ما هو جديد هو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بها وهذا ما أكدته ريتشارد نيكسون في كتابه (ما وراء السلام) عندما قال "إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن القول أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية"³.

2- العلاقات الدولية في ظل الليبرالية

يرى بعض الليبراليون أنّ الحرب هي إحدى صفات العلاقات الدولية بسبب غياب السلطة المركزية في النظام الدولي، ولكن يعتقدون بوجود انسجام في المصالح داخل المجتمع المحلي بالتالي وجودها أيضاً في المجتمع الدولي لأن تجارب البشر تعلمهم أن الحروب تجلب الدمار وأن السلام هو الذي يحقق أهدافهم، ويمكن تحديد تصورات الليبراليين عن العلاقات الدولية والصراعات بثلاثة أشكال⁴:

1. حدوث الصراعات بسبب تدخل الحكومات على الصعيدين المحلي والدولي مما يسبب اضطرابات لذلك يجب ضمان حرية الافراد والتجارة لتحقيق الازدهار.
2. حدوث الصراعات بسبب عدم وجود الديمقراطية السياسية لذلك لابد من احترام حق تقرير المصير والتجاوب مع الرأي العام.

¹ العاقب سفيان، مرجع سابق، ص 40-42

² مارتن غريفش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008م، ص 317

³ علي عودة العقابي، العلاقات الدولية (دراسة تحليلية في الأصول والنشأة التاريخ والنظريات)، العراق، بغداد، 2010، ص 130-146

⁴ عولمة السياسة العلمية، لندن، اكسفود، 1997، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 316.

3. حدوث صراعات بسبب اختلال توازن القوى لذلك وجب وجود حكومة عالمية تتمتع بسلطة اتخاذ وتنفيذ القرارات.

يركز الليبراليون على وجود القانون والمنظمات الدولية كفاعل مهم في العلاقات الدولية ولكنهم لا يعتقدون بأهمية توازن القوى في ذلك لأن الأساس هو التعاون الدولي، كما أن الاعتمادية المتبادلة بين الدول تزيد من استقرار العلاقات الدولية وتقلل من العنف وتحقق نوع من التكامل الدولي بينها، وتركز الليبرالية على آلية صناعة القرار ضمن مؤسسات الدولة بما يحقق مصالحها، وتنتظر إلى الديمقراطية كمولد رئيسي للسلام على الرغم من أن بعض الدول الديمقراطية قد تضطر لشن حرب ضد الدول الديكتاتورية، ومن خلال ما سبق يمكن لليبرالية تحقيق التغيير السلمي في النظام الدولي.

3- العلاقات الدولية في الدولة المعدلة عند فوكوياما

تبين لفوكوياما بعد دراسة وتحليل العلاقات والأنظمة السياسية، أن تكامل العناصر الثلاث المكونة للنظام السياسي المستقر بشكل متوازن (الدولة وحكم القانون والمساءلة) تتواجد في الدولة الديمقراطية الليبرالية الجديدة، على عكس العديد من الدول التي تنتهك حقوق الأفراد؛ لذلك يطلق عليها اسم الدول الديكتاتورية.

تعتمد الديمقراطيات الليبرالية التي تجمع دولاً قوية وفاعلة على مؤسسات ضبط على القانون والمحاسبة الديمقراطية وبالتالي هي أكثر عدلاً في التعامل مع أفرادها ومع باقي الدول كونها تهدف إلى تحقيق السلم العالمي، فالفاعلية السياسية التي تتضمنها هذه الحكومات تخدم هدفاً مهماً في الحياة الإنسانية وهي منع الحروب وتحقيق السلام ومحاربة الاستبداد في الدول غير الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية الليبرالية صيغة حكم قابلة للتطبيق على نحو أعم من غيرها كونها تمثل ارتقاءً سياسياً ولاسيما على صعيد المؤسسات داخل الدولة مما يحقق تنظيم سياسي مستقر، وبالتالي تشكيل الدولة الحديثة الناجحة كونياً والتي تتمثل من وجهة نظر فوكوياما في الولايات المتحدة الأمريكية، والقادرة على تنظيم العلاقات الدولية القائمة على السلام والعدل والمساواة بين جميع الدول، إلى جانب قوتها في اتخاذ القرار وتنفيذه عالمياً للتقليل من النزاعات والصراعات.

بالرغم من محاولات بعض الدول لفرض نفسها كبديل لهذا النظام السياسي في القرن الواحد والعشرين كالصين وروسيا ولكنها لم ترقى لتصل إلى أفكار تعتمد عالمياً لأنها لم تحقق ما حققته الديمقراطية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية، لذلك فإن كل المجتمعات الاستبدادية والديمقراطية على حد سواء تبقى عرضة للانحطاط مع الزمن بسبب زعزعة استقرارها نتيجة لأحداث تهدد حكومتها بالسقوط كالاحتجاجات الشعبية والركود الاقتصادي وعدم تطبيقها للقوانين والاتفاقات الدولية النازمة للعلاقات الدولية وغيرها.

يؤدي التطور العام مع الزمن لتغير الصيغ المؤسساتية الرئيسة في الدولة ليواكب هذا التطور، ومن ثم حدوث تغير في النظام السياسي، أي أن جميع الأنظمة السياسية لا تبقى على حالها وإنما هي عرضة للتغير سلباً أو إيجاباً، وهنا تبرز قوة الدولة في التعامل مع المشكلات التي تواجهها نتيجة هذا التغير، ففي عام 2013 واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة مالية بعيدة الأمد وشديدة الخطورة ولكنها كانت قابلة للحل عبر تسويات سياسية ملائمة وهذا دليل على أن الاقتصاد الأمريكي هو مصدر ابتكار وتجديد وأن الحكومة الأمريكية في الوقت الحالي هي مصدر الهام لجميع الدول وهي القادرة على قيادة العالم نحو السلام والازدهار¹.

¹ فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 689-696.

الخاتمة

تطور مفهوم العلاقات الدولية خلال الأحداث التي توالى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي الذي اختتم الحرب الباردة ما بين الأقطاب المتنافسة وإلى الفترة الحالية لتستند إلى السياسات الداخلية والخارجية للدول الكبرى، وأهم هذه الأحداث ظهور ما يعرف بالليبرالية المتعلقة بالديمقراطية تلاها النيوليبرالية والبعض يطلق عليها العولمة وهي مفاهيم جديدة أكد عليها فوكوياما لما لها من أثر واضح على العالم ولا سيما على الصعيد السياسي، وقد كانت الحجر الأساس لما يعرف في الواقع الحالي بمفهوم العولمة التي كان ظاهرها تنظيم العلاقات الدولية لنشر الازدهار والسلام والديمقراطية، وفي طياتها تهدف إلى الهيمنة والسيطرة تحت زعامة القطب الأمريكي.

من وجهة نظر فوكوياما إلى الوقت الحالي لا يوجد نظام فعلي منافس للنظام الليبرالي الديمقراطي بسبب انجذاب الدول إلى هذا النظام بكافة أشكاله، ولا يوجد أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم ممثلة بهذا النظام الليبرالي الديمقراطي الناجح والأمثل لوضع القوانين والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية، كونها الأقوى من بين الدول المتقدمة.

نتائج البحث

تبين من خلال هذا البحث ما يلي:

1- العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الخارجية الأمريكية هي التي تحكم العالم عن طريق تصدير النظام الموصوف من قبلها بالعالمية (الديمقراطية الليبرالية) بوصفه النظام الأنجح لتحقيق السلام والأمن الدوليين وعليه تبين من فكر فوكوياما السياسي أن الاتجاه الأحادي القطب يتصدر المرتبة الأولى ولا يوجد نظام بديل له منافس ولا يمكن الاستغناء عنه وإن وجد بديل له فإنه لا يصل إلى مرتبة إزالته من النظام الدولي، وقد خصص هذا المفهوم بشكله الأمثل الولايات المتحدة الأمريكية.

2- لا يوجد بحث في العلوم الإنسانية يقارب كل من طبيعية التفاعلات ما بين تعقيدات وتشابكات العلاقات الدولية وخاصة من حيث وجود قطب واحد يترأس العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحتى وإن ظهرت قوى صاعدة منافسة جديدة وإنما هي قوى لا تتميز بالديمقراطية اللازمة التي تحتاجها الدولة من وجهة نظر فوكوياما.

3- هناك العديد من الآليات والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر فوكوياما ترقى إلى مستوى الصدارة لقيادة العالم وهذا ما يعطيها الحق في التدخل في العلاقات الخارجية من خلال سياستها الخارجية في العالم والشرق الأوسط خاصةً لتصحيح المفهوم العام للدول كي يرقى إلى مستوى قريب من الدولة المكتملة والذي وصفها بدولة الحد الأدنى التي تمتاز بعناصر معينة لترقى إلى النظام الناجح وتحقيق الأمن والسلم الدوليين في العالم.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إمام عبد الفتاح إمام. أصول فلسفة الحق: هيجل، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
2. عولمة السياسة العلمية، لندن، اكسفود، 1997، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004م.
3. خالد موسى المصري. نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دمشق، 2018م.
4. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، ترجمة: فاضل جتكر، دار عبيكان، رياض، 2003م.
5. صادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط1، 1999م.
6. العاقب سفيان، الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسييس فوكوياما أنموذجاً. (رسالة ماجستير) جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر 2016م.
7. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، 1989م.
8. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية (دراسة تحليلية في الأصول والنشأة التاريخ والنظريات)، العراق، بغداد، 2010م.
9. فرانسييس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط1، ترجمة: مجاب إمام، مكتبة العبيكان، 2007م.
10. فرانسييس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ط1، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م.
11. فرانسييس فوكوياما، أصول النظم السياسية النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية، 2016م.
12. قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. ط1، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2014.
13. مارتن غريفيش وتيري أوكالاها. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008م.
14. محمد عبد البديع السيد، مبادئ علم السياسة، جامعة بنها، كلية الآداب.
15. محمد حسين نصر، مفهوم الدولة، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، مجلد 14 عدد 1، 2015م.
16. معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014م.
17. مقدادي محمد، العولمة رقاب كثيرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2000م.

قائمة المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Francis Fukuyama, **The End of History and The Last Man**, Penguin, London, 1992.
2. Krithika varagur, **Francis Fukuyama Plays defense**, the new Yorker, USA, May 25, 2022
<https://www.newyorker.com/booke/underreview/francis-fukuyama-plays-defense>.
3. Monzoor Elahi laskar, **Summary of Social Contract Theory by Hobbes, Locke and Rousseau**, LL. M Symbiosis Law school, Pune, 2013.

البعد الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا

إسماعيل أحمد ديوب¹

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان البعد الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا، وتناولت مفهوم الجيو اقتصاد وأهميته في الدراسات المعاصرة، وكذلك تناولت موقع سوريا الجغرافي وأهميته في السياسة الخارجية الروسية. كما حاولت الدراسة التعرف على دوافع وأبعاد التواجد الروسي في سوريا، وتعزيز هذا التواجد بعد الأزمة في سوريا ٢٠١١؛ حيث توضح الدراسة أن التواجد الروسي جاء للتأكيد على الدور الجديد الذي تلعبه روسيا في الساحة الدولية كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية، وتم التركيز على البعد الجيو اقتصادي المتمثل بأمن الطاقة الروسي، حيث أن سوريا مركز تجميع عدد من المشاريع المنافسة لإمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى أن لموقع سوريا أهمية جيو اقتصادية أثرت بقوة في سلوك روسيا تجاهها، وأن روسيا حققت مآلاتها من هذا التواجد.

الكلمات المفتاحية: الجيو اقتصاد - روسيا - سوريا - التواجد الروسي.

Abstract

The Geo-Economic Dimension of the Russian Presence in Syria
This study came under the title of (The Geo-Economic Dimension of the Russian Presence in Syria), and dealt with the concept of geo-economics and its importance in contemporary studies, as well as dealing with the geographical location of Syria and its importance in Russian foreign policy. The study also tried to identify the motives and dimensions of the Russian presence in Syria, and to strengthen this presence after the crisis in Syria 2011, where the study shows that the Russian presence came to confirm the new role that Russia plays in the international arena as an influential force in international relations, and the focus was on the geo-economic dimension represented by Russian energy security, as Syria is the center for collecting a number of competing projects for Russian energy supplies to Europe, and in the circle, the study found that the site Syria is of geo-economic importance that strongly influenced Russia's behavior towards it, and that Russia achieved its benefits from this presence
Keywords: Geoeconomy_ Russia_ Syria_ Russian presence

¹ طالب دراسات عليا قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية

المقدمة

إنَّ التغيرات التي شهدها العالم على الصعيد السياسي والاقتصادي بدءاً من أحداث سبتمبر، ومروراً بالأزمة المالية العالمية؛ وصولاً للاضطرابات التي يعيشها الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق منها بقضايا "الإرهاب الدولي". كل ذلك دفع بروسيا لأن تعيد صياغة أولويات سياستها الخارجية؛ فتركزت هذه الأولويات في مكافحة الإرهاب، والاهتمام بمحيطها الجغرافي، ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى العمل على إحباط المحاولات الغربية التي تهدف إلى كسر سيطرتها في قطاع الطاقة. ولأهمية موقع سوريا في تحقيق المصالح الوطنية الروسية آنفة الذكر، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالمصالح الجيو-اقتصادية، كون موقع سوريا هو مكاناً محتملاً لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز الخليجي والمصري والإيراني إلى تركيا وأوروبا، بالإضافة لرغبة روسيا بالبقاء في حوض البحر الأبيض المتوسط. وعليه تبنت روسيا استراتيجيات وأدوات مختلفة تجاه سوريا، ومع بداية الأزمة السورية ٢٠١١ لم تتردد روسيا في دعم الحكومة السورية الشرعية؛ هذا الدعم الذي تطور إلى تواجد عسكري عام ٢٠١٥، وذلك رغبةً منها في عدم تكرار ما حصل مع باقي الدول العربية وموجة سقوط الرؤساء والحكومات في تلك الدول، وذلك ليقينها بأن أي تغيير سيكون في مصلحة الغرب، وسيولد حالة عدم استقرار لن تخدم مصالحها في المنطقة، فعملت على دعم الدولة السورية بكل السبل الممكنة.

إنَّ دراسة التواجد الروسي في سوريا من جهة شرعيته وحدوده وحججه الإعلامية أمر لا طائل من ورائه، فكل طرف من الأطراف المتنافسة ينظر للآخر على أنه "تدخل أجنبي"، ولذلك ستركز في بحثي على العامل الجيو اقتصادي في جانبين. الأول يتمثل بسؤال (لماذا سوريا؟)، والثاني يبحث بالمسألة الجيو اقتصادية المركزية بالنسبة لروسيا المتمثلة بسوريا كعقدة مرور المشاريع الطاقوية المنافسة لها.

أهمية البحث:

جاءت أهمية الدراسة من أهمية ما أحدثته التواجد الروسي في سوريا من تحولات إقليمية ودولية في المنطقة، وذلك بالعودة للدوافع الجوهرية لمثل هذا السلوك الروسي حيال سوريا والتركيز على الدافع الجيو اقتصادي.

مشكلة البحث:

إنَّ التواجد الروسي في سوريا كان أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي، ولا بدَّ أن ذلك نتاج مجموعة من الدوافع المبنية على المصلحة الوطنية لروسيا، ومن أهمها ما يتعلّق بالدافع الجيو اقتصادي المتمثل في موقع سورية وما يضيفه من مزايا جيو اقتصادية لروسيا. وهذا ما أثار التساؤلات الآتية:

1. ما هو مفهوم الجيو اقتصاد؟
2. ما طبيعة الدوافع والأبعاد التي تحكم السلوك الروسي تجاه سوريا وما علاقتها بموقع سوريا الجغرافي؟
3. ما هو الدافع الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا؟

فرضيات البحث:

1. تتغير السياسة الخارجية الروسية في المنطقة بناءً على المتغيرات الإقليمية والدولية.
2. يرتبط تواجد روسيا في سوريا بأهمية موقع سوريا الجغرافي في خدمة مصالح روسيا في محيطها الإقليمي والدولي.
3. تواجد روسيا في سوريا يسهم إلى حد كبير في تحقيق مصالحها الجيو اقتصادية، وخاصة ما يتعلق منها بأمن الطاقة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة في ظل التحقق من الفرضيات إلى:

1. تعريف المتلقي الغير مختص على ماهية الجيو اقتصاد لمساعدته على فهم مجريات الدراسة.
2. معرفة دوافع وأبعاد التواجد الروسي في سوريا وعلاقة موقع سوريا الجغرافي بذلك.
3. معرفة الدافع الجيو اقتصادي للتواجد الروسي بسوريا وكيف تجلى ذلك على صعيد أمن الطاقة.

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف موضوع الدراسة والاحاطة بأبعاده وجمع المعلومات حوله من ثم التحليل من أجل الوصول للقواعد العامة التي تحكم الموضوع، فتم وصف ماهية الجيو اقتصاد وطبيعة الدوافع وراء التواجد الروسي في سوريا ومن ثم تحليل تلك الدوافع وربطها بالموقع الجيو اقتصادي لسوريا من أجل استخلاص الدافع الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا.

تقسيم البحث:

المحور الأول: مفهوم الجيو - اقتصاد.

المحور الثاني: موقع سوريا الجغرافي ودوافع التواجد الروسي فيها.

المحور الثالث: الدافع الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا.

المحور الأول - في مفهوم الجيو_اقتصاد.

ظهرت السياسات الجيو اقتصادية مع نهاية الحرب الباردة، وعقب تفكك الاتحاد السوفييتي؛ نتيجة ارتفاع التكلفة الاقتصادية بسبب تسارع وتيرة سباق التسلح. أما عن ظهور هذا المفهوم أكاديمياً؛ يذهب البعض إلى أن مفهوم الجيو اقتصاد دخل في معجم الحديث للشؤون الدولية بمقال عام ١٩٩٠ بقلم إدوارد لوتواك (Édouard Lutuac)²؛ حيث "جادل لوتواك" أن تضال الحرب الباردة يقلل بشكل مطرد من أهمية القوة العسكرية في الشؤون الدولية مقابل تصاعد أولوية الطرق الجيو اقتصادية في عمل الدولة³، ويدعم ذلك الجغرافيون؛ إذ يؤكدون أن الجغرافية هي عنصر جوهري في جميع العمليات الاقتصادية (لا يوجد اقتصادات؛ بل يوجد مناطق جيو اقتصادية)، وبالتالي فإن مجال الجيو اقتصاد هو الأفضل لمساعدتنا على تقدير وفهم العالم الاقتصادي الحديث بكل تعقيداته.

هناك ثلاثة مفاهيم مكونة للمنظور الجيو اقتصادي. المفهوم الأول؛ وهو الفضاء؛ حيث يشير إلى المسافة المادية والمساحة وبالتالي يسمح لنا طرح سؤال وهو مكان حدوث عملية معينة؟، أما المفهوم الثاني؛ وهو المكان ويهدف للإشارة إلى خصوصية وتفرّد أماكن معينة فإن الطرق التي يتم بها بناء الاقتصادات وتنفيذها قد تكون مختلفة جداً في أماكن مختلفة، وعن المفهوم الثالث؛ وهو المقياس؛ يساعدنا هذا المفهوم على تنظيم الأماكن من خلال تصنيف المقاييس المكانية ومنها (النطاق العالمي، والنطاق الإقليمي، والنطاق الوطني، والنطاق المحلي)⁴. وبناءً عليه قد يوحي لنا مفهوم الجيو اقتصاد على أنه يقع في مكان ما بين تخصصات الجغرافيا والاقتصاد، وهذا صحيح إلا أنهم يقصدون أشياء مختلفة به؛ فالنهج الذي يستخدمه الجغرافيون لدراسة الاقتصاد يختلف عن النهج الذي يستخدمه الاقتصاديين. وليتضح ذلك أكثر سأطرق لتعريف الجيو اقتصاد؛ حيث يعرفه "باسكال

² مؤرخ وباحث استراتيجي أمريكي

³ Wigll, and Scholvin, soren. Geo_Economics as Concept and Practice in Intrnational Relation. FIIA.

2018. <https://www.fiia.fi/en/publication/geo-economics-as-concept-and-practice-in-international-relations>

⁴ Sokol, . Economic geography. University of London International Programmes. 2011. P. 16.

لورت" (Pascal Lourt)⁵ على أنه "علم يهدف إلى تحليل الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لاسيما التجارية التي تنتجها الدول في إطار سياستها الهادفة لحماية اقتصاداتها الوطنية"⁶، وعرفه الخبير الاستراتيجي الفرنسي "جان فرانسوا" (Jean Francois)⁷ أنه دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية، وبتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها؛ سواء كانت الدولة أو غيرها المرتبطة بالسلطة"⁸. ولكن التعريف الأوضح؛ أن الجيو اقتصاد " استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية والدفاع عنها، وتحقيق نتائج جيو سياسية مفيدة، وبالمقابل تأثيرات الإجراءات الاقتصادية للدول الأخرى على الأهداف الجيوسياسية للبلد"⁹، وهنا تتضح علاقة مفهوم الجيو اقتصاد بمفهوم القوة؛ إذ تملك بعض الدول الموارد التي تحتاج إليها دول أخرى، ويتم نقل هذه الموارد من خلال ممرات وطرق تمر عبر وحدات جغرافية مختلفة ذات أهمية استراتيجية¹⁰؛ لذا تسعى الدول إلى زيادة قوتها من خلال اتباع سياسات جيو اقتصادية تستخدم من خلالها أنماطاً مختلفة من القوة؛ من أجل السيطرة على مناطق جغرافية اقتصادية محددة تصبح مجالاً لهيمنتها.

المحور الثاني - موقع سوريا الجغرافي ودوافع التواجد الروسي فيها.

تقع سوريا في أكثر مناطق العالم اضطراباً عبر التاريخ، وهي منطقة "الشرق الأوسط"¹¹؛ حيث تقع في جنوب غرب آسيا في الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وشمال شبه الجزيرة العربية. يحدّ سوريا اللبنا من الغرب، وتركيا من الشمال، والعراق من الشرق، والأردن من الجنوب (أنظر الشكل رقم 1). ومن هنا نلاحظ أهمية مركزية سوريا في المنطقة، وقربها من بعض أكبر البلدان الغنية بالطاقة في العالم، وهذا ما جعلها عاملاً حاسماً ومن الدول ذات الثقل الاستراتيجي في المنطقة. كما أن موقع سوريا جعلها عاملاً مفصلياً في احتمال إنشاء اثنين من خطوط أنابيب الغاز الرئيسية (خط أنابيب الغاز الإيراني-خط أنابيب الغاز القطري)، وذلك لتوريد الغاز من إيران وقطر إلى أوروبا، سأوضح ذلك في المبحث الثالث.

⁵ اقتصادي وجيوسياسي فرنسي.

⁶ نسراتي، سناء. مفهوم الجيو اقتصاد. الحوار المتمدن. ٢٠١٢. <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=318215&r=0>. شوه في ٢٠٢٣.

⁷ فيلسوف وعالم اجتماع ومنظر أدبي فرنسي.

⁸ François, Jean. Survivre à la crise ou le retour brutal de la géoéconomie. Mon Cairn Info.

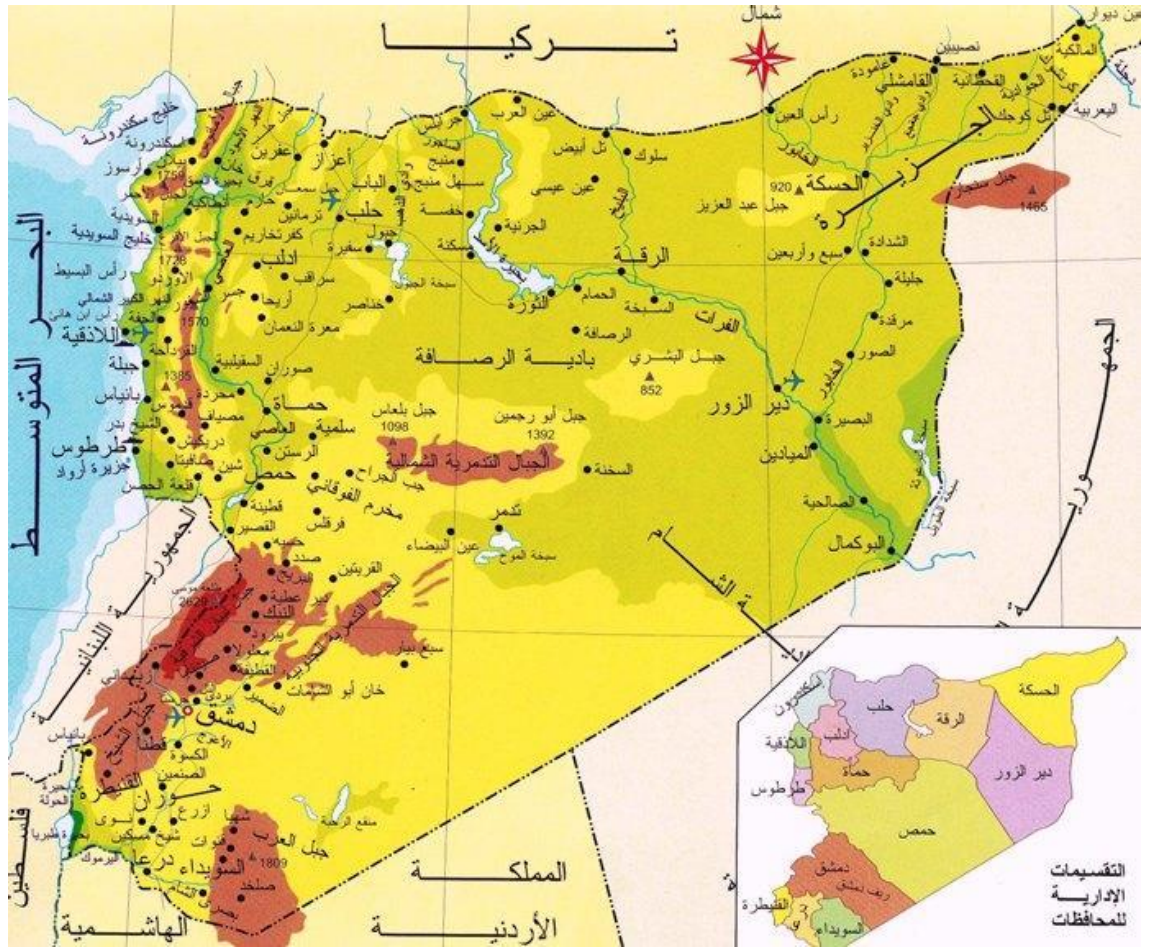
2009. <https://www.cairn.info/revu-geoéconomie-2009-3-page-31.htm>. Consulté en 2023

⁹ Blackwill and Harris, Jennifer. War by Other Means. London. The Belknap Press of Harvard University Press. 2016. P. 20.

¹⁰ عمار، رضوى. أشكال القوة الجيو اقتصادية في السياسة الدولية. السياسة الدولية. المجلد ٥٦. العدد ٢٢٤. ٢٠٢١. ص : ١٧.

¹¹ الشرق الأوسط: هو مصطلح جيوسياسي يشير عمومًا إلى منطقة بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية والأناضول (بما في ذلك تركيا الحديثة وقبرص) ومصر وإيران والعراق.

الشكل رقم (1): الموقع الجغرافي لسوريا.



وبالتالي لا يمكن النظر للسلوك الروسي تجاه سوريا إلا كجزء من سلوكها تجاه "الشرق الأوسط" بشكل عام، ولذلك نجد أهمية سوريا بالنسبة لروسيا كونها لاعباً استراتيجياً رئيسياً في دعم وتأمين مصالح روسيا في المنطقة¹²، وعليه يمكن إيجاز دوافع وأبعاد التواجد الروسي في سوريا في النقاط الآتية:

أ. تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ تشكل التجارة الروسية_السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية.¹³

ب. وجود روسيا في سوريا يعني تمكين وجود روسيا في حوض المتوسط¹⁴ لضمان مصالحها الاقتصادية المتعلقة بالاستثمارات النفطية وأنابيب النفط والغاز، وللدخول من هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.¹⁵

¹² Ulusoy, Nurhayat. The Presence of Russia in Syria according to the Barakah Circle Theory: The Tartus Naval Base. Journal of Islamic Jerusalem Studies. Vol. 21, No. 2, 187_198. 2021. P: 194.

¹³ مخبي، حسبية. توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا. مجلة مدارات سياسية. عدد ٣. ١٥٠_١٧٣. ASJP. ٢٠١٧. ص: ١٦٩.

¹⁴ حوض المتوسط : يشير مصطلح حوض البحر الأبيض المتوسط أو حوض البحر المتوسط إلى الأراضي التي تحيط بهذا البحر، وهي أراضٍ تتبع كل من قارات العالم القديم، أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا

¹⁵ حمد، زياد. الأزمة السورية (2011_2018): دراسة في موقف الدول المؤثرة . مجلة اتجاهات سياسية. العدد ٦. المركز الديمقراطي العربي. ٢٠١٨. ص: ٧٧.

ج. من خلال محاربة روسيا للإرهاب الدولي ولا سيما في سوريا فهي تخفض بذلك التهديد الإرهابي للجيش الروسي؛ فكما يقول الخبراء الروس أنّ التهديد يأتي من 5_7 آلاف مواطن روسي (معظمهم من شمال القوقاز) يقاتلون إلى جانب داعش.¹⁶

د. وجود قاعدة بحرية في مدينة طرطوس الساحلية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط والتي تعتبر أحد الركائز الاستراتيجية الأساسية لروسيا في البحر المتوسط.¹⁷

هـ. تعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي؛ إذ يشكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010.¹⁸

و. تخوّف القيادة الروسية من تدخل تركي مباشر بعد الأزمة في سوريا، وذلك إقامة منطقة عازلة لتدريب الفصائل المقاتلة وتجميع اللاجئين.¹⁹

ن. الرغبة الروسية في استخدام الورقة السورية في قضايا روسيا الدولية حيث تستخدم روسيا الملف السوري للمساومة في الشأن الأوكراني.²⁰

وعليه نجد أنّ "الأزمة السورية" جاءت كتهديد كما جاءت كفرصة مواتية لتعزيز التواجد الروسي في سوريا، فأى تغيير كان سيحصل سيكون في صالح القوى الغربية التي تعمل على ذلك في المنطقة، ولذلك سارت السياسة الروسية في اتجاهين، الأول: يتمثل في دعم الحكومة السورية الشرعية سياسياً في المنظمة الأممية ومجلس حقوق الإنسان. والثاني: يتمثل بتقديم الدعم العسكري للجيش العربي السوري في حربه ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة، والذي تطور إلى مشاركتها العسكرية على الأرض عام 2015.

المحور الثالث - الدافع الجيو اقتصادي للتواجد الروسي في سوريا.

يوجد العديد من العوامل التي تنطوي تحت بند الدافع الجيو اقتصادي، لكن يُعد عامل الطاقة عنصراً أساسياً في فهم توجهات السياسة الروسية الجيو اقتصادية؛ فسعي روسيا لتحقيق أمنها الطاقوي حدد الكثير من تأثيراتها في محيطها الإقليمي والدولي. وبناءً عليه يمكن فهم التحركات الروسية في هذا المجال مع استلام الرئيس (فلاديمير بوتين) السلطة 2000 ونجدها تتمحور حول النقاط التالية:

- محاولة استعادة ما فقدته الدولة الروسية من مصادر النفط والغاز الطبيعي.

- ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيولة دون انشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكاً فيها.

- المزيد من التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية الروسية لتحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية.

¹⁶ Abdi, Nada, Energy and Geo Economic : Evdence Underpinning Russian Intervention in Syria, Liberty and International Affairs, Vol. 6, No. 3, French Institute of Geopolitics, 2021, P. 6.

¹⁷ Bishara, Azmi. Conference on Russian-Arab Relations. Doha. 2015.

¹⁸ حسيو، معتز . Nessma TV . ٢٠١٥ . <https://www.google.com/amp/s/www.nessma.tv/ar/amp> شوهد في ٢٠٢٣ .

¹⁹ حمد، معتز . مرجع سابق . ص: ٧٧ .

²⁰ سالم، معالي. التدخل الروسي في سوريا : الدوافع والمآلات. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. المجلد ٧. العدد ١٤ . جامعة الاسكندرية. ٢٠٢٢ . ص: ٤٩٦ .

إنّ التواجد الروسي في سوريا في بعده الجيو اقتصادي يتمحور حول مسألتين، الأولى : مسألة أنابيب الطاقة التي تمر عبر سوريا²¹، والثانية: تحقيق استثمارات جديدة وطويلة الأمد للشركات النفطية والغازية الروسية. ففيما يتعلق بالمسألة الأولى؛ تسعى روسيا إلى الإبقاء على سيطرتها على سوق الغاز عالمياً، وبخاصة الهيمنة على الحصة الكبرى من السوق الأوروبية²². فروسيا تخوض "حرب أنابيب الغاز" التي تمر من سوريا، ومنها خط الغاز القطري، والذي اقترحه قطر عام ٢٠٠٩، كان يهدف إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر الأراضي السعودية والأردنية والسورية وهكذا إلى أوروبا (أنظر الشكل رقم 2) من منطق امتلاك قطر المؤهلات الكفيلة بأداء دور المصدر، وتكمن أهمية هذا الخط في كونه الأقرب إلى أوروبا، ويسمح لأوروبا باستيراد الغاز من قطر بسعر أرخص بنحو ٣ مرات من الذي تصدره روسيا، وهنا تتضح خطورته في منافسة الإمدادات الروسية لأوروبا، وبالتالي عملت روسيا مع الجانب السوري على إيقاف هذه المشروع²³.

أما بالنسبة لخط نقل الغاز الإيراني، والذي أعلن عنه عام 2011، يبدأ الخط من إيران ويمر عبر العراق ثم سوريا ثم يمتد تحت البحر المتوسط²⁴ (أنظر الشكل رقم 2)، إلا أنّ مجريات الأحداث في سوريا بالإضافة إلى "العقوبات الغربية" المفروضة على إيران اعاققت هذا المشروع، وهنا يمكننا فهم الفرصة التي تحاول روسيا استغلالها، فإذا ما رُفعت العقوبات الغربية عن إيران فستبدأ من جديد بالنظر في مشروعها، وبالتالي تكون إيران منافساً كبيراً لروسيا.

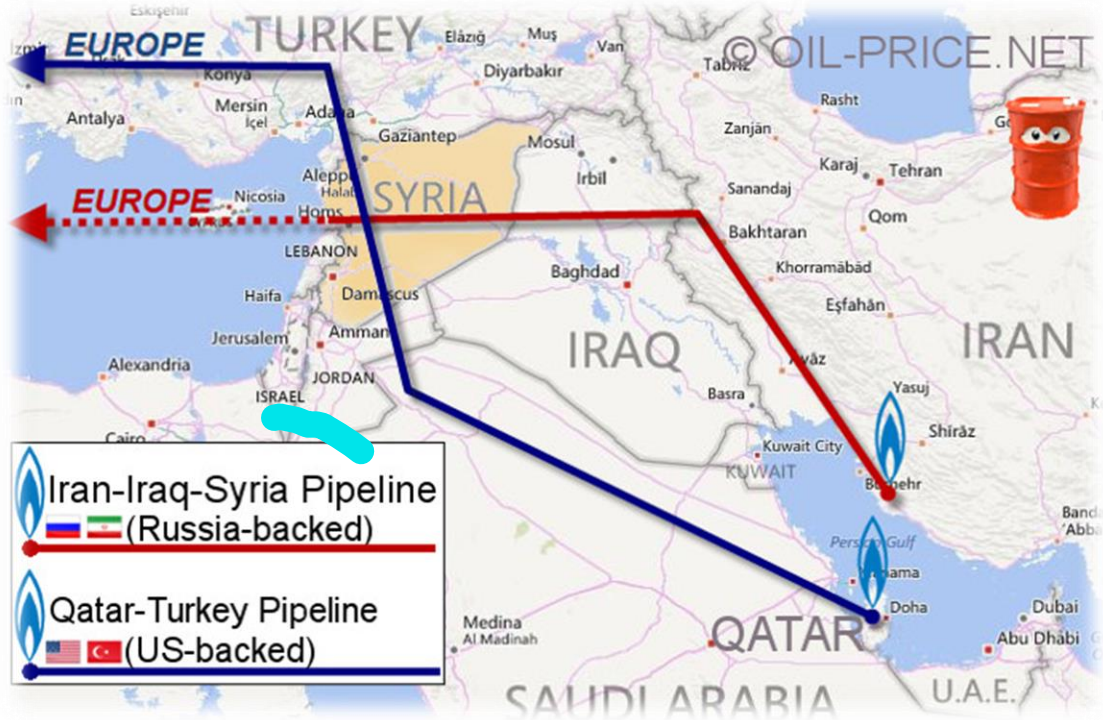
الشكل رقم (٢): خط الغاز الإيراني وخط الغاز القطري

²¹ قدرت هلا بهبودي نژاد. جاينگاه راهبردی سوریه در معادالت انرژی و ژئو-اکنونیک روسیه. دوفصلنامه سیاست و وروبط بين الملل. دوره ٥. شماره ٩. س ٢١٥.

²² خليل، شذى. حقائک مهمة لمكاسب التدخل الروسي في سوريا الاقتصادية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. <https://rawabetcenter.com/archives/38734.2017>. شوهد في ٢٠٢٣.

²³ ساعد، ساعد. ماذا كان سيحل بروسيا لو سمحت سوريا بعبور خط الغاز القطري. الميادين. ٢٠٢٢. <https://www.almayadeen.net/BI>. شوهد في ٢٠٢٣.

²⁴ الربيعي، و الفاضل، ثناء. الموقع الجيو اقتصادي لسوريا وأثره على السياسة الروسية. مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية. المجلد ٤٢. العدد ٢. ٢٩٤-٣٠٠. جامعة البصرة. ٢٠١٧. ص: ٢٩٩.



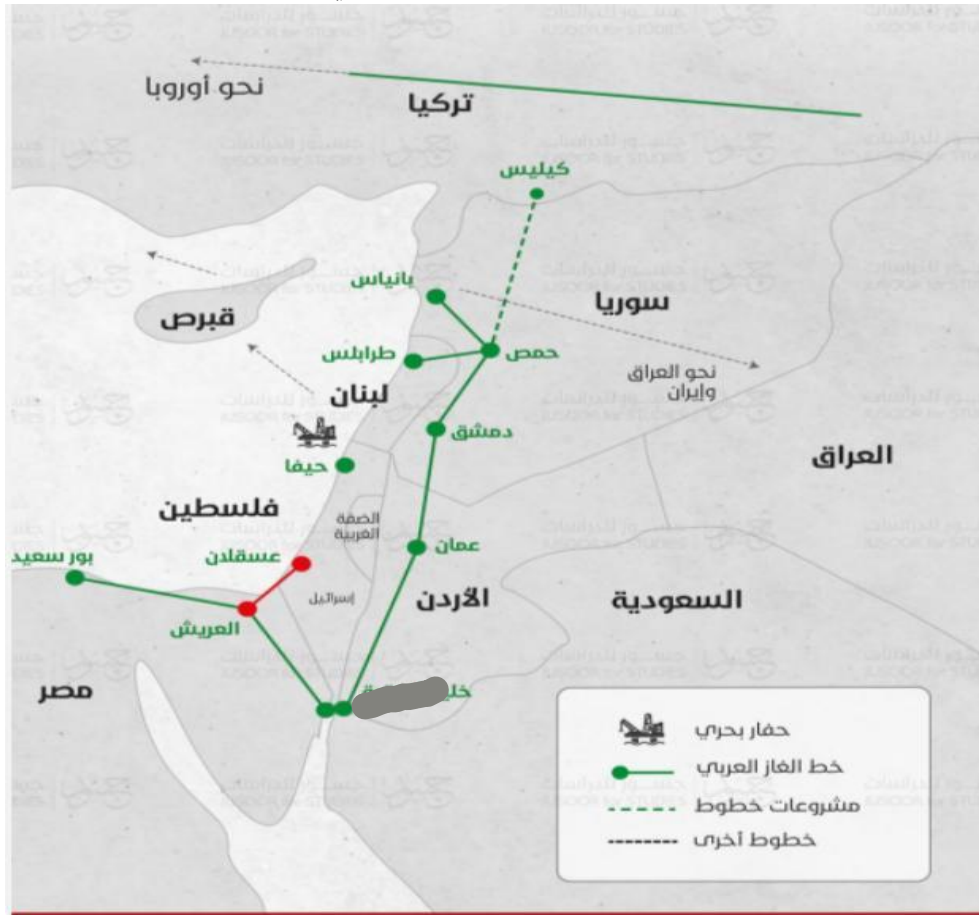
المعرفة. خط أنابيب إيران-العراق-سوريا. ٢٠١٨. <https://m.marefa.org>.

كما هنالك خط "الغاز العربي" حيث سوريا جزء مركزي منه، والذي يهدف لتصدير الغاز المصري لدول المشرق العربي و منها إلى أوروبا (أنظر الشكل رقم 3)، هذا الخط اصطدم بحالة عدم الاستقرار التي ضربت المنطقة فتوقف المشروع، وبدأ الحديث عن إعادة إحياء المشروع عقب أزمة لبنان المالية أواخر عام ٢٠١٩، ولكن هنالك مجموعة من المعوقات حالت دون ذلك²⁵.

²⁵ خضر، أنس. خط الغاز العربي: بين ضرورات الاقتصادية والتجاذبات الإقليمية. العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية.

<https://capitalforum.net>. ٢٠٢٢. شوهد في ٢٠٢٣.

الشكل رقم (٣): خط الغاز العربي



التركواوي، خالد. عام على توقيع اتفاقية خط الغاز العربي ما الذي تحقق. جسور للدراسات. ٢٠٢٢. WWW.Jasoor.com.

وبناءً على ما سبق نجد أن سوريا هي بؤرة منطقة التجميع لتلك المشاريع، والتي في مجملها تؤسس لمشروع منافس لخطوط نقل الغاز الروسي. مع تصاعد حدة "الأزمة في سوريا" بعد تزايد التدخل الخارجي فيها ازدادت مخاطر "تغيير السلطة" في سوريا، وبالتالي إمكانية نجاح ومرور تلك المشروعات التي كان قد رُفض بعضها برأيي من قبل الجانب السوري؛ لأنها تمس مصالح الحليف الروسي، وبعضها الآخر تم توقيفه بسبب حالة عدم الاستقرار في البلاد، وهنا ظهرت ضرورة التواجد الروسي في سوريا، والذي تطور إلى المشاركة العسكرية في "الصراع" بعد عام 2015.

أما بالنسبة للشركات النفطية الروسية، نجدها عملت على إيجاد طريقة للمشاركة في المشاريع بدلاً من التنافس معها؛ فراحت تعقد العديد من الاتفاقات مع الحكومة السورية، ومنها اتفاقية للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية مقابل محافظة طرطوس لمدة 32 عاماً، ثم التوقيع عليها في 6 آذار 2011 بين وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة العاصمة، وفي آذار 2018 وافق مجلس الشعب السوري على عقد وقعته الشركة الروسية مع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية لاستثمار واستخراج خامات الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر لمدة 50 عاماً، وحصّة سوريا 30%؛ إضافةً إلى عقد (عمريت) الذي يسمح لشركة (سيوز) بالتنقيب عن النفط والغاز لمدة 25 عاماً في جنوب طرطوس وصولاً إلى مدينة بانياس. كما وقعت هذه الشركة نفسها عقداً للتنقيب عن النفط والغاز في حقل قارة بريف حمص الذي يعد من أغنى المناطق بالغاز الطبيعي، وفي أيلول 2020؛ تم توقيع

اتفاقية جديدة بين سوريا وروسيا تضمنت أكثر من 40 مشروعاً في مجال إعادة إعمار قطاع الطاقة، ومحطات الطاقة الكهرومائية، واستخراج النفط من البحر.²⁶

يتضح مما سبق ذكره في هذا المبحث أن يقرب روسيا من تحقيق بعض أهدافها الجيو اقتصادية مستفيدة من تواجدها في سوريا؛ فأولاً: إلى جانب خطي أنابيب " السيل الشمالي" 2²⁷ والتيار التركي 28²⁸ عبر بحري البلطيق والأسود تكون قد ضمنت أيضاً " منطقة التجميع للمشاريع الثلاث سابقة الذكر"، وبالتالي على طرق تصدير النفط الثلاثة التي تتلقى عبرها أوروبا الغاز، وبهذه الطريقة ستجنب روسيا رسوم المرور في دول أوروبا الشرقية. كما سيصبح من الصعب على الاتحاد الأوروبي شراء الغاز من دول الشرق الأوسط من دون إبرام صفقات بشكل مباشر أو غير مباشر مع روسيا. ثانياً: من شأن تواجد روسيا طويل الأمد في سوريا أن يعزز هيمنة روسيا في شرق البحر المتوسط، وستمثل قاعدة بحرية ومطارات قادرة على استيعاب أكبر وجود عسكري روسي خارج حدودها تحدياً كبيراً لكل من شركات الطاقة الغربية العاملة في المنطقة، وستترب بذلك روسيا من "ميزان قوى" عالمي متعدد الأقطاب سعت إليه منذ سقوط الاتحاد السوفيتي.

الخاتمة :

من خلال متابعة الأسباب الحقيقية خلف التواجد الروسي في سوريا، نجد أن كل تلك الأسباب في خدمة مصلحتها ، وهذا الأمر طبيعي، فالثابت بالسياسة هو المصلحة. كما شكلت الساحة السورية فرصة لروسيا لتحقيق جملة من الأهداف التي تتصل بالمكانة الدولية، والتجارة الدولية، والنفوذ الإقليمي، وأمن الطاقة، ولعل موقع سوريا الجيو اقتصادي يمثل بصورة واضحة تهديدَ فرصة للاقتصاد الروسي المعتمد بجزئته الأكبر على الطاقة.

وقد خرجت الدراسة بصدق فرضياتها بحيث أن لدى روسيا الأسباب الكافية للتواجد في سوريا، بحيث أن هذا التواجد يحفظ أمنها القومي بشكل عام. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الموقع الجغرافي لسوريا شكل محدد هاماً لسلوك روسيا تجاهها
2. إن موقع سوريا الجيو اقتصادي جعل منها مركز تجميع لمشاريع أنابيب نقل الغاز إلى أوروبا المنافسة لروسيا، وهذا ما ساهم في دفع روسيا لتواجد طويل الأمد في سوريا.
3. جاءت الأزمة السورية كفرصة مواتية لتعزيز التواجد الروسي في سوريا عسكرياً واقتصادياً بما يخدم مصالحها الجيو اقتصادية في المنطقة.
4. إن التواجد الروسي في سوريا يعني تحدياً لشركات الطاقة الغربية العاملة في المنطقة.

²⁶ Alshafer, shaher. The Russian Presence in Syria Reasons and Consequences. Journal of Political Science and Law. No. 30. Democratic Arab Center. 2021.

²⁷ السيل الشمالي ٢ : هو مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، بطاقة تقدر بـ 55 مليار متر مكعب سنوياً.

²⁸ التيار التركي : خط أنابيب غاز طبيعي يمتد من روسيا حتى تركيا. يمتد التيار التركي من محطة ضغط روسكايا بالقرب من أنابا في منطقة كراسنودار، ليعبر البحر الأسود وينتهي عند قيصي كوي على ساحل تراقيا التركية، حيث يتصل بخطوط أنابيب أخرى

المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. حسيو، معتز. Nessma TV. ٢٠١٥. <https://www.google.com/amp/s/www.nessma.tv/ar/am> شوهد في ٢٠٢٣.
2. حمد، زياد. الأزمة السورية (2011_2018): دراسة في موقف الدول المؤثرة. مجلة اتجاهات سياسية. العدد ٦. المركز الديمقراطي العربي. ٢٠١٨.
3. خضر، أنس. خط الغاز العربي: بين ضرورات الاقتصادية والتجاذبات الإقليمية. العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية. ٢٠٢٢. <https://capitalforum.net/%> شوهد في ٢٠٢٣.
4. خليل، شذى. حقائق مهمة لمكاسب التدخل الروسي في سوريا الاقتصادية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧. <https://rawabetcenter.com/archives/38734>.
5. ساعود، ساعد. ماذا كان سيحل بروسيا لو سمحت سوريا بعبور خط الغاز القطري. الميادين. ٢٠٢٢. <https://www.almayadeen.net/BI> شوهد في ٢٠٢٣.
6. سالم، معالي. التدخل الروسي في سوريا : الدوافع والمآلات. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. المجلد ٧. العدد ١٤. جامعة الاسكندرية. ٢٠٢٢.
7. سراتي، سناء. مفهوم الجيواقتصاد. الحوار المتمدن. ٢٠١٢. <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=318215&r=0> شوهد في ٢٠٢٣.
8. عمار، رضوى. أشكال القوة الجيو اقتصادية في السياسة الدولية. السياسة الدولية. المجلد ٥٦. العدد ٢٢٤. ٢٠٢١.
9. لربيبي، و الفاضل، ثناء. الموقع الجيو اقتصادي لسوريا وأثره على السياسة الروسية. مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية. المجلد ٤٢. العدد ٢. ٢٠١٧. ٢٩٤-٣٠٠. جامعة البصرة.
10. مخبي، حسبية. توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا. مجلة مدارات سياسية. عدد ٣. ٢٠١٧. ١٧٣-١٥٠. ASJP.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdi, Nada, Enerjy and Geo Economic : Evdence Underpinning Russian Intervention in Syria, Liberty and International Affairs, Vol. 6, No. 3, French Instiute of Geopolitics, 2021.
2. Alshaher, shaher. The Russian Presencein Syria Reasons and Consequences. Journal of Political Science and Law. No. 30. Democratic Arab Center. 2021.
3. Bishara, Azmi. Conference on Russian-Arab Relations. Doha. 2015.
4. Blackwill and Harris, Jennifer. War by Other Means. London. The Belknap Press of Harvard University Press. 2016.
5. François, Jean. Survivre à la crise ou le retour brutal de la géoéconomie. Mon Cairn Info. 2009. <https://www.cairn.info/revu—géoéconomie-2009-3—page-31.htm>. Consulté en 2023
6. Ulusoy, Nurhayat. The Presence of Russia in Syria according to the Barakah Circle Theory: The Tartus Naval Base. Journal of Islamicjerusalm Sludies. Vol. 21, No. 2, 187_198. 2021.
7. Sokol, . Economic geography. University of London Intemational Programmes. 2011.
8. Wigll, and Scholvin, soren. Geo_Economics as Concept and Practice in Intrnational Relation. FIIA. 2018. <https://www.fiia.fi/en/publication/geo-economics-as-concept-and-practice-in-international-relations>
9. قدرت هلا بهبودی نژاد. جایگاه راهبردی سوریه در معادالت انرژی و ژئو - اکونومیک روسیه. دوفصلنامه سیاست و وروبط بین الملل. دوره ٥. شماره ٩.

استراتيجية الكيان الإسرائيلي في دعم انفصال جنوب السودان

(دراسة في المظاهر والأبعاد)

علي احمد سهو¹

الملخص

بنى الكيان الإسرائيلي استراتيجيته الداعمة لانفصال جنوب السودان، على أسس متعددة، وخلال مراحل متعاقبة، بدأت منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى تحقيق الانفصال رسمياً في العام 2011، شملت تلك المراحل تقديم كافة أشكال الدعم للجنوبيين حتى تحقيق الانفصال، سيما الدعم المالي والعسكري والسياسي والبشري، بما يحمله هذا الدعم من أبعاد أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية تصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي، بصفته الداعم الرئيس لانفصال الجنوبيين، والذي جعل من جنوب السودان قاعدة للكيان الإسرائيلي لتحقيق أغراضه وطموحاته السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية. بناء عليه، يتناول البحث دراسة مظاهر دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان خلال الفترة الممتدة بين عام 1958 وحتى العام 2011، وذلك بموجب الفرع الأول، وصولاً إلى دراسة وتحليل أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية في دعم انفصال جنوب السودان، بموجب الفرع الثاني من الدراسة، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة.

الكلمات المفتاحية: انفصال جنوب السودان - دعم الكيان الإسرائيلي - تطويق مصر - تقطيع السودان - مواجهة إيران.

The strategy of the Israeli entity in supporting the secession of South Sudan

(A study in appearances and dimensions)

Summary

The Israeli entity built its strategy in support of the secession of South Sudan, on multiple foundations, and during successive stages, which started from the fifties of the twentieth century until the official achievement of secession in 2011. This support carries security, political, military and economic dimensions in the interest of the Israeli entity, as it is the main supporter of the secession of the southerners, which made southern Sudan a base for the Israeli entity to achieve its political, security, military and economic goals and ambitions. Accordingly, the research deals with the study of the manifestations of the Israeli entity's support for the separatists in southern Sudan during the period between 1958 and 2011, according to the first section, leading to the study and analysis of the dimensions of the Israeli strategy in support of the secession of southern Sudan, according to the second section of the study, based on The descriptive analytical approach to reach the desired results.

Keywords: The secession of South Sudan - the support of the Israeli entity - the encirclement of Egypt - the fragmentation of Sudan - confronting Iran.

¹ باحث في مرحلة الدكتوراه في القانون الدولي العام/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية

المقدمة

تبنى الكيان الإسرائيلي الاستراتيجية الداعمة للحركات الانفصالية في جنوب السودان منذ ولادتها في خمسينيات القرن العشرين، وذلك في إطار سياسته الاستعمارية الممنهجة، والتي تقوم على العمل على تقسيم وتفتيت البلاد العربية إلى دويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها بما يحقق أهدافه في الهيمنة على المنطقة العربية. عمل الكيان الإسرائيلي على استغلال الطموحات الانفصالية السائدة في فكر الأقليات القابعة في الدول العربية، سيما الأقليات الإثنية والعرقية في جنوب السودان، والذي عمل تتميتها ومساندتها من خلال تقديم كافة أشكال الدعم المالي والعسكري والسياسي وكذلك إمدادها بالعناصر البشرية. لا بد للكيان الإسرائيلي من السعي لتحقيق أهداف بعيدة المدى من وراء استراتيجية المتبناة لدعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان، وهو ما نسعى لتسليط الضوء عليه في دراستنا. بناء عليه، تثير الدراسة الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هي حقيقة دور الكيان الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان؟

يتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مظاهر الدعم الذي قدمه الكيان الإسرائيلي للحركات الانفصالية في جنوب السودان؟
- ما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية لدعم الكيان الإسرائيلي للحركات الانفصالية في جنوب السودان؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة وما تثيره من تساؤلات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، متبعين في ذلك التقسيم الثنائي للدراسة وفقاً لما يلي:

المحور الأول: مظاهر دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان (1958-2011).

المحور الثاني: أبعاد الدعم الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان.

المحور الأول - مظاهر دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان (1958 - 2011).

شرح الكيان الإسرائيلي منذ خمسينيات القرن العشرين، في العمل على تنمية الرغبة الانفصالية لدى سكان جنوب السودان، وذلك من خلال اعتماد سلوك استراتيجي تراكمية بعيدة المدى، فلا يكون الدعم الإسرائيلي معلنا ومباشرا في بداياته، وإنما بطرق غير مباشرة، وعلى مراحل متعددة، ومن ثم الانتقال للدعم المعلن حتى تحقيق الأهداف والغايات المتمثلة في انفصال جنوب السودان عن السودان الأم. بدأ الكيان الإسرائيلي أولى اتصالاته مع الجنوبيين عام 1958 عبر البوابة الإثيوبية، حيث جرى الاتصال الأول من خلال مواطني جنوب السودان اللاجئين إلى إثيوبيا، والذين شكلوا فيما بعد تنظيمات سياسية وعسكرية في الخارج لمقاومة حكومة الشمال، كان أبرز تلك التنظيمات الحركة العسكرية الأولى المعروفة باسم (الإنيانيا) عام 1963، بقيادة (جوزيف لاغو) الزعيم السابق في الجيش السوداني، والذي عين مديرا لإحدى الشركات الإسرائيلية (أنكروا) العاملة في إثيوبيا، وباسم مستعار (بن ناثن)، كما حمل جوازات سفر بأسماء مستعارة كوكيل لمخابرات الكيان الإسرائيلي، وكانت أولى اتصالاته بالجنرال (موشيه داين) الذي كان حاضرا لنairobi في مهمة دبلوماسية، وفي تلك الأثناء أكد داين له أن الكيان الإسرائيلي سيكون متعاطفا مع الجنوب.²

عمل الكيان الإسرائيلي على تنمية مكانة وموقع جوزيف لاغو قائد (الإنيانيا)، حيث تمكن لاغو، بعد أن عُين موظفا في سفارة الكيان الإسرائيلي في نيروبي عام 1967، من لقاء السفير الإسرائيلي في كمبالا وسلمه رسالة لرئيس الحكومة آنذاك (لوفي أشكول)، لتهنئته بحرب حزيران عام 1967، والتي جاء فيها: أنا أقاتل نفس العرب وهذا من شأنه أن يقويني، وأود أن أفعل شيئا واحدا وهو دحر الجيش السوداني كي لا يتمكن من الإلتحاق بالمصريين في منطقة القناة لقتالكم.³

يبدو التلاقي واضحا بين قائد الإنيانيا وسلطات الكيان الإسرائيلي، سيما ما يتعلق بالعداية للعرب، والتي كانت نقطة الارتكاز للدعم الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان، كما أنه وحتى عام 1967 اقتصر نطاق الدعم الإسرائيلي للجنوبيين على إظهار التعاطف والاستعداد لتقديم الدعم اللازم للانفصاليين، فضلا عن العمل صناعة الشخصيات القيادية لتتولى قيادة الانفصاليين في معركتهم مع حكومة الشمال، وإبقائها تحت جناح سلطات الكيان الإسرائيلي، تمهيدا للمرحلة الثانية من الدعم، والتي باتت تلوح بالاستعداد العسكري للشروع في بدء العمليات العسكرية ضد الحكومة السودانية.

بدأت مظاهر دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان، تبرز في مرحلتها الثانية، عندما تولت غولدا مائير وزارة الخارجية الإسرائيلية، والتي دعت جوزيف لاغو لعقد اجتماع معها، ونتج عن الاجتماع التوصل للاتفاق على صفقة يتعهد الكيان الإسرائيلي بموجبها بتزويد حركة أنيانيا بالأسلحة، إضافة إلى تدريب كوادر من مقاتليها عسكريا داخل الكيان الإسرائيلي، وكان أبرزهم (جون جارنج) الذي أصبح لاحقا قائدا للجبهة⁴. وتنفيذاً للاتفاق الذي تعهد بموجبه الكيان الإسرائيلي بتزويد حركة أنيانيا بالأسلحة، فقد تم تزويدها بأنواع مختلفة من الأسلحة نقلت على متن طائرات إسرائيلية إلى مدينة جوبا جنوب السودان عن طريق أوغندا؛ من ضمنها المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات وأسلحة رشاشة وأسلحة خفيفة، كان الكيان الإسرائيلي قد حصل عليها من الجيوش العربية في

² إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية في أفريقيا، دار اكتشاف، القاهرة، 2010، ص 52 - 53.

³ ضفاف كامل كاظم، دور إسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 80، العراق، 2015، ص 341.

⁴ ضفاف كامل كاظم، مرجع سابق، ص 342.

حرب 1967، وفي تلك الأثناء، ذكر جوزيف لاغو أن السلاح الذي حصلت عليه حركة أنيانيا من الكيان الإسرائيلي غير موازين القوى، وعزز مكانة الحركة، وأصبحت مجهزة عسكرياً، ويحسب لها حساب من قبل الجيش السوداني⁵.

فرضت مجريات الأحداث في السودان عام 1972، على الكيان الإسرائيلي التوقف عن تقديم الدعم للانفصاليين في الجنوب مدة أحد عشر عاماً، ليعود الإسرائيلي إلى الواجهة من جديد بع ذلك.

أدت اتفاقية أديس أبابا للسلام بين الشمال والجنوب، إلى إحلال السلام المؤقت بين الطرفين، والذي عد نقطة نجاح تحسب للرئيس السوداني آنذاك (جعفر نميري)، وبذلك انقطع التواصل بين الكيان الإسرائيلي وجنوب السودان، وما لبثت أن تجددت العلاقات الإسرائيلية مع الجنوب، على أثر عودة إندلاع القتال الشمالي الجنوبي عام 1983، على خلفية انهيار إتفاقية أديس أبابا التي المبرمة عام 1972، وبدأ الضغط الجنوبي من أجل الحصول على الاستقلال الكامل، وعدم الاكتفاء بالحكم الذاتي على منطقة إقليمية محدودة⁶.

يبدو أنّ نتائج اتفاقية أديس أبابا كانت محدودة النطاق، ولم تحقق آمال الحكومة السودانية آنذاك، فالسلام الذي أنجبته كان قد انهار بعد عقد من الزمن، ولم يكن التوقف الذي فرضته الاتفاقية على الدعم الإسرائيلي للجماعات الانفصالية في الجنوب، إلا كما يمكن وصفه بـ "استراحة محارب"، والذي عاد إلى الواجهة حاملاً في طياته التوسع في نطاق الأهداف المنشودة، إذ لم يعد الحكم الذاتي هو الهدف الأسمى للانفصاليين، وإنما بات الاستقلال التام هو عنوان المرحلة الجديدة، ويبدو بذلك أن الاتفاقية ما كانت لتعقد خارج الإرادة الإسرائيلية، وإنما بإيعاز منها، لتمتكن والجنوبيين، من إعادة ترتيب الأوراق، والانطلاق في سبيل تحقيق الانفصال والاستقلال التام عن السودان الأم.

يتضح استمرار التخطيط الإسرائيلي مع الجنوبيين خلال فترة السلام التي فرضتها اتفاقية أديس أبابا، من خلال العمل على إعداد وصناعة شخصيات قيادية جديدة، لتتولى قيادة الحركات الانفصالية، والتي بدأت بالظهور خلال العام الأخير الذي سبق انهيار اتفاقية السلام، حيث "برز عدد من الضباط العسكريين الجنوبيين وأصبحوا نواة للجيش الشعبي للحركة الشعبية، أبرزهم (جون جارنج) قائد الحركة الشعبية، والذي قاد الحركة الشعبية لتحرير السودان أو ما سميت بـ (الإنيانيا 2) ضد الحكومة السودانية عام 1982"⁷.

وفي هذا الإطار، عاد الدعم الإسرائيلي لحركة الإنيانيا 2 على نطاق واسع، حيث عقد الكيان الإسرائيلي أول صفقة مع جورج جارنج لقاء مبلغ (500 مليون دولار) لتدمير معدات حفر قناة جونجلي، نكاية في المصريين، وإيقاف عميات تنقيب النفط، ونشطت علاقات التعاون بينهما عام 1985، والذي شمل تقديم الدعم المالي والعسكري وإلتحاق عدد من الضباط الجنوبيين بالمعاهد العسكرية الإسرائيلية للتدريب، وبذلك حققت الحركة نجاحات متواصلة وتمكنت من السيطرة على مقاطعات واسعة كانت تسيطر عليها الحكومة الشمالية في الجنوب⁸. ومع وصول عمر البشير إلى السلطة في عام 1989، أعلن عن رغبته في السماح للجنوب بالانفصال من أجل إنهاء الحرب

⁵ المرجع السابق، ص 343.

⁶ أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وأفاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 98.

⁷ المرجع السابق، ص 103.

⁸ أحمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص 103.

الأهلية في البلاد، وعلى أثر ذلك ظهرت مسألة حق تقرير المصير لجنوب السودان عام 1991، والتي تبناها الدستور السوداني الذي تم إقراره عام 1998، على إثر توقيع حكومة البشير اتفاقية الخرطوم مع فصائل الجنوب⁹.

يبدو أنه قد مع وصول عمر البشير سدة الحكم في السودان، تزامنا مع إعلانه السماح للجنوبيين بالانفصال، فضلا عن تبني الدستور السوداني الحق في تقرير المصير، والذي يعد ركيزة قانونية أساسية ينطلق منها الجنوبيين لتحقيق الاستقلال، وبالتالي أصبحت مسألة الاستقلال التام عن السودان الأم في مرحلة النضج التي ما برحت لتلقي بثمارها على الساحة السودانية، الأمر الذي عملت على تحقيقه الحركات الجنوبية بمساندة إسرائيلية غير محدودة. وعلى الرغم من التطورات التي طرأت على قضية الجنوبيين منذ وصول عمر البشير إلى السلطة، إلا أن الكيان الإسرائيلي لم يتوقف عن دعم الحركات الانفصالية حتى تحقيق أهدافها على أرض الواقع، وبلوغ الاستقلال، حيث استمر الكيان الإسرائيلي بداية القرن الحادي والعشرين بتطوير مستوى الدعم العسكري للحركة، ووضع تحت تصرف (جون جارانج) مجموعة من الضباط في جيش دفاع الكيان الإسرائيلي لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان وتسليحه، إضافة إلى حشد تأييد الرأي العالمي تحت شماعة (مجموعة بشرية تعاني الإضطهاد والقمع من جانب سلطة إسلامية متزمتة)، فيما تبنى اللوبي الصهيوني قضية الجنوب السوداني وأخذها ذريعة للتدخل الدائم في الشأن السوداني، بما أسفر عن ضم السودان إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتطبيق حظر اقتصادي ومالي عليه، فضلا عن دفع أزمة دارفور إلى سلم الاهتمام العالمي لتأليب الرأي العام العالمي ضد حكومة الشمال لإرتكابها إبادة جماعية وتطهير عرقي ضد الجنوب¹⁰.

تشير المعطيات الرقمية بشأن الدعم الإسرائيلي للجنوبيين في السودان مقارنة بالدعم الأمريكي، إلى تلقي الجنوب السوداني زهاء مليار دولار سنويا من الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصريحات رئيس بعثة جنوب السودان إلى الولايات المتحدة الأمريكية (حزقيال لول جانكوث)، في حين قدرت قيمة المساعدات الإسرائيلية للجماعات المسلحة في جنوب السودان بنحو 500 مليون دولار خلال السنوات الأخيرة¹¹.

شكل الدعم الإسرائيلي اللامحدود للانفصاليين في جنوب السودان، نقطة ارتكاز مفصلية في تاريخ حركة الإنيانيا الانفصالية، والذي أدى إلى ظهورها بمظهر القوة التي مكنتها من التفاوض من مركز أكثر قوة مقارنة بما كانت عليه حتى نهاية القرن العشرين. وبذلك، تمكنت الحركة بفضل الدعم الإسرائيلي من توسيع نفوذها على نطاق واسع في مناطق جنوب السودان، ونجحت في إبرام إتفاقية السلام الشامل (نيفاشا عام 2005) مع حكومة الشمال، والتي أنهت الحرب الأهلية، وحققت الحركة منها مكاسب كثيرة سواء على مستوى السلطة أو الثروات¹².

على الرغم من النجاح الذي حققه جون جارانج قائد حركة الإنيانيا، إلا أن الكيان الإسرائيلي يرى أن مهمته قد انتهت مع دخول الصراع مرحلة جديدة، والتي تمثلت في مرحلة جني الثمار وانتهاء العمليات العسكرية، وبذلك، شرع الكيان الإسرائيلي بعد توقيع الاتفاق في تدبير حادثة إغتيال لـ(جون جارانج) بسقوط طائرته أثناء العودة من أوغندا إلى جنوب السودان في 31 يوليو 2005، بحجة إنه بدأ يميل لوحدة السودان، ليتولى بعدها (سلفاكيرمارديت)

⁹ إبراهيم يوسف احمد، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص 50.

¹⁰ المرجع السابق، ص 52.

¹¹ عبد القادر اسماعيل، جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام: دور الأحزاب السياسية 1947-1972، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، 448-449.

¹² عبد القادر اسماعيل، مرجع سابق، ص 449.

رئاسة الحركة بعد (جارانج)، وبدأت إسرائيل بتزويد الحركة بعد توقيع إتفاق نيفاشا عام 2005 بكميات ضخمة من الأسلحة تضمنت دبابات ومروحيات ومدفعية لتمكين قوات الجنوب من الاستعداد لإحتمالية تجدد القتال بينها وبين حكومة الشمال¹³.

يبدو واضحاً اعتماد الكيان الإسرائيلي على عدم الارتكاز على شخصيات محددة من الانفصاليين لتحقيق أهدافها، فلكل مرحلة شخصية جديدة يعتمد عليها الكيان الإسرائيلي، إذ صنعت بداية جوزيف لاغو ليكون وكيلها في الجنوب السوداني منذ الخمسينيات حتى عام 1982، أي خلال المرحلة الأولى من العمليات العسكرية التي انتهت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972، ليظهر جون جرانج كقائد جديد بدعم وصناعة إسرائيلية، بعد انهيار اتفاقية السلام وتجدد العمليات العسكرية، لينتهي دوره بعد اتفاق السلام الجديد (نيفاشا) في عام 2005، ليتولى أخيراً سلفاكير مارديت قيادة الحركة حتى تحقيق الانفصال والاستقلال التام، وهذا ما يشير إلى عدم الرغبة الإسرائيلية في استمرار وجود القيادات المطلعة على كامل أسرار الدعم الإسرائيلي للجنوبيين، وبالتالي تعتمد التغيير المستمر في كل مرحلة من مراحل الصراع السوداني، فلا يؤثر التغيير في الشخصيات على الأهداف والغايات الإسرائيلية طالما أنها هي من تصنع وهي من تقيل الشخصيات وتقضي عليها. وبعد عقود من الدعم الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان، بدأت الإعلانات الرسمية التي أفصحت عن الدور الإسرائيلي في انفصال السودان، والذي كان من العوامل الجوهرية المساعدة في انفصال جنوب السودان واستقلاله التام عن السودان الأم، وإعلان قيام جمهورية جنوب السودان رسمياً في التاسع من يوليو 2011.

وفي هذا الشأن، سارع الكيان الإسرائيلي للاعتراف بدولة جنوب السودان بعد يوم واحد من إعلان الاستقلال وقيام الجمهورية، إضافة إلى إعلان فتح قنصلية تابعة له في جوبا، أتبعته بتبادل السفراء وتسيير رحلات جوية مشتركة، وفي هذا الإطار، صرح رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، قائلاً: أود أن أعلن إن (إسرائيل) تعترف بجنوب السودان وتتمنى له النجاح، ونناشد السلام للبلاد، ونكون سعداء للتعاون معهم من أجل ضمان التنمية والإزدهار¹⁴. تلى ذلك، الشروع في تبادل الزيارة الرسمية بين الجنوبيين والإسرائيليين، والتي أفصحت بدورها عن الدعم الإسرائيلي للجنوبيين، والاعتراف صراحة بالدور المحوري للدعم الإسرائيلي في تحقيق انفصال جنوب السودان، والذي جاء على لسان سلفاكير قائد الإنيانيا. وفي هذا الإطار، وبعد أيام قليلة من إعلان الدولة الجديدة، بدأ الطرفان بتبادل الزيارات الرسمية بينهما، حيث زار وفد من الكيان الإسرائيلي العاصمة جوبا في 28 يوليو 2011، تزامناً مع إعلان وزارة الخارجية للكيان الإسرائيلي العمل على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة جنوب السودان، وتوجت بتعيين HananGoder أول سفير للكيان الإسرائيلي في جنوب السودان¹⁵. أما على الجانب الآخر؛ فقد أعرب (سلفاكير) عن شكره للمساعدات التاريخية وإعجابه بالكيان الإسرائيلي أثناء زيارته الأراضي الفلسطينية المحتلة في ديسمبر 2011، وقد جاء ذلك من خلال ما ورد في تصريحه، قائلاً: أنا سعيد للغاية لوجودي في (إسرائيل) والسير على تراب أرض الميعاد، ولاشك إن شعب جنوب السودان بأسره يشعر معي بهذه السعادة...، وبدونكم لما قامت لنا قائمة، لقد ناضلتم معنا من أجل إستقلال جنوب السودان، ونحن حريصون على التعلم من تجاربكم وخبراتكم الواسعة¹⁶.

¹³ جليبرت خاديا جالا، شرق أفريقيا الأمن وأرث المشاشة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 20.

¹⁴ ضفاف كامل كاظم، مرجع سابق، ص 346.

¹⁵ المرجع السابق، ص 347.

¹⁶ إبراهيم يوسف احمد، مرجع سابق، ص 51.

وبذلك، يظهر الدعم الإسرائيلي الكامل للجنوبيين في تحقيق الانفصال والاستقلال التام عن السودان الأم، والذي مر بثلاثة مراحل رئيسية، امتدت الأولى ما بين الخمسينيات وحتى بداية الثمانينيات، لتبدأ المرحلة الثانية منذ 1983 وحتى عام 2005، لتكون المرحلة الثالثة والنهائية حتى إعلان الاستقلال رسمياً في عام 2011، وما تخلل تلك المراحل من دعم جوهري شمل الدعم المالي والعسكري والبشري، فضلاً عن التخطيط والتدريب الذي تلقاه الجنوبيين من قوات الكيان الإسرائيلي.

لا بد من أن يحمل الدعم الذي قدمه الكيان الإسرائيلي للجنوبيين منذ النشأة في الخمسينيات من القرن العشرين وحتى تحقيق الاستقلال التام عام 2011، في طياته أبعاد متعددة وفي مختلف المجالات، وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني من الدراسة.

المحور الثاني - أبعاد الدعم الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان.

يحمل الدعم الذي قدمه الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان، أبعاد مختلفة، سيما ما يتعلق بالأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، والتي تدور في جوهريها حول الاعتماد على جنوب السودان كقاعدة إسرائيلية رئيسية، يكون من شأنها المساهمة في مواجهة الكيان الإسرائيلي لإيران وسياستها المتبناة تجاه فصائل المقاومة الفلسطينية، وكذلك المقاومة اللبنانية (حزب الله)، إضافة إلى العمل على تطويق مصر تحسباً لأي تغيرات تطرأ على الساحة المصرية ضد الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن العمل على تفتيت السودان وإثارة حالة من انعدام الأمن والاستقرار، انطلاقاً من مواجهة الكيان الإسرائيلي لسياسات السودان المناهضة له.

يضاف إلى ذلك، العمل من خلال قاعدة جنوب السودان، على فصل جنوب الصحراء الأفريقية عن شمالها، وما يمكن أن يحقق للكيان الإسرائيلي من مزايا اقتصادية وسياسية، فضلاً عن استغلال الثروات التي يتمتع بها جنوب السودان كنقطة ارتكاز رئيسية لتقوية اقتصاد الكيان الإسرائيلي.

كشفت الوثائق المسربة من قمة أديس أبابا لعام 1973 فيما يتعلق بالتحرك الإسرائيلي بالنسبة لجنوب السودان والتي حددت الأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء من أفريقيا، حيث "ينظر الكيان الإسرائيلي على أن جنوب السودان على أنه ذلك الكيان غير المؤهل من الناحية الموضوعية لا للذوبان في كيانات أفريقية غير السودان بسماته العربية، ولا هو قادر على البقاء ككيان مستقل لاعتبارات تتعلق بموارده الاقتصادية وعدم وجود مداخل أو مخارج له إلى الخارج، إضافة إلى ندرة الكوادر الفنية والإدارية القادرة على تحمل أعباء التنمية الذاتية، وهو من هذا المنطلق وفقاً للاستراتيجية الإسرائيلية مؤهلاً لأن يكون قاعدة نموذجية للكيان الإسرائيلي"¹⁷.

تبدو واضحة وجلية أبعاد اختيار الكيان الإسرائيلي لجنوب السودان كقاعدة رئيسية له، وذلك انطلاقاً من الطبيعة الديمغرافية لهذا الإقليم، والتي تحول دون إمكانية اندماجه مع السودان الأم لما هو قائم من الحالة العدائية بين الطرفين، وفي المقابل عدم إمكانية اندماجه مع غير العرب من القارة الأفريقية لسماته العربية، فضلاً عن محدودية مقدراته على إدارة شؤونه بنفسه، وهو يؤمن للكيان الإسرائيلي إمكانية الاعتماد على كيان وكأنه يعيش في حالة من العزلة بطبيعته ويبقى الكيان الإسرائيلي المتنفس الوحيد لهذا الكيان، وبذلك يكسب الكيان الإسرائيلي وجود قاعدة دائمة له في الجنوب غير قابلة للتغيير باتجاه ما يتعارض مع المصالح الإسرائيلية.

¹⁷ عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1975، ص 186.

تطرق العميد في جهاز الموساد في الكيان الإسرائيلي (موشيه فراحي) في دراسة له بعنوان: (إسرائيل وحركة تحرير السودان) الصادرة عن مركز داين في العام 2002، إلى (إن بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، أمر أجهزة الأمن للاتصال بزعامات الأقليات في العراق والسودان وإقامة علاقات معها، والتركيز على دور الكيان الإسرائيلي الكبير والرئيسي بعد انفصال جنوب السودان وتحويل جيش الجنوب إلى جيش نظامي، خصوصاً أن تكوينه وتدريبه كادا يكونان صناعة إسرائيلية كاملة، وأن التأثير الإسرائيلي على دور هذا الجيش سيكون ممتداً حتى الخرطوم، وحين يمتد التأثير الإسرائيلي إلى أرجاء السودان كافة، سيتحقق الحلم الاستراتيجي الإسرائيلي في تطويق مصر، ونزع مصادر الخطر المستقبلي المحتمل ضدنا¹⁸.

وفي ذات الإطار، تطرق وزير الأمن الداخلي في الكيان الإسرائيلي (آفي ديختر) أثناء محاضرة رسمية عام 2008، إلى أن السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، وقد تحول إلى قواعد تدريب لسلاحها الجوي وقواتها البرية في حرب 1967، كما أنه أرسل قوات إلى منطقة القناة خلال حرب الاستنزاف، وكان لا بد أن نعمل على إضعافه وحرمانه من بناء دولة قوية موحدة من أجل دعم أمننا القومي، فأقدمنا على خلق وتصعيد مشكلة دارفور لكي لا يجدوا وقتاً لتعزيز قدراتهم، وهي الاستراتيجية نفسها التي نفذناها في الجنوب، ونجحت في تغيير اتجاه السودان نحو التآزم والانقسام وستنتهي الصراعات بتقسيمه إلى عدة كيانات، وإن قدراً كبيراً من أهدافنا تحقق في الجنوب ولدينا الآن الفرصة لتحقيقه في دارفور¹⁹.

يمكن القول أن الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية لدعم الكيان الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان، قد ظهرت من خلال ما أشارت إلى الدراسة المقدمة من العميد في جهاز الموساد موشيه فراحي، والذي أفصح من خلالها عن توجهات الاستراتيجية الإسرائيلية، المبنية على توجيهات من بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الإسرائيلي، والتي تدور حول العمل على تطويق مصر كخطر مستقبلي، إلا أن هذا الاستراتيجية كانت تتزامن مع بدايات إقامة دولة الكيان الإسرائيلي المزعومة، أي أنها قبل توقيع اتفاقية السلام (كامب ديفيد) بين الكيان الإسرائيلي ومصر، فمن الطبيعي أن تشكل مصر في ذلك الوقت خطراً على الكيان الإسرائيلي، لكن من المفترض أن يزول الشعور الإسرائيلي بكون مصر تشكل خطراً عليه، سيما بعد توقيع اتفاقية السلام. على الرغم من ذلك؛ إلا أن مصر بقيت تشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، فهذا الكيان لا يعتمد صراحة على اتفاقية السلام لجهة تأمين الجبهة المصرية، ويبدو هذا واضحاً من خلال ما تبناه وزير الأمن الإسرائيلي (آفي ديختر) في محاضراته التي ألقاها في العام 2008، فهو لا يزال يذكر بمواقف السودان زمن حرب عام 1967، والدعم الذي تلقتته مصر من السودان آنذاك، إضافة إلى تأكيده على الاستراتيجية الإسرائيلية المتمثلة في ضرورة العمل على إضعاف السودان وتفتيته للنيل من قوته كداعم رئيس لمصر. وبالتالي يكون جنوب السودان كقاعدة تحول دون إحلال الأمن والاستقرار في السودان؛ الأمر الذي يؤمن للكيان الإسرائيلي نقطتين مهمتين في هذا الشأن، تتمثل الأولى في إضعاف السودان وعدم اعتماده مصر عليه في المستقبل في حال حدوث أي مستجدات على الساحة المصرية ضد الكيان الإسرائيلي، بينما تكون النقطة الثانية في زرع القواعد الإسرائيلية في الخاصرة الجنوبية لمصر، وعلى الرغم من أن جنوب السودان لا

¹⁸ إبراهيم يوسف عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص 75.

¹⁹ المرجع السابق، ص 76.

يتصل جغرافيا بمصر مباشرة، وإنما يشكل خطراً؛ لكونه اختراقاً للسودان بشكل عام؛ سيما في ظلّ عمل الكيان الإسرائيلي على تفتيت السودان ككل وعدم الاكتفاء بجنوب السودان، وهو كما يحصل في دارفور مثلاً.

يضاف إلى ما سبق؛ أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية في دعم انفصال جنوب السودان، واستعماله كورقة ضغط لتهديد الأمن المائي للسودان ومصر في آنٍ معاً؛ حيث عطل حضور الكيان الإسرائيلي في جنوب السودان على مصر إنشاء مشروع قناة جونجلي التي كانت ستؤدي إلى زيادة حصة مصر من مياه النيل؛ نتيجة قيامها بتقليل الفاقد من المياه نتيجة التبخر. كما سيتيح للكيان الإسرائيلي اللعب بورقة المياه من أجل استغلال وابتزاز كل من مصر والسودان، مما يهدد الأمن المائي لكلتا الدولتين العربيتين²⁰، وهذا ما أكدته الوثائق المسربة من قمة أديس أبابا عام 1973؛ لجهة أبعاد التواجد الإسرائيلي في جنوب السودان، والذي يعني بحسب تلك الوثائق قدرة الكيان الإسرائيلي في التحكم في بعض المصادر الأساسية لنهر النيل بتأثيره على الحياة الاقتصادية في مصر والسودان²¹.

يمكن القول؛ أنّ توجه الكيان الإسرائيلي للاستفادة من جنوب السودان كورقة ضغط لتهديد الأمن المائي لمصر والسودان يدخل في خانة العمل على أخذ الاحتياطات للحيلولة دون حدوث أي تغيرات طارئة على الساحة المصرية؛ لما تحمله مسألة المياه من أهمية استراتيجية لمصر وتمس أمنها القومي، وحتى وإن لم تتأثر أو لم تخضع مصر للضغوط الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه إذا ما طرأت تغيرات على الساحة المصرية في العلاقات مع الكيان الإسرائيلي فإنّ وجود الكيان الإسرائيلي في جنوب السودان كفيل بتطويق مصر من الحدود الجنوبية، وبالتالي إحكام القبضة الإسرائيلية على القرار المصري في كلتا الحالتين.

لا تقتصر الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية لدعم الكيان الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان على ما يتعلّق في أخذ الاحتياطات، والعمل على تفتيت السودان وتطويق مصر، وإنما تظهر أبعاد هذا الدعم فيما يتعلّق باستراتيجية الكيان الإسرائيلي في مواجهة السياسية الإيرانية تجاه الكيان الإسرائيلي عموماً، وسياستها المتبناة تجاه دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية في مواجهة الكيان الإسرائيلي على وجه الخصوص.

تشير المعلومات إلى أنّ الكيان الإسرائيلي قد بحث في إمكانية استخدام السودان كقاعدة عمليات؛ بهدف مساعدة ابن شاه إيران المخلوع على العودة إلى إيران والإطاحة بنظام آية الله الخميني في ذلك الوقت، لكنّ الحكام في الخرطوم نفذوا سياسة خارجية شرسة معادية للكيان الإسرائيلي، وساءت الأمور عندما أصبح من الواضح أنّ الكيان الإسرائيلي كان يقدم السلاح للمتمردين في جنوب السودان²²، ونظراً لدعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان؛ فقد اتجهت الحكومة السودانية باتجاه إيران؛ حيث بدأ التعاون الإيراني السوداني بعد الانقلاب الذي قاده العميد عمر البشير في الخرطوم عام 1989، وتولّى الحرس الثوري الإيراني تدريب القوات المسلحة السودانية وتمويلها؛ تزامناً مع تكرار الرئيس البشير مواقفه الداعمة للبرنامج النووي الإيراني، وفي المقابل أخبره آية الله خامنئي في عام 2006 أنّ الجمهورية الإسلامية مستعدة لنقل هذه الخبرة والتكنولوجيا والمعرفة لعلماء السودان؛ الأمر الذي أثار قلق مجتمع المخابرات الإسرائيلي. كما قيل إنّ إيران تستخدم السودان كمركز لتجهيز الأسلحة إلى لبنان وغزة

²⁰ مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في لبنة الوطن العربي "السودان نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 123.

²¹ عادل رضا، مرجع سابق، ص 186.

²² Jean Loup Samaan, ISRAEL'S FOREIGN POLICY BEYOND THE ARAB WORLD ENGAGING THE PERIPHERY, Routledge Studies in Middle Eastern Politics, LONDON AND NEW YORK, 2018, p: 118.

عبر شبه جزيرة سيناء، وهذا ما سلطت عليه الضوء البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي كشف عنها موقع ويكيليكس، مفضحة عن المخاوف الإسرائيلية بشأن العلاقات الإيرانية السودانية²³. كما وصف بنيامين نتنياهو في عام 2009 للمسؤولين الأمريكيين التدفق المستمر للأسلحة الإيرانية إلى غزة عبر السودان أو سورية، ثم عن طريق البحر، وبذلك وجّه الكيان الإسرائيلي غارات على السودان؛ سيما في تشرين الأول/أكتوبر 2012 عندما قصف مصنعا في الخرطوم يخزن أسلحة إيرانية ليتم نقلها إلى حماس في غزة²⁴. ومن هذا المنظور؛ كان دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان بالنسبة للكيان الإسرائيلي خطوة رئيسة لمواجهة التهديد الإيراني من خلال إفشال وقطع الطريق على إيران من نقل الأسلحة إلى لبنان وفلسطين عبر السودان؛ فضلاً عن معاقبة حكومة السودان على مواقفها الداعمة لإيران النووية من المنظور الإسرائيلي، والعمل على جعل التواجد الإسرائيلي في جنوب السودان كخطوة استباقية للحيولة دون إمكانية نقل التكنولوجيا النووية الإيرانية إلى السودان المناهضة للكيان الإسرائيلي. تظهر الأبعاد الاقتصادية لدعم الكيان الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان والسيطرة عليه؛ من خلال حجم المقدرات الاقتصادية التي يتمتع بها جنوب السودان؛ حيث "يحتوي جنوب السودان على احتياطات نفطية تقدر بـ 7 مليارات برميل، والتي ستكون تحت تصرف الكيان الإسرائيلي الذي يعاني من فترة إلى أخرى من أزمة في مصادر الطاقة؛ فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة؛ ليصبح الجنوب السوداني سلة الغذاء للكيان الإسرائيلي. كما أنّ انفصال الجنوب يعني إلغاء اتفاقيات النفط الموقعة بين السودان والصين المنافس القوي للنفوذ الأمريكي والإسرائيلي في القارة السمراء، وبالتالي ستذهب تلك العقود بطبيعة الحال إلى الشركات الأمريكية والإسرائيلية²⁵.

يمكن القول أنّ استغلال الكيان الإسرائيلي وسيطرته على المقدرات الاقتصادية لجنوب السودان، يكون من شأنه المساهمة في تحرر اقتصاد الكيان الإسرائيلي، ودعمه بموارد اقتصادية كبيرة ودائمة، وما يستتبع ذلك من توافر الموارد المالية التي يمكن استغلالها وتوظيفها في خدمة تطوير الصناعة العسكرية والاستغناء عن المصادر الاقتصادية التقليدية التي يعتمد عليها الكيان الإسرائيلي، والتي يمكن أن تتأثر جراء أي تغييرات قد تطرأ على الساحة العربية ضد الكيان الإسرائيلي.

²³ Jean Loup Samaan, Previous reference, p: 118.

²⁴ The Previous reference, p: 118.

²⁵ منها حابس الفايز، مرجع سابق، ص 124.

الخاتمة

انطلاقاً من دراستنا المعنونة بـ "استراتيجية الكيان الإسرائيلي في دعم انفصال جنوب السودان (دراسة في المظاهر والأبعاد)"، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بنى الكيان الإسرائيلي استراتيجيته الداعمة لانفصال جنوب السودان على أسس خطط تراكمية بعيدة المدى، ظهرت على ثلاثة مراحل متعاقبة.

- بدأت أولى مراحل دعم الكيان الإسرائيلي للانفصاليين في جنوب السودان، من خلال العمل على تنمية الرغبة الانفصالية لدى سكان الجنوب، وصناعة الشخصيات العسكرية لقيادة الحركات الانفصالية وتقريبها من مراكز السلطة في الكيان الإسرائيلي.

- برزت المرحلة الثانية من مراحل دعم الكيان الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان، من خلال العمل على إعداد وتجهيز الحركات الانفصالية عسكرياً وإمدادها بالعتاد لمواجهة حكومة الشمال، خلال فترة السلام التي فرضتها اتفاقية أديس أبابا عام 1972.

- تلقت الحركات الانفصالية كافة أشكال الدعم المالي والعسكري من الكيان الإسرائيلي في المرحلة الثالثة الممتدة منذ عام 1983 حتى تحقيق الانفصال في العام 2011.

- أكد الكيان الإسرائيلي دعمه انفصال السودان من خلال المسارعة بالاعتراف بدولة جنوب السودان فور إعلان الانفصال رسمياً في عام 2011، وإقامة العلاقات معها، وفي المقابل برزت الإشادة من قبل قادة الحركات الانفصالية بدور الكيان الإسرائيلي في تحقيق الانفصال، وتقديم كافة أشكال الدعم لذلك.

- حمل دعم الكيان الإسرائيلي لانفصال جنوب السودان أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية تصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- العمل على تفتيت السودان في مواجهة سياستها المناهضة للكيان الإسرائيلي.
- 2- العمل على تطويق مصر تحسباً لأي تغيرات تطرأ على الساحة المصرية بما يتعارض مع مصالح الكيان الإسرائيلي.
- 3- مواجهة السياسة الإيرانية الداعمة للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، من خلال قطع طرق الإمداد عبر السودان.
- 4- استغلال الموارد الاقتصادية النفطية والزراعية التي يتمتع بها جنوب السودان، واتخاذ هذه الموارد كداعم رئيس لاقتصاد الكيان الإسرائيلي.
- 5- استغلال الطبيعة الديمغرافية وضعف المقدرات الجنوبية في الإدارة الذاتية، وحاجتها لدعم الكيان الإسرائيلي كسبيل وحيد لاستمرار وجودها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية في أفريقيا، دار اكتشاف، القاهرة، 2010.
- ابراهيم يوسف احمد، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014.
- إبراهيم يوسف عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014.
- احمد أبو سعدة، جنوب السودان وأفاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
- جليبرت خاديا جالا، شرق أفريقيا الأمن وأرث الهشاشة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
- ضفاف كامل كاظم، دور إسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 80، العراق، 2015.
- عبد القادر اسماعيل، جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام: دور الأحزاب السياسية 1947-1972، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
- عادل رضا، الزهان الإسرائيلي على جنوب السودان، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1975.
- مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في لبنة الوطن العربي "السودان نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Jean Loup Samaan, ISRAEL'S FOREIGN POLICY BEYOND THE ARAB WORLD ENGAGING THE PERIPHERY, Routledge Studies in Middle Eastern Politics, LONDON AND NEW YORK, 2018.